معهد البحوث والدراسات العربية

# ليبيا المعاصرة

دكتور
صلاح العقاد
[ قسم البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية ]

١٩٧٠

# تصـــدير

نال تاريخ ليبيا الحديث نصيباً لا بأس به من عناية كتاب السياسة والمؤرخين ، وقد صدرت بعض الدراسات الجادة خاصة فى مصر وذلك بحكم الجوار . ومنذ أن غزا الإيطاليون ليبيا سنة ١٩١١ تردد صدى هذا الغزو لدى الرأى العام المصرى الذى عبر عن استيائه العميق .

ثم إن تاريخ ليبيا يقدم النماذج المختلفة التى تشغل تاريخ العرب الحديث . فهى قد خضعت للحكم العثمانى وشهدت تدهوره فى أوائل القرن العشرين . ثم تعرضت للغزو الأوروبى وقدمت ليبيا مثلا رائعا لأعمال المقاومة الوطنية . ثم كانت أراضيها حقلا لتجربة الإستعمار الإستيطانى . وبعد الحرب العالمية الثانية صارت ليبيا مجالا للحرب الباردة والتنافس بين الدول الاستعمارية على مناطق النفوذ . ومما زاد فى أهميتها وقوعها بين مايسميه الكتاب الأجانب بالشرق الأوسط من جهة وشمال إفريقيا من جهة أخرى وبعبارة ثانية فهى تشكل حلقة اتصال بين المشرق والمغرب العربيين . ولذلك كانت تدرس أحيانا كجزء من الشرق الأوسط وأحيانا أخرى تتناولها الكتب التى تعالج تاريخ شمال إفريقيا .

ثم ارتبطت قضية ليبيا بأعمال الأمم المتحدة منذ أن طرح موضوع المستعمرات الإيطالية السابقة أمام المنظمة الدولية . فتوفرت أمام الباحث سجلات تلك الهيئة التى تنشر فى حينها ، وعلى العكس من ذلك تندر المصادر التى تتناول عهد ما بعد الإستقلال . وقد تقدم سجلات مجلسى النواب والشيوخ بالإضافة إلى الصحف التى تصدر فى طرابلس أو بنى غازى ، مادة أولية تصلح للدراسة . غير أن هذه السجلات والصحف تفقد جزءاً كبيراً من أهميتها إذا لم تتوفر حرية الرأى . ويلاحظ

أن هذه الحرية كانت سائدة فى السنوات الأولى من الإستقلال ثم أخذت تتلاشى بالتدريج حتى انعدمت فى الستينات .

لقد درجت معظم المؤلفات العربية على أن تقرن الحركة السنوسية بتاريخ ليبيا الحديث ، وأن تجعل منها محور الحياة السياسية . وربما كان ذلك صحيحاً بالنسبة للمرحلة الأولى فى تاريخ الكفاح ضد الغزو الإيطالى إلا أن هذه الحركة الدينية السياسية تخلت عن الزعامة حينما هادنت الدول الإستعمارية ثم قبلت العودة إلى البلاد على أسنة الرماح البريطانية. وقد حان الوقت لإعادة تقييم هذه الحركة وكتابة تاريخ ليبيا بطريقة موضوعية .

لقد كانت السنوسية صالحة لقيادة برقة التى يغلب عليها الطابع البدوى . أما بعد أن استقلت ليبيا وتكونت بها دولة اتحادية تضم الولايات الثلاث ، وصارت البلاد بحاجة إلى دولة عصرية ، فإن تلك الزعامات التقليدية تغدو عاجزة عن القيام بأعباء الحكم . ثم جاء النفط فقلب أوضاع البلاد الإقتصادية والاجتماعية دون أن يحدث تغيير مقابل فى الحياة السياسية . والنفط سلاح ذو حدين . فقد تتخذه الأنظمة التقليدية سلاحا لتدعيم كيانها وتتمكن بواسطة المال من إنشاء أجهزة الشرطة القوية ولكن هذا التدعيم مظهر خارجى لأن النفط الذى ظهر فى بلاد تسود فيها حياة العشيرة يحولها بطريق الطفرة من عهد البداوة إلى قيام طبقة بورجوازية طارئة تتطلع إلى المساهمة فى الحكم . فلا تمر هذه البلاد فى التطور الطبيعى من حياة البداوة إلى حالة الاستقرار الزراعى يتلوه قيام المجتمع الرأسمالى ثم تنطلق فى داخل هذا المجتمع الثورات ذات الطابع الإشتراكى .

وقد تحاول أنظمة الحكم التقليدية أن تستخدم عوائد النفط للتوسع فى الخدمات ، وتوفق فى ذلك إلى حد كبير حينما يكون سكان البلاد

محدودى العدد ، كما هو الحال فى ليبيا التى لا يزيد سكانها عن مليون ونصف فيخيل للمراقب السياسى أن تلك البلاد هى بمنأى عن التفكير فى الثورة وبالفعل فإن ثورة أول سبتمبر ١٩٦٩ كانت مفاجأة سواء بالنسبة للعالم العربى أم خارجه ، سيما وأن القائمين أعلنوا منذ البداية تمسكهم بمبادىء الإشتراكية والوحدة .

وهذه التقلبات السريعة تحتاج إلى دراسة تحليلية وتتطلب قدرا من التأمل والاستنتاج الشخصى باعتبار أن أحداثها لم تسجل بعد بطريقة تفصيلية ،

# تمهيد

## عوامل تكوين ليبيا الحديثة

تشكلت ليبيا الحديثة بحدودها المعروفة الآن فى ظل الإستعمار الإيطالى . وفى العهد السابق لم يكن إستخدام كلمة ليبيا شائعا بل تعرف بولايتى برقة وطرابلس ،وفى العهد العثمانى كانت إدارة الولايتين مقصورة تقريبا على المناطق الساحليه.ومن المؤسف أن بعض الدول العربية ومعظم دول إفريقيا قد خططت حدودها بناء على تقسيمات العهد الإستعمارى . ومن المفروض أن تتشكل الدولة نتيجة عوامل داخلية أو بعبارة أخرى تقوم الشعوب بتخطيط حدودها بناء على وعيها بكيانها الخاص فتعمل على أن تكون حدودها السياسية مطابقة لوجودها الثقافى والحضارى .

وبما أن النظام القبلى كان هو السائد فى ليبيا فإنه يمكن القول إن عوامل التوحيد انحصرت فى عنصرين :

الحركة السنوسية — والإدارة العثمانية .

والسنوسة هى إحدى الطرق الصوفية التى تنسب إلى محمد على السنوسى من مواليد مستغانم الواقعة غرب الجزائر . ولما وقعت هذه البلاد بيد الفرنسيين آثر الزعيم الدينى أن يمارس نشاطه فى منطقة لا تخضع لسلطة سياسية محددة ومن هنا وقع اختياره على الجبل الأخضر ، فأخذ يؤسس الزوايا بادئا بزاوية البيضا(١). وحيث لا يوجد شعور وطنى بالمفهوم

---

(١) Duveyrier H. La Confierie Musulmane de ben Ali-es-Senousi

الحديث فإن الحركات الدينية تصبح فى هذه المجتمعات هى خير أداة لإيجاد التماسك والوحدة إلا أن هذه الوحدة لا ترتبط كما هو الحال فى الدول العصرية بإقليم محدد جغرافيا. وهكذا لم ترتبط الحركة السنوسية ببرقة وإن اتخذت فيها قواعدها الرئيسية. وقد مد خلفاء محمد على السنوسى نشاطهم إلى السودان الغربى وإلى سلطنة وادى الإسلامية فى إفريقيا الاستوائية، كما انتشر دعاة السنوسية فى صحراء مصر الغربية. واستهدف هذا النشاط نشر الإسلام فى البلاد الوثنية أو إصلاحه فى البلاد التى تدين به من قبل. ومن مظاهر الإصلاح إقرار البدو وتدريبهم على الزراعة ثم نشر الثقافة الدينية وهى بالنسبة للعصر الوسيلة الوحيدة لنشر التعليم.

ولم يفكر دعاة السنوسية فى إقامة دولة بالمعنى المعروف، لذلك لم يصطدموا بالعثمانيين، بل على العكس تم تعاون وثيق بين الفريقين فأعفيت الزوايا السنوسية من الضرائب بمقتضى فرمان سنة ١٨٥٦ والتحق بعض الإداريين العثمانيين بالطريقة واعتبر السنوسيون أنفسهم مساعدين للسلطان عبد الحميد فى ترويجه لفكرة الجامعة الإسلامية. وازدادت هذه الصلات توثقا فى أوائل هذا القرن حينما لاحت فى الأفق بوادر الأطماع الأوروبية. وقد اشتبك أتباع الطريقة مع القوات الفرنسية وخاضوا ضدها بعض المعارك فى الصحراء الكبرى ورأى العثمانيون فى وجود الزوايا على أطراف ليبيا خط دفاع أمامى يحميها من الإستعمار الفرنسى الذى انتزع من قبل الممتلكات العثمانية فى الجزائر وتونس.

غير أن الفرنسيين صرفوا الأنظار عن هذه القطعة الصحراوية الباقية من شمال إفريقيا. واعترفوا لإيطاليا بحرية التصرف فيها. ومنذ ذلك الوقت صارت مقاومة الأطماع الإيطالية هى الشغل الشاغل لكل من الإدارة العثمانية وحلفائها السنوسيين. وتم هذا التعامل على أكمل وجه فى عهد والى طرابلس القدير المشير رجب باشا سنة ١٩٠٤، سنة ١٩١٠.

ومن المعروف أن الإصلاحيين العرب استبشروا خيرا بقيام حكم الاتحاد والترقى فى أسطنبول سنة ١٩٠٨ · غير أن التعصب للعنصرية التركية التى اتسمت به سياسة النظام الجديد خيبت آمال العرب . وبالنسبة لليبيا فإن الشعور بعظم خطر الإستعمار الإيطالى جعل الوطنيين يغضون الطرف عن أخطاء الحكومة العثمانية ولا أدل على ذلك من دعوة ممثلين للإدارة التركية للإقامة فى كل من الجغبوب والكفرة وهما أهم مركزين للسنوسية بالداخل(١).

ولم تقابل السلطات العثمانية ذلك بنفس الشعور ، فلوحظ فى السنوات الأخيرة أن الإدارة أخذت تنظر بعين الإرتياب إلى ازدياد نفوذ السنوسية سيما وأن بعض الموظفين العثمانيين إلتحقوا بالطريقة .

بدأت الحكومة العثمانية جهودها فى احتلال مواقع داخلية وإقامة حاميات مبعثرة لضمان السيطرة على الولاية ، وكان الأجدر بها أن تحصن السواحل لمنع غزو خارجى .

لم يقتصر التعاون بين الوطنيين والإدارة العثمانية على أتباع الطريقة السنوسية ، بل امتد إلى مجالات شعبية أخرى فـــيروى الدكتور فؤاد شكرى عند الحديث عن نشأة بشير السعداوى أحد الزعماء الليبيين المعروفين أن متصرف الخمس رشيد بك شجع الوطنيين فى المنطقة على عقد المؤتمرات وهى الأولى من نوعها فى البلاد للاحتجاج على تسلل النفوذ الإيطالى(٢) .

وما زال إهمال الحكومة العثمانية لولايتى برقة وطرابلس يحتاج

---

(١) Cachia Anthony, J. Libya under the Second Ottoman Occupation, 1835—1911.

(٢) فؤاد شكرى ــ ميلاد دولة ليبيا الحديثة .

إلى تفسير ، فقد أهمل تحصين السواحل ، ولم تزد القوات العثمانية النظامية عن خمسة آلاف رجل ، مع أن موقع الولاية المتطرف كان يتطلب أجهزة دفاع أقوى . كذلك شتتت القوات العثمانية فى الداخل واستجابت وزارة حقى باشا لرغبة الحكومة الإيطالية حينما طلبت إليها عزل والى طرابلس الذى يعرقل نشاط الإيطاليين . وللأسف اضطرت حكومة اسطنبول إلى سحب جزء من قواتها فى ليبيا لتواجه الثورات الداخلية العديدة ولا سيما خروج الإمام يحى فى اليمن . وتكشف لنا عريضة قدمها نائبا ولاية طرابلس فى مجلس المبعوثان عن الإهمال إن لم يكن التواطؤ الذى يكتنف بعض تصرفات حقى باشا رئيس الوزراء العثمانى ، وهذان النائبان هما محمود ناجى بك وصادق بك . فبعد أن قدما مقترحاتهما بشأن أفضل الوسائل لتحصين الولاية عددا مساوىء الإدارة فيما يلى :

أولا : كان الجيش المرابط دائماً فى طرابلس الغرب حتى فى العهد السابق يتراوح بين ١٥ / ٢٠ ألفاً وأنشئت فى ذلك الحين فرق من الأهالى [ قول أوغلى ] يتراوح عددها بين أربعين وخمسين ألفاً ، وكانو يتمرنون على استعمال السلاح حتى صار فى إمكانهم مقاومة الجيش النظامى . أما وزارة حقى باشا فلم تكتف بإهمال هذه القوة الأهلية كل الإهمال بدلا من أن تعنى بتنظيمها بل سيرت عدداً من الجيش النظامى إلى اليمن .

ثانياً : أن الأهالى ما فتئوا منذ إعلان الدستور يطلبون متشوقين الانتظام فى الجندية ، وبالرغم من ذلك فإن الإدارة لم تنفذ شيئاً إلا بقدر يسير فى ولاية طرابلس الغرب .

وعلى العكس نقلت كميات كبيرة من الأسلحة خارج البلاد .

ثالثاً — يعرف الأطفال قبل الحكومات أن الإيطاليين طامعون في الإستيلاء على ولاية طرابلس الغرب إن عاجلا أو آجلا ، ولهذا كان واجباً على الضباط الذين في طرابلس والموظفين أن يكونوا ملمين باللسان العربي وواقفين على الأحوال العسكرية وطبيعة الأراضى ليستطيعوا قيادة العساكر الأهلية التى يجب ضمها إلى العساكر النظامية حين حدوث خطر كالخطر الذى نحن فيه الآن ، ولكن الحكومة استقدمت جميع الضباط المحليين المتخرجين من المكتب الحربي إلا قليلين منهم وضباطاً آخرين تعلموا اللسان المحلي وعرفوا طبيعة الأراضى لطول مدة استخدامهم هناك .

رابعاً — من الواجب على الموظفين الملكيين الذين يعينون فى ولايات عرضة لأطماع الأعداء أن يكونوا ذوى مقدرة وكفاءة وعارفين اللسان المحلي ليستطيعوا تولى المهام وإدارة الشئون وأن تعين الحكومة أشراف أهل البلاد وذوى النفوذ فى بعض البلاد بوجه استثنائى . ولكن وزارة حقى باشا أهملت ذلك كله وعينت بعض الأخصاء فى طرابلس الغرب فأضاع الأهلون الرجاء من الإنتفاع بخدم موظفى الحكومة .

خامساً — إن أهمية هذه الولاية فى غير حاجة للبيان والتعريف فكان الواجب ألا تترك يوماً واحداً بلا وال ولا قائد ولكن الحكومة عزلت أخيراً واليها إبراهيم باشا بناء على طلب إيطاليا واستدعته إلى إلى الآستانة قبل أن تعين آخر مكانه .

سادسا - بالرغم من هذه الأدلة السابقة التى تؤكد نية الطليان فى احتلال البلاد . وبالرغم من أن حقى باشا كان سفيراً سابقاً فى روما فإنه لم ينتبه إلى إنذارات مجلس النواب ولا إلى ما شهده واضطلع عليه بالذات ، ولا إلى بلاغات خلفه سفير روما ،ولا كتابات قائممقام الولاية العديدة ، واغتنمت إيطاليا الفرصة التى كانت تترقبها وبينما كانت إيطاليا

تفاتح الدول لتحقيق آمالها فى طرابلس الغرب وتعد جيشها وأسطولها للاستيلاء عليها كان حقى باشا يشهد هذه الأمور من بعيد ، أغرب من هذا أنه صرح لسفرائنا فى أوروبا بأجازات[1] .

وتكشف لنا هذه العريضة عن وجود شبه كبير بين مطالب الوطنيين العرب فى طرابلس الغرب وأقرانهم فى الشام ولا سيما حزب الإصلاح المعتدل الذى كان يرجو التعاون مع العثمانيين لدفع الخطر الفرنسى على أساس إدخال إصلاحات مشابهة .

(١) انظر العريضة . طاهر الزاوى ( جهاد الأبطال فى طرابلس الغرب ) ص ٣٦ ــ ٤٢

# القسم الأول

## الاستعمار الإيطالى

## ١ – الغزو وملابساته

لما خسرت إيطاليا المعركة فى تونس واستولت فرنسا على هذا القطر تحولت أنظار المستعمرين الإيطاليين إلى شرق إفريقيا . وبعد أن حقق الإستعمار الإيطالى هناك بعض المكاسب انتهى بانتكاسة هائلة فى كارثة – عدوى – التى ألحق فيها الأحباش بالإيطاليين هزيمة منكرة سنة ١٨٩٦، حينئذ عاد الطليان يتطلعون من جديد إلى شمال القارة .

وكانت أقطار شمال أفريقيا جميعاً قد سقطت بيد الإستعمار الأوروبى، ولم يبق خالياً سوى ولايتى برقة وطرابلس وهما أقل فائدة من الناحية الاقتصادية . ورغم ذلك فإن الأطماع التوسعية الإيطالية لم تجد بديلا عنهما . ولم يكن فقر البلاد هو المشكلة الوحيدة التى واجهت الإيطاليين. فإن استقرار الإدارة العثمانية هناك جعل ليبيا داخلة فى نطاق المبدأ المتفق عليه وهو المحافظة على سلامة أراضى الدولة العثمانية ، وهو المبدأ الذى أكدته دول الحلف الثلاثى ، ألمانيا ، النمسا ، إيطاليا ، لذلك اتجهت الحكومة الإيطالية أولا للتفاهم حول هذا الموضوع مع دولة خارج الحلف الثلاثى ثم لها فوق ذلك نفوذ فى شمال إفريقيا ، وهذه الدولة هى فرنسا . فعقدت معها اتفاقية سرية فى سنة ١٩٠٢ تشير إلى إطلاق يد فرنسا فى المستقبل فى مراكش نظير حرية تصرف إيطاليا فى ولايتى برقة وطرابلس وحيث أن النمسا وضعها الشاذ فى ولايتى البوسنة

والهرسك سنة ١٩٠٨ . فبعد أن كانت تديرهما باسم الدولة العثمانية أعلنت ضمهما نهائياً إلى ممتلكاتها فى هذا التاريخ. وبذا تكون إحدى دول الحلف الثلاثى قد انتهكت صراحة مبدأ المحافظة على الدولة العثمانية ، مما شجع إيطاليا على الإعداد للغزو(١) .

ولم تقتصر جهود إيطاليا على هذه التمهيدات فى الحقل الدبلوماسى، بل إنها أخذت تتسلل بنفوذها الإقتصادى إلى الأراضى الليبية ذاتها . فأنشأ بنك روما فرعاً فى طرابلس سنة ١٩٠٥ ، كانت مهمته الأولى هى اقراض الأموال بضمان من أصحاب الأملاك فإذا لم يف المقترض بالدين فى الأجل المحدد استولى البنك على العقار أو الأرض محل الضمان. وحتى يتوسع المصرف فى أعمال الإستيلاء هذه كان يقدم القروض لأى شخص يستطيع الحصول على ضمان طرف ثالث من الملاك إذا لم يكن لدى المقترض ملكية خاصة . ولكى تغطى إيطاليا هذه المشروعات الاستغلالية المحضة ، أنشأت بعض المؤسسات ذات الطابع الإجتماعى [ مستشفى — مدرسة ] كما أقامت مكتباً للبريد ولم يكن البريد فى الولايات العثمانية خاضعاً للدولة ، وكثيراً ما اتخذ أداة للتجسس فضلا عن كونه مشروعاً إستغلالياً من الناحية الإقتصادية .

وفى سنة ١٩١٠ أرسلت جمعية التجارة والكشوف الجغرافية بميلانو بعثة استكشافية فى الأراضى الليبية ، وكان الكونت سفورزا السياسى الإيطالى الذى سيبرز بعد الحرب العالمية الثانية أحد أعضائها — وقد أثارت هذه البعثة مظاهرات معادية من الوطنيين فى المدن الليبية وسكان المدن هم حينذاك وحدهم المطلعون على أحوال العالم الخارجى . ولم يلبث السفير العثمانى فى روما أن لفت نظر حكومته فى يناير سنة ١٩١١ إلى

---

(١) Agostini, G. Italy and her Empire.

إستعدادات إيطاليا لغزو طرابلس الغرب ، فلم يكن ثمة ما يبرر تصديق التصريحات الإيطالية المضللة وآخرها تصريح وزير الخارجية سان جوليانو فى يونيو بأن إيطاليا لا تنوى أن تتعدى على أية أراض عثمانية .

ماهى الدوافع التى تكمن إذا وراء الغزو الإيطالى ؟ هناك دائما الحجة التى يتذرع بها أنصار التوسع فى إيطاليا وهى أن الأقطار المكتظة تحتاج إلى مستعمرات لتصدير الفائض من السكان . ويمكن الإجابة على هذه الحجة حتى من وجهة نظر هؤلاء الاستعماريين بأن ليبيا لا تفيد فى حل المشكلة لقلة أراضيها الخصبة ثم إنه لم يكن فى خطط إيطاليا خلال السنوات الأولى ما يدل على أنها تنوى أن تجعل ليبيا مستعمرة استيطان[1] . والأرجح أن يكون هدف الغزو الايطالى هو تحقيق المجد القومى ، وذلك بالحصول على مستعمرات فى شمال إفريقيا توازن الإحتلال البريطانى لمصر والحماية الفرنسية فى تونس — وتعتبر إيطاليا نفسها أكثر التصاقا بحوض المتوسط وهى دولة بحرية ذات سواحل طويلة ولذلك رأت نفسها فى حاجة إلى قواعد بحرية على الشاطىء الآخر من المتوسط .

وجهت إيطاليا إنذارا قصيرا إلى الحكومة العثمانية ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١١ تطلب فيه السماح باحتلال المدن الساحلية بحجة أن رعاياها ورعايا الدول الأوربية الأخرى لا يلقون فى هذه البلاد الأمن والحرية وبعد مضى أربع وعشرين ساعة على الإنذار الذى رفضته حكومة استنبول بطبيعة الحال نزلت القوات الإيطالية إلى درنة ثم اتجهت وحدات أخرى إلى طرابلس وبنى غازى . وقد جندت إيطاليا لهذه الحملة ٤٠٠٠٠ رجل منهم نحو ٦٠٠٠ من سلاح المدفعية بينما لم تزد القوات العثمانية المرابطة فى مختلف أنحاء الولايتين عن ٥٠٠٠ . وإذا كانت هذه القوات استطاعت الصمود للغزو فذلك راجع إلى أمرين :

أولا : مشاركة الأهالى مشاركة فعالة فى المقاومة :

---

(1) Carlo Schanzer. Italian Colonian policy in North Africa. Foreign Affairs 1942. Vol. 2

ثانيا: وجود بعض الضباط الأكفاء من أمثال أنور بك ومصطفى كمال، وعزيز المصرى. كما أن الرأى العام الإسلامى ساند هذه المقاومة ولاسيما فى مصر ، فقد طالب الوطنيون بفتح الأراضى المصرية لعبور الإمدادات البرية الآتية من الشام . كما تطوع عدد من المصريين للحرب ولم يوافقوا على أن بلادهم محايدة فيها . ونجحت حملة اكتتابات لمساعدة المجاهـــدين الليبيين إلى حد كبير بل إن نشأة الهلال الأحمر المصرى ترجع إلى هذه المناسبة حينما تطوع عدد من الأطباء للعناية بالجرحى . غير أن السلطات البريطانية فرضت على مصر موقف الحياد الذى أدعته حكومة لندن فى ذلك الحين بالنسبة للحرب الإيطالية التركية ووضع كتشنر العراقيل أمام الضباط المصريين الذين يرغبون فى التطوع فى الحرب بجانب العثمانيين والليبيين .

ارتكب الإيطاليون نفس الخطأ الذى ساد تفكير الفرنسيين إبان حملة مصر سنة ١٧٩٨ ، وذلك بتصورهم أن أهالى البلاد يستسلمون دون مقاومة لأنهم يرغبون فى التخلص من حكم أجنبى يتمثل فى الطبقة العسكرية التركية ، يدل على هذا التصور ذلك النداء الذى وجه إلى الأهالى باسم كارلوكانيا قائد جش الاحتلال .

---

(١) Carlo Schanzer—Italian Colonian Policy in North Africa. Foreign affairs, 1924. vol' 2.

## إلى عرب طرابلس الغرب

ماذا يصدكم عن القدوم إلينا . أما تهمكم الصلاة فى الجوامع والراحة أنتم وعائلاتكم فى بيوتكم ، أما يهمكم رعى مواشيكم . وتعاطى تجارتكم آمنين — نحن أناس أصحاب دين ومن أهل الكتاب وأحرار ، واعلموا أن دولة إيطاليا المعظمة قد اصبحت لكم بمقام الوالد بعد أن اخذت أمكم وهى طرابلس الغرب [ يقصد عاصمتكم ] فاقدموا إلينا بلا خوف وبكمال الأمان ونحن نؤكد لكم أنه ليس من يؤذيكم وما من يسىء إليكم أو يضركم بأدنى شىء فإن الماضى لا يذكر ، واعلموا أن كل من يأتى إلينا ببارودته مع المهمات نحسن إليه بعشرين فرنكا مع كيس قمح أو شعير كيفما شاء . أما رؤسائكم الدينيون والسياسيون فإن الحكومة الإيطالية تقبلهم وتؤيدهم بالصفة التى كانوا عليها قبلا . بل تعين لهم رواتب ومعاشات .

وإزاء هذه المقاومة العنيدة وعجز الإيطاليين عن التوغل فى المناطق الصحراوية ، رأوا أن خير وسيلة لإنهاء الحرب هى تهديد الدولة العثمانية فى عقر دارها . فاتجه الأسطول الإيطالى إلى جزر الدوديكانيز القريبة من الأناضول واحتل بعضها ومن بينها جزيرة رودس . وتصادف ذلك مع توتر الأحوال فى البلقان وتكتل دوله للتحالف ضد الدولة العثمانية . فشعرت هذه الأخيرة بأنه لا مناص من التخلى عن طرابلس الغرب . ومن جهة أخرى كانت تشعر بتأثر الراى العام الاسلامى لهذه القضية ، ولذلك لم يكن بوسعها أن تتنازل تنازلا تاما عن مسئولياتها فى هاتين الولايتين ، وحاولت ما استطاعت ان توفق ما بين حاجاتها العسكرية ومركزها السياسى ، فنشأ عن ذلك بعض التناقض والغموض

فى معاهدة الصلح مع إيطاليا التى عقدت فى لوزان اكتوبر سنة ١٩١٢(١)

نصت المعاهدة على إيقاف القتال بين الطرفين ، على أن تسحب تركية جنودها من ليبيا ، واحتفظ السلطان بمقتضى المعاهدة بنوع من السيادة الروحية أهم مظاهرها ، حق تعيين القضاة ولكى تحفظ الدولة العثمانية ماء الوجه أمام الرأى العام الإسلامى أذاع السلطان منشورا منح فيه الأهالى الاستقلال الداخلى — معنى ذلك أنه ترك مسألة السيادة دون تحديد فالسلطان يمثل بواسطة نائب يقوم بحماية المصالح العثمانية ، فإذا كانت هذه المصالح قاصرة على النواحى الدينية البحته ،فقدكان من الصعب فهمها بواسطة أهل ليبيا الذين لم يألفوا التميز بين الرؤساء الدينيين والسياسيين .

ويعد المنشور الذى أصدره ملك إيطاليا فى هذه المناسبة متناقضنا مع نظام الاستقلال الداخلى التام الذى صدر به فرمان من أسطنبول . فهو يؤكد سيادة إيطاليا الكاملة على البلاد بناء على قانون صدر قبل المعاهدة بثمانية شهور أى فى فبراير سنة ١٩١٢ ويتضمن عفواً عن الليبيين ، ويعدهم بالمحافظة على الشعائر الدينية الإسلامية ، ويسمح لهم فيه بذكر اسم جلالة السلطان الأعظم بصفته خليفة المسلمين فى الصلوات العامة .

ومهما قيل فى ضعف الفرمان العثمانى الخاص بالاستقلال الداخلى فمما لاشك فيه أنه أفاد المقاومة الوطنية من الناحية القانونية ، وهو الذى بمقتضاه استمر المتطوعون من الجيش العثمانى والمصرى يحاربون بجانب الأهالى . وكان الشائع حتى الآن هو أن أحمد الشريف زعيم الطريقة السنوسية آنذاك هو الذى تنتقل إليه زعامة البلاد بصدور هذا الفرمان.

---

(١) Barclay, Sir T. The Turco-Italian War.

وحقيقة الأمر هى أن عناصر المقاومة لم تلتف قبل سنة ١٩١٤ حول زعامة واحدة .

ففى طرابلس أعلن سليمان البارونى نفسه رئيسا لحكومة وطنية والبارونى من نسل طبقة الأعيان الطرابلسين التى ينتمى كثير من أبنائها إلى أصل تركى استقر بالبلاد وإختلط بأهلها (١) .

وقد سبق للبارونى أن مثل طرابلس فى مجلس المبعوثان وفى سنة ١٩١٣ تفاوض مع الإيطاليين على أساس الإعتراف بالحكم الذاتى لحكومته الوطنية إلا أن الانتصارات التى أحرزها الطليان خلال هذا العام جعلت البارونى يتراجع عن فكرة الحكم النيابى ويكتفى بإستصدار عفو عن أتباعه ثم يرحل إلى الآستانة قبيل الحرب .

وفى فزان، الأقليم الجنوبى الغربى، تصدى سالم عبد النبى لمقاومة الطليان . ولما كان هذا الإقليم يمتد إلى واحات داخلة بعيدة عن البحر مثل غات وقدامس ومرزوق فإن الطليان بعثروا جهودهم بين هذه المناطق المتباعدة وعجزوا عن السيطرة عليها . وكان لذلك أثره البعيد فى تشجيع عناصر المقاومة الأخرى . وللأسف لم تتحد هذه العناصر لأن عابد السنوسى ممثل أحمد الشريف لاحق زعيم فزان وطالبه بتأدية « الثروة المحلية مقارنا إياها بالغنائم الحزبية ومدعيا أن السيد أحمد الشريف يستحق ا » بحكم الشرع لأنه يمثل السلطة الدينية والسياسية فى البلاد .

وكان السيد أحمد الشريف قد تولى زعامة الطريقة منذ وفاة شقيقه السيد المهدى السنوسى إذ لم يكن أبنه إدريس قد تجاوز الثالثة عشر وذلك سنة ١٩٠٢ وبدأ أحمد الشريف تجربته فى الجهاد ضد المستعمرين الأوروبين فى الصحراء الكبرى الجزائرية حيث كان الفرنسيون يتوغلون هناك

---

(١) حياة سليمان باشا البارونى زعيم المجاهدين الطرابلسيين . ابن هاشم سعيد يحى البارودى

فالتقوا ببعض الزوايا السنوسية التى رفضت التبعية لحكم الدولة المسيحية إلا أن الخلاف مع الفرنسيين كان جانبياً ، فلم يتخذ شكلا حادا ، ولعل هذا الخلاف من الأسباب التى دفعت فرنسا على تشجيع إيطاليا لغزو ليبيا .

أما الصدام بين السنوسية والطليان فكان حيويا لأن برقة هى قاعدة الطريقة . وقد بقى بعض المتطوعين العثمانيين وعلى رأسهم عزيز المصرى لمعاونة أحمد الشريف السنوسى فى مقاومة الطليان . غير أن إيطاليا استخدمت جميع وسائل الضغط على الدولة العثمانية لسحب هؤلاء المتطوعين . وأغرت الخديوى عباس لكى يقطع سبل الإتصال بهم . ولعب كتشنر دوراً أساسيا لتثبيط همة الضباط العثمانيين . ويروى ماجد خدورى أنه سأل عزيز المصرى شخصياً عن سبب إنسحابه من ليبيا سنة ١٩١٣ فأجاب بأنه فعل ذلك سخطا على أساليب الحرب العتيقة التى كان يتبعها السنوسية وعدم تقبلهم لأنظمة الحرب الحديثة (١) وحسب رواية السنوسية إنسحب عزيز المصرى فجأة معرضاً المقاومة البرقاوية للخطر . وعبثا أرسل أحمد الشريف السيد عمر المختار لملاحقة عزيز المصرى واستبقاء أسلحة المتطوعين على الأقل غير أن البكباشى كان قد اجتاز الحدود المصرية ودخل إلى السلوم فتعذر الإتصال به .

وإذا كان انسحاب المتطوعين العثمانيين والمصريين قد أضعف مركز المقاومة فى برقة ، فقد لاحت أمامها قبيل الحرب فى أوائل سنة ١٩١٤ فرصة لتثبت أقدامها من جديد فى كل من برقة وطرابلس . ذلك أن الطليان كانوا قد جندوا عدداً من العرب ليقاتلوا معهم ضد السنوسية . وقد وجد رمضان السويحلى أنه من العار مقاتلة بنى وطنه ولذلك دبر خطة للإنقضاض على القيادة الإيطالية إثناء اشتباكها فى إحدى المعارك

---

(١) Khadouri, Modern Lybia. p, 15.

مع السنوسية . وقد تم تنفيذ الخطة بنجاح فى قرضابية حيث لحقت بالإيطاليين هزيمة منكرة ، اضطروا بعدها إلى أن يتوقفوا عن التوغل وراء المدن الساحلية، ثم جاءت الحرب لتزيد موقفهم تعقيدا .

ذلك أن الدولة العثمانية منذ أن علنت الحرب على بريطانيا وفرنسا ، بنت خططها على أساس استرداد مصر ، وذلك بالتنسيق بين زحف مباشر عبر قناة السويس شرقا وغارات يقوم بها السنوسيون مستعينين بضباط عثمانيين على حدود مصر الغربية والواقع أن هذه الخطة اكتنفتها عدة ملابسات أضعفت من شأنها فى نهاية الأمر . فالمساعدات العثمانية كانت ضئيلة .

ولم يكن من الممكن إيصالها إلا عن طريق البحر والرسو فى موانى مهجورة ثم التململ إلى الداخل . ومع ضآلة هذه المساعدات فإنها أرسلت بقيادة ضابطين معروفين هما نورى بك وجعفر العسكرى — وبقى سؤال هو ، هل كان السنوسية من الكفاءة بحيث يستطيعون القيام بهجوم فعال على حدود مصر الغربية حتى ولو اخذنا فى الاعتبار أن بعض الحاميات المصرية على الحدود مالت إلى تلك الجبهة السنوسية العثمانية وانضم بعض الجنود إليها؟ ، ومن المعروف أن حملة جمال باشا منيت بفشل ذريع أمام قناة السويس سنة ١٩١٥ ، وبذا فشلت الخطة العسكرية العثمانية .

ومن الناحية السياسية لم يكن التعاون بين أحمد الشريف والعثمانيين قائما على أسس متينة . لقد حاول هؤلاء الأخيرون إغراءه بشتى الوسائل فعينوه نائبا للسلطان فى البلاد . وقد كان بحاجة إلى هذا التأييد المعنوى بعد أن رأى زعامة طرابلس تنتقل إلى رمضان السويحلى الذى أقام حكومة وطنية فى مسراته فلا يمكن أن يكون الشريف أقل منه شأنا .

ولكن بينما كان يتعامل فى الظاهر مع العثمانيين تراسل الشريف سراً مع كل من مكماهون المعتمد البريطانى فى القاهرة ومكسويل الحاكم العسكرى فى مصر[1]. وربما كانت ميوله أقرب إلى الإنجليز فى بداية الأمر لأنه كان يدرك صعوبة الإصطدام مع دولتين أوروبيتين فى وقت واحد، هما إيطاليا وبريطانيا. كما تشير إلى ذلك ردوده على مكماهون. على أن هذه المراسلات جرت غالبا قبل دخول إيطاليا الحرب بجانب بريطانيا فى ابريل سنة ١٩١٥ فلما تم هذا التحالف صار من العسير على الشريف مواجهة أتباعه بفكرة التقارب من بريطانيا. واضطر إلى خوض الحرب، ودخلت بعض وحدات سنوسية عثمانية إلى مرسى مطروح، ولكن سرعان ما استرد الإنجليز هذه المواقع ولم يصمد الشريف طويلا بعد هذه الهزائم فقرر مغادرة البلاد وترك شئون الحكم لابن أخيه إدريس الميال إلى الطرق الدبلوماسية.

إتسمت السياسة العثمانية بالتناقض إزاء ليبيا فى الحرب العالمية الأولى فقد عين أحمد الشريف نائبا للسلطان وصار يصدر الأوامر بتوقيعه الخاص كحاكم مسئول. وفى نفس الوقت عينت حكومة اسطنبول سليمان البارونى واليا على طرابلس، ولما كانت الدولة عاجزة عن تأمين نظام الحكم بنفسها فقد اضطر الوالى العثمانى إلى الإلتحاق بالحكومة الوطنية التى أسسها السويحلى فى مصراته كما التحق بها المبعوثون العثمانيون الاخرون: فوزى بك — عبد الرحمن عزام.

أما زميلهم الثالث جعفر العسكرى فقد أسره الإنجليز وانضم فيما بعد إلى حركة الشريف حسين فى الحجاز.

---

(١) أنظر ملخصاً لهذه المراسلات فى ستودارت [ حاضر العالم الإسلامى ] ترجمة شكيب أرسلان ج ٢ ص ١٢٧ وما بعدها.

لم تسد علاقات طيبة بين حكومة مسراته وبين السنوسية فقد حل صفى الدين السنوسى بمسراته وأراد أن يخلع على نفسه صفة تمثل الحكم السنوسى فى البلاد . ورفض التعاون فى خطة تستهدف مهاجمة الفرنسيين فى تونس بينما طالب السويحلى بدفع الدخول المحلية على أساس أنها غنائم ، وبما أنه يعرقل [ خطط الجهاد ] فهو أبعد الناس إذاً عن المطالبة بتطبيق قواعده الدينية ، وقد كان بوسع العثمانيين أن يستخدموا الوطنيين فى ليبيا بطريقة أفضل لتحقق خطتهم الكبيرة الرامية إلى إثارة المغرب العربى بأكمله للتأثير على قوة فرنسا العسكرية .

## ٢ — اتفاقات ومعاهدات

يمتد تاريخ الإحتلال الإيطالى لليبيا على مدى عشرين عاما ١٩١١ : ١٩٣١ ويمكن التمييز بين ثلاث فترات متباينة وتتمثل الحقبة الأولى فى ذلك القتال المتفرق الذى نشب مع الدولة العثمانية ومع القوة الوطنية التى خلفتها . أما المرحلة الثانية : فقد جرت فيها فى محاولات للتوفيق بين هذه القوى وبين الوجود الإيطالى فى الساحل مع عدم تحديده قانونيا بالنسبة للمناطق الأخرى . وتبدأ هذه المرحلة بميل السنوسية إلى المهادنة ثم تنتهى عندما قرر الفاشستيون تطبيق سياسة الإحتلال الشامل سنة ١٩٢٣ فاصطدموا بالمقاومة البطولية التى قادها عمر المختار نحو ثمان سنوات ، وانتهت بأسره سنة ١٩٣١ . ونحن الان بصدد المرحلة الثانية من تاريخ الإحتلال .

لقد ظهر ميل السنوسية إلى مهادنة الإنجليز خلفاء الإيطاليين بصفة خاصة ، وذلك منذ أن تبين أحمد الشريف عجز العثمانيين عن استرداد مصر . وقبل أن يتخلى عن السلطة افتتح المحادثات مع مبعوث بريطانى هو الكولونيل « تالبوت » وكان يساعده فى هذه المهمة أحمد حسنين « باشا » الذى اشتهر برحلاته الكشفية فى الصحراء الغربية . واكتفى فى هذه المحادثات الأولى بجس النبض ، ولم تكن بريطانيا تتحدث باسمها فقط بل باسم الحلفاء فقد تعهدت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا بعدم الإنفراد فى أية اتفاقية تعقد مع السنوسية . ولذلك لحق الإيطاليون عندما تقدمت المباحثات بالممثلين الإنجليز ودارت المرحلة الأولى منها فى الزويتنية على خليج سرت خلال شهر يونيو سنة ١٩١٦ .

وقد استمع الإيطاليون إلى مطالب السيد إدريس وكان عليهم أن

يستشيروا حكومتهم فيها . والواقع أن هذه المطالب كانت متواضعة إذا ماأخذنا فى الإعتبار متاعب إيطاليا العسكرية فى أوروبا . لذلك يمكن القول إن هدنة عكرمة التى انتهت إليها تلك المباحثات دلت على روح الإستسلام التى بدأ بها إدريس السنوسى حكمه .

عقدت هدنة عكرمة فى إبريل سنة ١٩١٧ ونصت على :

رغبة الفريقين فى إيقاف القتال ولتحقيق ذلك توضع الشروط التالية موضع التنفيذ :

يقف الإيطاليون عند النقط التى كانوا يحتلونها فى إبريل ١٩١٧ ويتعهدون بأن لا يجددوا مراكز عسكرية أبدا ، على أن يكون مثل هذا الشرط مقيدا للسنوسيين أيضاً . وتأخذ إيطاليا على نفسها عهدا بأن تبقى على المحاكم الشرعية ، وتولى أمر النظر فى القضايا إلى علماء يوثق بهم ، ينظرون فى قضايا الأحوال الشخصية — قبلت إيطاليا أن تفتح المدارس العلمية والمهنية فى برقة ، وأن تعنى بتعليم القرآن الكريم على أيدى قوم هم أهل لذلك — وقبلت إيطاليا أن تعيد الزوايا وأراضيها الخاصة بها ، وأن تعفى هذه من الضرائب — تدفع الحكومة الإيطالية مرتبات لمشايخ الزوايا التابعة لها ، على أن يقوم هؤلاء بدور الوسيط بين السلطات الايطالية وأهل البلاد عند الحاجة - تسمح إيطاليا بتناول التجارة بين الداخل وثلاث من الموانى وهى طبرق ودرنة وبنى غازى ؛ على أن يشمل هذا بقية الموانى عندما تتحسن الأحوال ، وتسمح بمثل هذا العمل .

وبجانب هذه الشروط التى يجب أن تنفذ حالا ، كانت ثمة أمور أخرى قبلها الفريقان مبدئيا ، لكن رؤى وجوب التريث فى تنفيذها وهى[1] :

---

(١) أنظر النص فى « سامى حكيم » حقيقة ليبيا — الملحق الاول ص ٣٢٧ وقد نقله باسم اتفاق الزويتينة :

وجوب حل الأدوار [ المعسكرات ] السنوسية وتسريح الجنود الموجودين فيها — تجريد العرب [ القبائل ] من السلاح تدريجيا فى مدة عام — تختار السلطات الايطالية شيوخا للزوايا الواقعة ق منطقتها من قائمة يقدمها السيد إدريس تحوى ثلاثة أسماء لكل زاوية ، وفى نفس الوقت تم اتفاق مع بريطانيا تضمن الاتى :

يسلم جميع الرعايا البريطانيين والمصريين والتابعين لدول الحلفاء البريطانية ،وأن يقصى جميع الأشخاص الذين من شأنهم أن يعكروا صفو الاتفاق عن إفريقية ؛ وأن يخرج جميع السنوسيين المسلحين من مصر ، وأن تفتح طريق السلوم — الاسكندريه ، ومع أن الاتفاق نص على أن لا تفتح زوايا سنوسية جديدة فى مصر ، فإنه لم يمنع السنوسية المصريين من أن يدفعوا ماعليهم من زكاة للسنوسية .

والذى يمكن أن نخلص إليه من هذه المفاوضات هو أن إيطاليا كانت تحاول الحصول على امتيازات سياسية بينما كانت بريطانيا يهمها أن تؤمن الحدود المصرية الغربية .

وإذا كانت القبائل فى برقة قد وجدت فى السيد إدريس السنوسى زعيما سياسيا ودينيا فكيف ينتظم أهل طرابلس فى إطار حكومة وطنية حتى ولو كان ذلك بناء على اتفاقية ما تنظم العلاقات بينها وبين إيطاليا . إن مجتمع طرابلس لا يتكون فقط من القبائل ؛ بل تحتل فيه أهل المدن مكانة رئيسية وكثير منهم مولد من الأتراك والعرب والبربر . وقد تأثروا بالتيارات الفكرية المعاصرة ، لذلك فكر أربعة من زعماء هذه الطبقة الطرابلسية فى إقامة حكومة جمهورية ، ولو أن تصورهم للنظام الجمهورى كان بدائياً بعض الشيء . فقد قسمت البلاد غير المحتلة إلى أربع مناطق ينفرد كل زعيم بإدارة واحدة منها فسليمان البارونى يدير

منطقة الجبل . ورمضان السويحلى يختص بمسراته وأحمد المريض فى ترهونة وعبد النبى بلخير بحكم منطقة أورفيله .

أعلنت الجمهورية فى نوفمبر سنة ١٩١٨ وطلبت إلى الدول الغربية الكبرى الإعتراف بها وهى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا. وضمنت هذا الطلب إشارة إلى مبادىء ولسن وما تنص عليه من حق الشعوب فى تقرير المصير . ولم تمانع فى أن يكون لإيطاليا بعض الإمتيازات السياسية والإقتصادية فى طرابلس . وقد وجدت هذه الدعوة إستجابة فى بعض الدوائر الإيطالية وإن لم يتم اتفاق حول طبيعة العلاقات بين الحكومة الجمهورية وبين الإحتلال الإيطالى. لأن الإشتراكيين الإيطاليين أبدوا استعداداً لاقامة حكومة وطنية فى إطار السيادة الايطالية وهو ما اصطلح بعض الاستعماريين الأوربيين على قسميته بالادارة غير المباشرة غير أن بعض الكتاب أطلق خطأ على سياسة الاشتراكيين الايطاليين فى ليبيا وصف ليبرالى أو تحريرى .

لقد عهدت الحكومة الايطالية بتنفيذ السياسة الجديدة إلى « جياكومو مارتينو » وهو خبير بالشئون الليبية وعاش فى البلاد منذ سنة ١٩٠٧ . وكانت خطته الرامية إلى إبقاء الادارة السنوسية فى برقة والجمهورية فى طرابلس تستهدف التخفف من أعباء الاحتلال المالية والعسكرية . وهذا هو مغزى الحكم غير المباشر الذى اتبع فى أقطار أخرى افريقية وقد طبقته بريطانيا مثلا فى نيجريا . ونظراً إلى أن ليبيا قطعت شوطا من التطور بحكم اتصالها بأجزاء الوطن العربى ، فإن الحكم غير المباشر اتخذ هنا صورة تختلف عن النظام الذى اتبعه الانجليز فى نيجريا .

وفى أكتوبر سنة ١٩١٩ أصدرت الحكومة الايطالية قانونا أساسيا لكل من برقه وطرابلس . ويتضمن هذا القانون إقامة مجلس نيابى يختص

بالنظر فى شئون الضرائب . ويختلف تكوين هذا المجلس فى طرابلس عنه فى برقة تبعا للتركيب الاجتماعى . وفى طرابلس عينت دائرة لكل ٢٠٫٠٠٠ نسمة وفى برقة يمثل النائب قبيلته ويشترك فى المجلس بعض الموظفين الايطاليين بحكم مناصبهم ويقوم النواب باختيار أعضاء الحكومة الذين يساعدون الحاكم الايطالى . ويشير القانون إلى احترام التقاليد الوطنية ولغةالبلاد ودينها .

وصدور هذا القانون عن إيطاليا يعتبر فى حد ذاته تسليما بمبدأ السيادة الإيطالية ، لأن حق الاهالى فى الإنتخاب يستمد من صفتهم كمواطنين إيطاليين . وفضلا عن ذلك فإن وجود مجلس يختص بفرض الضرائب إنما هو استمرار لمفهوم قديم عند الغربيين للنظام البرلمانى،وهو أن دافعى الضرائب لابد وأن يكون لهم رأى فى تحديدها ، وهذه مفاهيم غريبة عن المجتمع الليبى . وقد أحتاجت السلطات الإيطالية لإظهار القوة كى تضع هذا القانون موضع التنفيذ على الأقل بالنسبة لطرابلس التى أبدت معارضة شديدة للنظام الجديد . فقد احتج السكان بأنالبلاد لا يمكن أن تقبل إلا بأمير مسلم — بعبارة أخرى حينما ووجه الوطنيون فى طرابلس بمبدأ السيادة الإيطالية . عليهم صراحة ، لم يتقبلوه حتى وأن كانت ممارسته تتم بطريقة الحكم غير المباشر وفى إيطاليا نفسها لن تلبث فئة الماليينو أصحاب المصانع الحربية أن تعمل على إسقاط هذا النظام ، ومتابعة سياسة الإحتلال الشامل .

وبينما كانت المعارضة ترفع صوتها فى طرابلس ضد القانون ، عقد السيد إدريس السنوسى إتفاقية الرجمة فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، التى

تعد تدعيما للقانون الأساسى فى برقة . وقد قام بصياغتها « جياكومو مارتينو » المتحمس لسياسة الحكم غير المباشر .

وتعترف إتفاقية الرجمة للسيد إدريس السنوسى بلقب الإمارة وله أن يميز أتباعه وإدارته بعلم خاص ويستحق تحية رسمية معينة إذا حل بالأراضى المحتلة . ولكن ما هو نطاق الأقاليم التى يمارس فيها الأمير إدارته تحت السيادة الإيطالية ؟ لقد تخلى عن الجبل الأخضر قلب برقة النابض . وخصصت له الإتفاقية أربع واحات داخلية هى جغبوب والكفرة وعجيلة واجدابية وهذه الأخيره هى المقر الدائم للامير . ولم يجد السيد إدريس تعارضا بين لقب الإمارة وبين منحه مرتبا شهريا بواسطة الحكومة الإيطالية كما نصت على ذلك الإتفاقية بحيث يصبح فى الحقيقة أشبه بموظف لدى تلك الحكومة .

وقد تعهدت إيطاليا كذلك بدفع إعانات للقبـــائل ومرتبات للقضاة — وتعهد السيد إدريس باحترام القانون الأساسى ، ولذلك فهو يستشار فى إختيار ممثلى برقة بمجلسها النيابى وتعهدت الحكومة الإيطالية فى المادة ٧ بعدم الإستيلاء على أملاك الأهالى أو الزوايا وللأمير حق جمع الزكاة الشرعية لحسابه الخاص ، أما الضرائب الأخرى فتقرر بواسطة المجلس لحساب الدولة صاحبة السيادة . ولعل أخطر التنازلات التى تضمنتها الإتفاقية هو تعهد السيد إدريس بتحديد عدد القوات التابعة له وتصفية الجماعات السياسية والعسكرية الأخرى . وحينما يطلب السيد الإحتفاظ بقواته مؤقتا « لمكافحة العصاة » ويؤيده فى ذلك مارتينو ، ستعترض حكومة روما وتلح فى حل الأدوار « فرق الحرس السنوسى » فوراً وتطلب إظهار القوة فى برقة لإرهاب الأمير(١)

---

(٢) أنظر المصدر السابق ص٢٣١

قام السيد إدريس بتنفيذ التزاماته حسب الإتفاقية فتعاون فى تكوين المجلس النيابى الذى ضم ٦٠ عضوا معظمهم من رؤساء القبائل وثلاثة من الطليان وعهد برئاسة المجلس إلى السيد صفى الدين السنوسى فى إبريل سنة ١٩٢١ — وقد شرع فى نظر بعض المسائل الإدارية والمالية إلا أنه كان محظورا عليه الخوض فى الشئون السياسية . والواقع أن رؤساء القبائل حتى من بين النواب لم يستسيغوا هذا النظام غير المألوف .

أما فى طرابلس فقد تشكلت هيئة وطنية جديدة تعرف بهيئة الأصلاح المركزية واعترضت على التعاون مع إيطاليا فى إطار القانون الأساسى وأرسلت وفدا لقى بعض التفهم من الأحزاب السياسية إلا أن الفاشستيين كانوا يتأهبون للاستيلاء على السلطة وقلب السياسة الليبية رأسا على عقب — وقبل أن يتحقق هذا الإنقلاب أدرك زعماء طرابلس عدم جدوى التفاهم مع الحكومات الإيطالية غير المستقرة .

وكانت هيئة الإصلاح قد عقدت مؤتمر هاما فى غريان سنة ١٩٢٠ واتفق فيه على التفاوض مع إيطاليا على أساس تعديل العلاقة بين الحكم الوطنى وبين الإحتلال كما كان من بين قرارات المؤتمر توحيد الكفاح بين القطرين الشقيقين برقة وطرابلس فلما أصرت الحكومة الإيطالية على موقفها وهددت باستخدم القوة رأى زعماء طرابلس التعجيل بتنفيذ فكرة الاتحاد وضربوا مثلا فى إنكار الذات حينما عرضوا على السيد إدريس زعامة طرابلس بالاضافة إلى برقة . وفى ديسمبر سنة ١٩٢١ التقى ممثلوا الفريقين فى سرت واتفقوا على مبدأ توحيد الكفاح مع

التغاضى عن الاتفاقات السابقة وهم يشيرون بذلك إلى اتفاقية الرجمة وإمكان استمرارها مؤقتا[١] .

على أن الإتفاق أكد ضرورة إختيار الأمير بواسطة الامة فجاء فى المادة ٦ أن تولية الأمر تكون بإدارة الأمة .

ومتى تحقق انتخاب [ مجلس تأسيس ] يمثل القطرين يشرع فى وضع القانون الأساسى لإدارة البلاد . وتمهيداً لهذه الأعمال تتشكل هيئة مشتركة لتنسيق أعمال الدفاع — ويتعهد الطرفان بأن لا يعترفوا للعدو بسلطة وأن يمنعوه من بسط نفوذه خارج الأماكن المتحصن فيها وفى حالة وقوع حرب يتضافر الفريقان على حرب العدو وأن لا يعقدوا صلحا او هدنة إلا بموفقة الفريقين — وتجتمع هيئة منتخبة من أهالى طرابلس وبرقة مرتين فى كل سنة فى شهر محرم ورجب للنظر فى مصالح البلاد — ويشترط أن يوافق على هذه المعاهدة كل من حكومة برقة والهيئة المركزية فى طرابلس — ومهمة الهيئة المذكورة تأييد العلائق الودية بين الطرفين .

وتدل هذه الإتفاقية على أن الاتجاه هو تكوين اتحاد بين دولتين وليس إقامة دولة واحدة على الأقل فى المرحلة الأولى فقد عين مندوب لكل من الفريقين لتمثيل حكومته هيئة لدى الطرف الآخر ، فأرسلت حكومة طرابلس بشير السعداوى لتمثيلها فى برقة وانتدبت حكومة برقة السيد عبد العزيز العيساوى لتمثيلها لدى طرابلس .

على أنه حينما دعى زعماء طرابلس السيد أدريس إلى سرت لبيعته هناك بالامارة اعتذر ، فأرسلت إليه الاتفاقية إلى واحة الكفرة ببرقة

---

(١) أمين سعيد : الدولة العربية المتحدة ج ٣ ص ٣٤٦

حيث اضطر إلى المصادقة عليها وكأنه يجر رغما عنه إلى تحمل المسئولية الوطنية . ومن الجائز أن يكون تهربه ناجما عن عدم الموافقة على نظام دستورى للحكم فى المستقبل ، والراجح أنه زهد فى امارة طرابلس ادراكا منه بالأثر الذى سيحدثه هذا الاتحاد مع الايطاليين . ذلك أن إيطاليا لم تكن لتتقبل قيام اتحاد بين حكومتين وطنيتين فى ليبيا وترى فى ذلك أكبر خطر يهدد مصالحها ، ومن المؤكد أن الاتحاد سيؤدى إلى صدام مسلح مع الايطاليين ، وهو ماكان السيد أدريس يرغب فى تجنبه ، وستثبت الأحداث أنه حتى بدون قيام هذا الاتحاد فان إيطاليا الفاشستية كانت ستنفذ سياسة الاحتلال الشامل وتقضى على جميع مظاهر الحكم غير المباشر .

## ٣ ـ الأحتلال الشامل

يرى الفاشستيون أن مبرر وجودهم هو انتشال ايطاليا من حالة التراخى التى انحدرت إليها اقتصاديا وسياسيا وهم متطرفون فى القومية ويقرنون بينها بين القدرة على التوسع الاستعمارى ، ولعل خططهم البعيدة كانت تذهب إلى حد إحياء السيطرة الايطالية على حوض المتوسط كما كانت فى عهد الامبراطورية الرومانية ، أما الحلقة الأولى فى هذه الخطة فهى احتلال ليبيا احتلالا شاملا .

هكذا أبلغ والى برقة مجلس النواب المحلى بأن السنوسيين نقضوا اتفاق الرجمة بقبول السيد إدريس الامارة على كل من برقة وطرابلس ( ٢٩ أبريل سنة ٢٣ ) وبعد أيام أعلن سقوط اتفاقية الرجمة وجميع الاتفاقات الأخرى المعقودة مع الزعماء ( المحليين ) ، وترتب على ذلك حل الأدوار المختلطة وهى فرق كان مارتينو قد تحمس لانشائها تتكون من جنود عرب تابعين للسنوسى وبجانبهم عدد من الايطاليين المتمرسين بحياة الصحراء . وقد كان تقبل السنوسية لهذه الفكرة نوعاً من المغامرة لأن الجنود الطليان الذين أبلغوا أولا بنقض الاتفاقية فاجأوا زملاءهم العرب ونكلوا بهم شر تنكيل .

بدأ الطليان باحتلال مراكز الحكومة الوطنية فى طرابلس : غريان مسراته ، العزيزية ، فتفرقت عناصر المقاومة فى فزان وبرقة ، وانقسم الرأى بين زعماء السنوسية ، فالغالبية منهم وعلى رأسهم السيد إدريس رأت أن الاستمرار فى المقاومة يعد عملية انتحارية . أما عمر المختار فقد قرر المضى فى المقاومة رغم ضعف الامكانيات التى يمتلكها وبصموده

ثمان سنوات فى هـــذه الظروف اكتسب مكانة خاصة فى تاريخ ليبيا الحديث(١) .

ولد عمر المختار سنة ١٨٦٢ وإذن فقد قاد المقاومة وهو قد تجاوز الخمسين وبدأ حياته العامة كشيخ لاحدى الزوايا السنوسية ، وقد اختير لمشيخة زاوية القصور قرب البرج حيث تعيش جماعة مشاغبة تعرف بالعبيد .

ثم تجلت مواهب المختار العسكرية فى الاشتباكات التى حدثت بين رجال الطريقة وبين الفرنسيين فى واداى . وعندما قرر السيد إدريس التخلى عن مسئوليات الجهاد وآثر المعيشة الهادئة فى مصر سنة ١٩٢٢ عين عمر المختار نائباً عنه فى الشئون العسكرية ووسيد رضا السنوسى للشئون الدينية واكتفى هو بمباركة هذا الجهاد من بعيد .

لم يزد أتباع المختار فى وقت ما عن ألف رجل وسلاحهم الرئيسى هو البنادق ولم تتوفر لديهم أكثر من خمسة آلاف بندقية ، ومن هنا تتبين عظم العمل الذى قام به البطل الليبى . وحتى فى سنوات الجهاد الأخيرة كانت الاشتباكات بين أتباعه وبين الايطاليين تتم بمعدل ثلاث مرات فى الأسبوع على الأقل .

ارتكز المختار خلال عامى ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ على منطقة الجبل الأخضر بينما سارع الايطاليون باحتلال أجدابية عاصمة الامارة السنوسية سابقاً ولم يؤثر ذلك إلى مركز المقاومة ، قد استخدم الايطاليون بعض العرب فى حرب العصابات هذه كما كثر استعمالهم للسلاح الجوى بقصد

---

(١) محمد الاخضر العيساوى : رفع الستار عما جاء فى كتاب عمر المختار

إلقاء المنشورات التي تعد عناصر المقاومة بالأمان بل وتمنيهم بالآمال إذا استسلموا ، فلما لم يجدوا استجابة لهذه الدعوات اتجهوا إلى قطع طريق المواصلات بين مصر مصدر المساعدات الرئيسى للمقاومة ، وبين ليبيا ، ولذلك قرروا احتلال واحتى عقيلة والجغبوب .

ومن المعروف أن الجغبوب كانت جزءا من الأراضى المصرية قبل الحرب العالمية الأولى وأن الإنجليز أثناء محاولتهم إغراء السنوسيين تخلوا لهم عن حق إدارتها نيابة عن مصر لذلك كان على الطليان من النـــاحية الشكلية أن يطلبوا إلى مصر التنازل عن الواحة قبل احتلالها ومن المؤسف أنهم وجدوا استجابة سريعة لدى حكومة أحمد زيور التى تهاونت فى مسائل وطنية أخرى عديدة ، ولعل نفوذ الجالية الإيطالية فى بلاط الملك فؤاد كان له أبعد الأثر فى هذه الاستجابة ، وعلى كل فإن التنازل عن هذه الواحة أضر بمصلحة مصر لأنها تشرف على مداخلها الغربية وسيدرك الإنجليز ذلك أثناء الحرب العالمية الثانية كما كان طعنة لحركة المقاومة الليبية ، إذ أن الإمدادات التى ترسل من مصر كثيراً ما اتخذت الجغبوب محطة لها وبهذه المناسبة خرج السيد إدريس عن صمته المعتاد وكتب فى المقطم فى ١٤/١٠/١٩٢٥[1] محتجاً عن هذا التنازل .

لم يفت هذا الإجراء فى عضد المقاومة بل إن الطليان تلقوا بعض الهزائم قرب الحدود المصرية لذا قرر موسولينى أن يعيد النظر فى استراتيجيته وأن يعهد بالخطط الجديدة الى أشخاص جدد فأقال وزير المستعمرات سنة ١٩٢٨ وألغى نظام الولايتين وعين بادوليو القائد العسكرى الذى سيشتهر فى الحرب العالمية الثانية حاكما عاما لليبيا .

---

(١) د . فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة ص ٢٧٠

حاول الحاكم الجديد أن يقنع المقاومة بالتسليم عن طريق الإغراء بالوعود فوزع منشورات بالأمان وأغرى بعض أفراد الأسر السنوسية بالمجيء الى سرت حيث حملوا الى صقلية ووفرت لهم حياة رغدة ولما لم تجدى هذه الإجراءات عمل بادوليو على تشديد الحصار على الجبل الأخضر شرقاً وغرباً وجنوباً فمن جهة الغرب احتل واحات بعيدة فى فزان مثل مرزوق وغات كما كلف الجيش الإيطالى بأعباء حملة لاحتلال واحة الكفرة (مقر هام للسنوسية يقع على بعد ٧٠٠ ميل الى الجنوب من الساحل) واضطر الى استخدام خمسة آلاف جمل لنقل معدات الحملة .

واستخدم بادوليو نظام الطوابير الخفيفة التى تستطيع أن تتحرك بسرعة على نسق ما تفعله عناصر المقاومة ولتسهيل سير هذه الطوابير كان لا بد من انشاء طرق عبر الجبل الأخضر وفى رأى بادليو يخدم وجود هذه الطرق غرضين :

تسهيل تتبع المقاومة والتمهيد فى المستقبل لعمليات الاستعمار الاستيطانى ولذلك رصد لها جزءاً كبيراً من ميزانية الحرب .

وفى يونيو سنة ١٩٣٠ جرت اتصالات مع عمر المختار فى وقت شعر فيه الطليان بضعف مركزه وخيل اليهم أنه من الممكن اقناعه بالتخلى عن (الجهاد) فى مقابل تنازلات بسيطة ، وبالفعل قدم المختار شروطه التى تسلم بالسيادة الإيطالية بطريق غير مباشر ولكنها فى التفاصيل تعبر عن اصرار زعيم المقاومة الليبية على المحافظة على الشخصية العربية الإسلامية للبلاد ، فهى تطالب بعودة السيد ادريس ، وحق الإدارة الوطنية فى جباية الزكاة ، كما تشير الى حرية العبادة واستخدام اللغة العربية كلغة رسمية فى ليبيا والتوسع فى انشاء المدارس الدينية الاسلامية والغاء شرط التجنيس الذى وضعه الطليان للمشاركة فى الحياة السياسية أو تولى

الوظائف ، وبمقتضى هذا الشرط يتنازل الليبي الراغب فى المواطنة الإيطالية عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامى .

ولم توضح هذه الشروط ما إذا كان المطلوب هو إقامة إدارة وطنية مستقلة فى إطار السيادة الأيطالية والظاهر أن المختار اهتم بفصل الشئون الدينية عن الإدارة الإيطالية واعتبر الزكاة والأوقاف من هذه الشئون الدينية ولا نستطيع أن نحدد مفهومه لتلك العبارة التى ضمنها شروطه وهى تقول :

يكون للأمة رئيس منها تختاره بنفسها ويكون لهذا الرئيس مجلس من كبار الأمة له حق الإشراف على مصالحها كما يكون للقاضى القول الفصل بين المسلمين[1] ،

وأما الإجراءات العملية العاجلة التى تضمنتها الشروط فهى العفو العام عن المجاهدين وحرية حمل السلاح وضمان مندوبين عن كل من مصر وتونس للإتفاق .

ومع أن هذا الشرط الأخير يعنى تدويل القضية الليبية إلا أنه يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن كلا القطرين المجاورين لليبيا كانا يرزحان تحت تحت حكم اجنبى . ولا تكاد هذه الشروط تختلف كثيراً عن اتفاقية عكرمة .

وعد نائب الوالى بالنظر فى هذه المطالب ولو أنه أشار على المختار بضرورة إجراء مقابلة مع بادوليو للمناقشة فى تفاصيلها ونقل إليه فى نفس الوقت أن الحاكم العام يوافق على مبادئها العامة . باستثناء شرط دعوة مندوبين عن مصر

---

(١) أمين سعيد : الدولة العربية المتحدة جـ ٣ ص ٢٨٨ .

وتونس ، ولم يلح عمر المختار على هذا الشرط ولكنه تريث فى مسألة المقابلة ربما لأنه خشى أن تكون فخاً منصوباً لاعتقاله ، وقد أثبتت الأحداث عدم حسن نية الطليان .

فحينما حضر حسن الرضا إلى بنغازى لتوقيع الصلح أغراه الإيطاليون مستخدمين وسائل خفية حتى أقدم على توقيع شروط مخالفة للمطالب التى كلفه المختار بالمفاوضة على أساسها فلما بلغت هذه الأنباء زعيم المقاومة أرسل منشورا إلى برقة وطرابلس مبرراً هذه المفاوضات فقال إنه سمع بإيقاف القتال أكثر من مرة على أمل أن يتصل الطليان بالسيد إدريس وبما أنهم لم يفعلوا ذلك وقد تنكروا لوعودهم بقبول شروطه السابقة فضلا عن خيانة مندوبه للسنوسى فإنه سيستأنف القتال وحده تاركاً مسألة رئاسة الأمة تقرر فيما بعد وكانت هذه المرة الأولى التى تخلى فيها عمر المختار عن الزعامة السنوسية ولم يطل عهده بعدها .

عندما استؤنف القتال ترك بادوليو لنائبه فى برقة الجنرال جرزيانى حرية التنكيل بالأهالى حتى عرف بـ « جزار ليبيا » وتبنى خطته على أساس عزل الأهالى عن عناصر المقاومة بحيث لا تجد هذه الأخيرة ملجأ تأوى إليه وتختبىء فيه من تتبع الطائرات والطوابير الخفيفة هكذا أجبر جرزيانى عدة قبائل من سكان الجبل الأخضر يقدر عدد أفرادها بثمانين ألفا وأجبرهم على مغادرة مراعيهم وأنزلهم فى المنطقة الساحلية المجدبة حيث تندر المياه فنفقت معظم المواشى وفقدت هذه القبائل وسائلها للعيش وتفشت فيها الأمراض ، كذلك أقام جرزيانى المحاكم الطائرة التى تنتقل بسرعة حينما ترد الأنباء بأن أحداً من السكان قد قدم معونة للمقاومة وقد اشتطت هذه المحاكم فى إصدار أحكام الاعدام ونفذت الحكم أحيانا بالقاء المحكوم عليهم من الطائرات أمام ذويهم .

والواقع أن هذا العام الأخير من حياة المقاومة كان شاقا بالنسبة لعمر المختار فلم يظهر إلا أمام الطلائع الاستكشافية التى تتوغل بعيداً عن مراكز الجيش الإيطالى، وأخيرا سقط فى أسر الإيطاليين سبتمبر سنة ١٩٣١، ومن المعروف أن الإيطاليين اعتبروا المقاومة الليبية نوعا من العصيان المدنى بحجة أن ليبيا أرض إيطالية فلم يطبقوا على الأسرى الليبيين نظام القانون الدولى فى الحروب وكان بواسعهم أن يبرروا على هذا النحو حكم الاعدام الذى صدر ضد المختار.

ولكنهم حملوه أثناء المحاكمة القصيرة مسئولية مصرع بعض الطيارين الذين سقطوا فى الخلاء ثم نفذوا فيه حكم الإعدام شنقا أمام ٢٠ ألف من العرب الذين حشدوا فى بنغازى خصيصاً لهذا الغرض وأخفوا جثته حتى لا يتحول إلى رمز للجهاد الذى قد يستأنفه الوطنيون فى وقت آخر.

وبانتهاء حياة المختار توقفت تقريبا أعمال المقاومة الوطنية ولم يستطع أحد اتباع البطل الليبى ويدعى يوسف بوراحيل أن يتابعها أكثر من أربعة أشهر ذلك لأن حركة المقاومة كانت أشبه بمجموعة من المغامرين الأبطال الذين سمحت لهم ظروف البلاد وطبيعتها بالصمود أمام قوات احتلال هائلة متفوقة فى العدد والعدد مدة طويلة.

بينما لم يقم أى تنظيم شعبى فى المدن والقرى المحتلة لمقاومة الاحتلال الإيطالى بل اقتصر هذا التنظيم على الجمعيات التى تألفت خارج البلاد كما سنشير إليه فيما بعد.

أدت أعمال المقاومة إلى تناقص سكان ليبيا إما بفعل الحرب أو بسبب المجاعة التى نجمت عن هلاك الماشية، ويعترف جرازيانى بهذا التناقص الذى يصل ٥٠٪ فقد كان سكان ليبيا يقدرون بنحو مليون ونصف سنة ١٩١١ وانخفض عددهم إلى نحو ٧٠٠,٠٠٠ سنة ١٩٣١(١) على أنه

---

(١) C.F. Shoenfield : Lybia in Eslam To day.

يجب أن نأخذ فى الاعتبار أمرين : أن عددا كبيرا من السكان هاجر خارج البلاد وخاصة فى مصر والشام وتونس ، ويقدر هؤلاء بنحو ٢٥٠،٠٠٠ ، ثانيا أن ايطاليا جندت نحو ٤٠،٠٠٠ من الليبيين ووضعتهم فى الخطوط الأمامية فى حرب الحبشة فهلك عدد كبير منهم . وكانت خطة إيطاليا هى استخدام أهالى المستعمرات بعضهم ضد البعض الآخر فى الحروب الاستعمارية .

## (٤) الاستعمار الاستيطانى واغتصاب الأراضى

فى بدىء عهد الإحتلال المحدود أبدت إيطاليا استعدادا لتطبيق نظام الحكم غير المباشر خارج المدن الرئيسية . يدل على ذلك القانون الأساسى لولايتى برقة وطرابلس سنة ١٩١٩ ، وبعد أن قطع الفاشيستيون مرحلة فى سياسة الاحتلال الشامل وأوشكوا على تدمير المقاومة أصدروا فى يونية سنة ١٩٢٨ قانونا يقضى بضم ليبيا وتقسيمها إلى أربع مقاطعات كجزء من الأرض الإيطالية وهذه هى طرابلس ومصراته وبنى غازى ودرنا ، ومع ذلك كان من العسير عدم التمييز بينها وبين الأراضى الإيطالية الأخرى بدليل وجود حاكم عسكرى على رأس تلك المقاطعات .

وقد ترتب على قانون الضم نزوع إلى محو الشخصية العربية للبلاد وصبغها بالصبغة الإيطالية فى مختلف المجالات ، فمن الناحية القانونية اعتبر الليبيون رعايا إيطاليين وصار هناك تمييز بين نوعين من السكان : هؤلاء الذين تخلوا عن قانون الاحوال الشخصية الإسلامى وخضعوا للقانون المدنى الايطالى فيبيح لهم ذلك التمتع بحقوق المواطن وهى حقوق جد تافهة إذ من المعروف أن النظام الفاشستى ، لم يسمح بأى نوع من التمثيل النيابى إلا على مستوى مجالس البلديات أو التمثيل المهنى ، ولم يستفد هؤلاء الذين خضعوا للقانون المدنى الايطالى حتى بهذه الحقوق المحدودة ، فإن سياسة التمييز العنصرى كانت صارخة ، هكذا لايجوز لعربى أن يصبح رئيس مجلس بلدى طالما أنه يوجد أوربى واحد فى الدائرة . أما النوع الثانى من السكان الذين يحتفظون بقانون أحوالهم الشخصى فيعتبرون من حيث الجنسية رعايا إيطاليين ولكنهم لا يتمتعون بحقوق المواطن الاخرى بينما يطبق عليهم التزاماته . ومن اخطر هذه الالتزامات التجنيد الذى

صار إجباريا على الليبيين فى سنة ١٩٣٧ ، وقد أتاح ذلك النظام لايطاليا تجنيد عدد من كبير الليبيين فى حرب الحبشة كما أشرنا إليه آنفا .

وإذا ما انتقلنا إلى مجال التعليم نصادف امتداداً لهذين المبدئين العامين وأعنى بهما محو الشخصية العربية مع إبقاء التمييز العنصرى ، فقد طلبت الحكومة الإيطالية من المستشرق كارلو وضع برامج خاصة بالتعليم فى ليبيا ، إلا أن اقتراحاته لم ترض المسئولين لأنها أخذت فى الاعتبار مكان الثقافة العربية ، ولم ير الفاشستيون ضرورة لتطوير هذه الثقافة ، والانجاز الوحيد الذى تم فى هذا الاتجاه هو إنشاء معهد إسلامى فى طرابلس كان القصد منه فى حقيقة الأمر تأكيد عزل ليبيا عن محيطها العربى الاسلامى وذلك بمنع الطلبة الراغبين فى التزود بالثقافة الدينية من التوجه إلى الأزهر أو إلى جامع الزيتونة فى تونس . وفيما عدا ذلك أنشأ الايطاليون نحو مائة مدرسة إبتدائية(١) . وهى غير كافية لإستيعاب النشء ، وفضلا عن ذلك فهى لا تسمح بتدريس العربية إلا فى السنوات الثلاث الأولى وذلك كلغة أجنبية تالية للايطالية ، ثم يقتصر التدريس على اللغة الإيطالية فى السنتين التاليتين وقلما كان يفسح للطالب مجال للاستمرار فى الدراسة بعد المرحلة الابتدائية التى تستغرق خمس سنوات ، وعندما تجرى لجنة التحقيق التابعة للامم المتحدة استقصاءها عن حالة التعليم وتسأل الإدارة الايطالية عن حصيلة أعمالها لن تستطيع هذه الإدارة أن تدل إلا على ليبى واحد يحمل مؤهلا عاليا ، وادعى المسئولون الإيطاليون أن ليبيا أحوج إلى التعليم الفنى ولكن عند إدخال هذا النوع من التعليم امتدت إليه يد التفرقة العنصرية ، فمثلا كان الايطالى يدرب على فن الميكانيكا بينما

---

(١) نيقولا زيادة ليبيا من الاستعمار الايطالى حتى الاستقلال ص ٩٠

يقتصر تدريب العربى على الحرف البسيطه كالنجارة وأعمال البناء . . إلخ وتلمس آثار التفرقة فى مجالات الحياة الاجتماعية كأماكن اللهو والفنادق، ولو أن هذه التفرقة لم تمارس بحكم القانون بل عن طريق الاتفاق الضمنى بين أبناء الجالية الإيطالية والادارة .

أما من الناحية الشكلية . فقد إدعت الحكومة الإيطالية بأنه لا تمييز بين المواطنين فهم إما ايطالى كاثوليكى أو ايطالى مسلم ، ثم دفع موسولينى بمناسبة زيارته لليبيا لطبقة الليبيين الضالعين مع الاستعمار حتى يطلقوا عليه لقب حامى الإسلام، وقد كانت هذه الزيارة هى منطلق سياسية جديدة وهى تهجير الإيطاليين بصورة جماعية إلى ليبيا .

وعند وقوع الغزو لم يكن لدى الإيطاليين إتجاه فى هذا السبيل بل أن فولبى الخبير بالشئون الليبية صرح فى سنة ١٩٢٥ بأنه ليس من أهداف أيطاليا جعل ليبيا مستعمرة استيطان أو نقل الفلاحين الإيطاليين إليها ، مما جعل ايطالى آخر يتساءل عن هذه التضحيات الجسيمة التى بذلتها ايطاليا فى الأرواح والأموال « من أجل أميال من الرمال » . ومع ذلك فقد شرع الإيطاليون منذ سنة ١٩١٢ فى استغلال بعض الأراضى القريبة من المدن ، وقبل أن نتناول مسألة اغتصاب الأراضى من الليبيين لابد وأن نشير بإيجاز إلى نظام الملكية قبل الغزو الإيطالى .

ومن المعروف أن الأرض فى الأقطار الإسلامية هى ملك السلطان أى الدولة من الناحية النظرية ، ومن الناحية العملية تستغل الأرض بصورة دائمة تشبه الملكية أما بواسطة أفراد مكلفين من الدولة وهذا هو نظام الالتزام أو بواسطة قبائل تنتفع بحق الرعى فى منطقة محدودة أحيانا وغير محددة فى معظم الأحيان ولذلك لم تثبت الملكية فى الأقطار التى يغلب عليها النظام القبلى ومنها ليبيا ولم يقتنع الأوروبيون بنظام الملكية الجماعية أن صح التعبير ذلك النظام الذى يعنى حق القبيلة فى الانتفاع بمساحة

معينة من الأرض خاصة إذا كانت الأرض نصف زراعية بمعنى انها ليست بمجرد مرعى للماشية مما يتيح للقبيلة نوعا من الاستقرار النسبي .

على أن الملكية الفردية أخذت تنتشر فى ليبيا حول المدن على الأقل إبان القرن التاسع عشر ، وكانت الإدارة العثمانية فى سبيل اقرار هذا النظام حينما اقامت دفترخانة سنة ١٨٥٦ لتسجيل الملكيات ، والأهم من ذلك انتشار الزوايا السنوسية ، فقد كان من أهم منجزات الطريقة إقرار البدو وتدريبهم على أعمال الزراعة وأتاح ذلك للزوايا تملك اراض شاسعة تعتبر هى الأخرى ملكية جماعية،ثم صار يطبق عليها نظام الوقف الخيرى ، فى بعض الأحيان يكرس الوقف لشخص من زعماء الطريقة من الأسرة السنوسية فيتحول إلى وقف أهلى لصالح هذا الشخص وأبنائه وكما هو معروف لاتجيز الشريعة الاسلامية حل الوقف ومن هنا تكونت شبه اقطاعيات تبلغ مساحتها احيانا خمسة آلاف هكتار لأفراد الأسرة السنوسية ، وربما وصلت الأراضى التابعة للطريقة من مراعى ومزارع إلى ٢٠٠ ألف هكتار وحينما تشكلت لجنة ايطالية سنوسية لتقدير املاك ١٤ زاوية اعترف بها فى سنة ١٩١٩ بلغت أملاكها ٥٠ الف هكتار[١].

وعند نزول الايطاليين إلى ليبيا أكدوا فى تصريحاتهم العديدة بأنهم لاينوون اغتصاب ملكيات الأهالى ، ومع ذلك لم يمض عامان حتى صادر حاكم برقة املاك ١٢ زاوية وذلك ثأرا لتزعم الطريقة لحركة المقاومة ، لذلك كان السنوسيون كلما عقدوا إتفاقية مع الطليان حرصوا على الحصول على تعهد باحترام الأملاك ، هكذا كان نص المادة الخامسة من هدنة عكرمة والمادة ١٥ من اتفاقية الرجمة، ثم وعد الطليان فى سنة ١٩٢١ بدفع ٥ مليون

---

(١) محمود الشنيطى ص ١٤٣

ليرة كتعويض عن املاك الزوايا المصادرة أو المخربة، فلما قرر الفاشستيون القضاء على الحكم الوطني بجميع أشكاله رأوا أن مصادرة الأملاك هي الوسيلة لتدمير الطريقة اقتصاديا بعد أن دمروها عسكريا . وحيث لم تشأ الادارة الايطالية أن تتخذ اسلوب العنف كانت تتستر احيانا وراء الحيل القانونية مقتفية بذلك أثر الفرنسيين فى تونس ، فقد سبق لهؤلاء أن احتجوا بنظام الانزال الوارد فى الشريعة الاسلامية (٢) وبمقتضاه يمكن أيجار الوقف لمدة غير محدودة وقد كان بوسع الادارة الايطالية أن تقدر الأجر الذى تشاء لاستغلال الأرض وهو أجر يكاد أن يكون رمزيا، وفى هذه الحالة كان الطليان يدفعون مرتبات العاملين بالزوايا وفى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ كشفت الادارة الفاشستية عن نزعتها الاستبدادية وذلك بأن أصدرت بكل بساطة قانونا يلغى جميع الأتفاقات السابقة ويعتبر الطريقة السنوسية هيئة منافية للدولة صاحبة السيادة وبالتالى فلا حاجة إلى احترام الأملاك أو البحث عن حيل قانونية . واستبقت الادارة بعض الأراضى اللازمة للمحافظة على المساجد أو المدافن ومنعت رفع دعاوى ضد المصادرة .

وفى نفس الوقت اعتبرت ايطاليا نفسها وريثة للدولة الاسلامية السابقة وبالتالى فلها حرية التصرف فى أملاك الدومين ، وقد وزعت معظمها على قدامى المحاربين أما الأملاك الفردية المصادرة فكانت تدفع عنها فى غالب الأحيان تعويضا صوريا فيصدر بنك التسليف الزراعى سندات بقيمة التعويض وكثيرا ما امتنع الملاك الليبيون عن تحصيل هذه السندات. إما بسبب مغادرتهم البلاد أو احتجاجا على ضآلة التعويض، وفيما يلى صورة الحالة الملكية سنة ١٩٣٣ ٨٢٧ر٢٠٢ هكتار تمتلكها الدولة وزع منها للاستغلال ٨٥٨ر١٠٩

---

(٢) أنظر كتابنا المغرب العربى ص ٢١٣ وما بعدها

هكتار واستصلح للزراعة ، ٥٣٫٩٤٦هكتار وبلغ عدد الملاك لهذه الأراضى ٩٣٥ يستخدمون نحو ١٣٠٠ اسرة ايطالية ، وقد أقام الحزب الفاشستى مزارع خاصة لأنصاره وكثيراً ماأدخلت محاصيل جديدة فى تلك المزارع مثل التبغ وبلغ عدد الاسر الفاشستية المهجرة عن طريق الحزب ٢٣٠ سنة ١٩٣٣[1] . ومن هذه الأرقام يتضح أن الأملاك المغتصبة استمرت تعتمد فى انتاجها أساسا على المزارع العربى لأن عهد التهجير الجماعى لم يأت بعد ، كما يستنتج من الأرقام كيف أن الملكيات الكبيرة كانت أكثر شيوعا لأن الإدارة الإيطالية كانت تشترط ضمانات لاستصلاح الأرض ، ولم يحل هذا دون تحمل الدولة اعباء مالية ضخمة لجعل هذا الاستغلال ممكنا ؛ فالأرض أصلا ضعيفة الإنتاج ثم ان المسافات الشاسعة احتاجت إلى شق طرق طويلة وعلى ذلك فإن المستفيدين من انفاق الدولة على الإستعمار كانوا القلة الصغيرة من أصحاب رءوس الأموال المستغلين للارض على حساب الفلاح الايطالى ، ومن جهة اخرى لم تنتشر الملكيات الصغيرة إلا حول المدن أو قرب السكك الحديدية وتبلغ ما كلفه الفدان على الدولة ٨٢٨ليرة فى الملكيات المتوسطة ، ٥٧٢ ليرة فى الملكيات الكبيرة .

كانت الدولة إذن تقدم تسهيلات كبيرة لراغبى الإستغلال الزراعى ، فهى تبيع الأرض لكبار الرأسماليين بأثمان منخفضة وتعفيهم من الضرائب لمدة خمس وعشرين سنة ، كما تقدم الخدمات العديدة الخاصة بالمنشآت ، أما بالنسبة لصغار المستغلين فقد كانت كانت الدولة تعطى الأرض أولا على سبيل التجربة فإذا ماأثبت المهاجر قدرته على الأستغلال أمكنه شراء الأرض على أن تقسط ثمنها ويسدد جزءا من نفقات المنشآت ، ولما ناءت الدولة بأعباء استغلال الأرض فى ليبيا عهدت بهذه المهمة إلى شركات

---

(١) Jean Despoids La Colonisation Italiene en Lybie

رأسمالية كبيرة مثل جمعية استعمار برقة وطرابلس Ante واخذ الحزب على عاتقة الانفاق على استغلال بعض المناطق .

ويتضح مما سبق أن سياسة الهجرة والاستيطان فى ليبيا تعبر عن نظام الإقتصاد للوجه الذى هو جزء من فلسفة الحزب الفاشستى ، وقدامتدت آثار هذا النظام إلى سياسة التهجير ، فحسب القانون الفاشستى الصادر سنة ١٩٢٨ من حق الدولة أن تنقل السكان من المقاطعات الإيطالية الخالية إلى المقاطعات المكتظة وسيستخدم هذا القانون عندما تقرر الهجرة الجماعية سنة ١٩٣٧ إذا أعتبرت ليبيا من المناطق غير المزدحمة بالسكان ، وقد خطط الحزب لنقل عشرين الف ايطالى سنويا ، وبدأ بتغيير الخطة فى سنة ١٩٣٨ ولم يكن هدفها هو التوسع فى الاستيطان فحسب ، بل ربما استهدفت ايضا تدعيم وجود ايطاليا عسكريا فى وقت كانت فيه آمال انشاء امبراطورية كبرى فى وادى النيل تداعب خيال موسولينى ، كما أن وجود العدد الكبير من الطليان يجعل ، حسب الخطة الإيطالية ، غزو ليبيا بواسطة الاحتلال البريطانى فى مصر أمر عسيرا ولولا أن الحرب العالمية الثانية نشبت بعد قليل فلربما امتلأت ليبيا بالمهاجرين الإيطاليين على أوسع نطاق تتحمله امكانياتها الإقتصادية ، وفى سنة ١٩٣٩ كانت الجالية الإيطالية قد وصلت إلى تسعين الفا ، بينما تناقص السكان الأصليون إلى نحو ٧٠٠ ألف .

# القسم الثاني

## نحو الاستقلال

### (١) أثر الحرب العالمية الثانية

إذا كانت المقاومة المسلحة قد قضى عليها فى سنة ١٩٣١ فإن الوطنيين الليبيين لم يتوقفوا عن المعارضة السياسية ، ولم يكن ذلك ممكنا إلا خارج البلاد ، وقد أشرنا إلى أن عدد المهاجرين الليبيين فرارا من الاحتلال أخذ يتعاظم أبان العشرين سنة التى استغرقتها عمليات الاخضاع ، وقد صارت كل من مصر وسوريا ملجأ هاما لهؤلاء المهاجرين. وفى مصر استخدمت إيطاليا النفوذ البريطانى وصلاتها بالقصر حتى تضيق الخناق على المهاجرين وتمنعهم من النشاط السياسى[١] ولذلك اقتصر عملهم على نشر بعض الكتيبات التى تصف أساليب الاستعمار الإيطالى فى ليبيا.

أما فى دمشق فإن السلطات الفرنسية تركت للمهاجرين حرية النشاط وذلك بحكم التنافس الإيطالى الفرنسى على النفوذ فى حوض المتوسط ذلك التنافس الذى لم تهدأ حدته إلا عند توقيع اتفاقية فرنسية إيطالية فى يناير سنة ١٩٣٥ وبناء عليه أمكن لبشير السعداوى أن يؤلف لجنة الدفاع البرقاوى الطرابلسى ، وقد نشرت هذه اللجنة ميثاقا وطنيا فى سنة ١٩٢٩ يرسم برنامجها الذى تصورته مناسبا لمستقبل البلاد وهو يقضى بتأليف حكومة وطنية ذات سيادة قومية فى ولايتى برقة وطرابلس يرأسها زعيم مسلم وتنشأ جمعية تأسيسية لوضع دستور البلاد وتعلن اللغة

---

(١) أنظر « اتفاق بين مصر وإيطاليا بشأن جنسية الليبيين المقيمين بمصر »

العربية لغة رسمية ، ويعهد بالأوقاف إلى لجنة ترعاها الرعايا الكافية والعفو العام عن جميع المشتغلين بالسياسة فى الداخل والخارج وتنظم العلاقة بين الأمة الطرابلسية البرقاوية وإيطاليا بمعاهدة يعقدها الطرفان ويصدق عليها المجلس النيابى

ولعل واضع الميثاق تصور عقد معاهدة من نوع تلك المعاهدات غير المتكافئة التى عقدت بين بريطانيا وبين مصر أو العراق وهذا الأقترح لا يعد بالضرورة نقطة ضعف إذا ما أخذنا فى الأعتبار ظروف ليبيا ، وأنما نستطيع أن نوجه ملاحظتين أخريين على الميثاق الوطنى : الأولى أنه كان متناقضا مع نفسه إذ ما هى الحاجة إلى النص على العفو العام وعلى اعتبار اللغة العربية لغة رسمية إذا كان من المقرر قيام حكومة وطنية ذات سيادة ، والثانية هى التمسك بهذه الثنائية فى التعبير عن البلاد باستخدام كلمتى برقة وطرابلس بدلا من ليبيا مما يدل على أن الوحدة الوطنية لم ترسخ بعد.

ولم يتضح من البرنامج ما إذا كان السعداوى يقبل الزعامة السنوسية أم لا ولكن مما لا شك فيه أن الأصرار على مبدأ الانتخاب يعنى أن السعداوى لا يسلم بها بدون قيد أو شرط وعلى أقل تقدير لم يشأ الزعيم الليبى أن يثير الخلافات أثناء الوجود فى المنفى وستعود تلك الخلافات إلى الظهور عندما يتأهب الوطنيون لأخذ السلطة من الأدارة البريطانية .

وقد كانت لجنة الدفاع الطربلسى البرقاوى أكثر نشاطا من مهاجرى مصر فى نشر الكتب والمقالات وترجمتها فى الخارج وذلك بقصد الدعاية للقضية الليبية ومن أشهر هذه المقالات كتيب حمل عنوان « الفظائع السود الحمر » بينما نشر أحمد السويحلى كتابا هاما آخر فى مصر بعنوان « فجيعة العرب فى طرابلس الغرب »

واشترك السعداوى فى المؤتمر الإسلامى بالقدس سنة ١٩٣١ حيث

قدم تقريرا عن حالة العرب فى ليبيا ثم اتصل بشكيب أرسلان وتأثر به مثل معظم زعماء العرب واستخدم جريدته التى تصدر فى سويسرا بالفرنسية La nation Arab للدعاية للقضية الليبية : وقـــد اختلف السعداوى مع أرسلان بصدد وسائل حل القضية فظل الأول متمسكا بنص الميثاق الوطنى بينما رأى الثانى إمكان قبول بعض الحلول العاجلة كمرحلة أولية ومن بين الأمور العاجلة التى رأى أرسلان ضرورة حلها دون انتظار إعادة القبائل التى حشدت عند خليج السرت ويقدر أفرادها بنحو ٨٠ر٠٠٠ إلى الجبل الأخضر ، والعمل على إسترداد أوقاف الزوايا والاملاك المصادرة الأخرى(١)

وبما يسترعى الانتباه أن لجنة الدفاع الطرابلسى البرقاوى فوتحت من قبل بعض الدول المعارضة لإيطاليا مثل يوغوسلافيا ، إلا أن تلك الاتصالات لم تثمر بالنسبة للجنة إذ لم تحصل على شىء من مساعدات تلك الدول واقتصر الامر على جس النبض ثم تحسنت العلاقات بين فرنسا وإيطاليا على نحو ماذكرنا واتجه السعداوى إلى العمل من عبد العزيز آل سعود ، قد أتاح ذلك للزعامة السنوسية أن تظهر من جديد بمناسبة قيام الحرب.

لقدكان نشاط الليبيين فى مصر محددا بحكم الصلات الطيبة بين بريطانيا وإيطاليا وميول القصر الإيطالية ، لذلك ماكادت الحرب تنشب حتى فكت هذه القيود ولم ينتظر الليبيون دخول إيطاليا فى الحرب رسميا فسارعوا إلى عقد اجتماع فى بيت السيد إدريس بضاحية فكتوريا بالأسكندرية فى ١٩/ ١٠/ ١٩٣٩ والظاهران الطرابلسية رغم عدم رضاهم التام عن زعامة السيد إدريس رأوأن يرتفعوا فوق خلافاتهم

(١) أنظر نص المكاتبات بين السعداوى وارسلان فى فؤاد شكرى : ميلاد دولة ليبيا الحديثة ص ٦٥٥ وما بعدها

وأخذو زمام المبادرة بالدعوة إلى هذا الإجتماع فكان من بين زعمائهم الذين حضروه أحمد السويحلى وأحمد المريض وعون سوف ، وتم الأتفاق على مبدأين هامين ، إعلان الثقة بالسيد إدريس والشورى والأرتباط المتبادل بين الأمير وبين المجلس المنتخب[1] ولم يلبث الخلاف أن ظهر حول تفسير المبدأين فذكر السنوسيون إن الأتفاق يعنى تفويضا كاملا للأمير بينما أكد الطرابلسية أن مبدأ التشاور يجب أن يسود قبل اتخاذ أى قرار بدليل الأتفاق فى الأجتماع على تكوين لجنة مشتركة لرسم السياسة العليا ثم ظهرت آثار هذا الخلاف بعد دخول إيطاليا الحرب فى يونيو سنة ١٩٤٠ وكان من الطبيعى أن يميل عرب ليبيا إلى الحلفاء نظرا لأنهم عانوا من إستعمار إيطاليا وهذه فرصة لتحرير بلادهم . ومما يلاحظ فى هذه المناسبة أن العرب لم يكن بوسعهم أتخاذ موقف موحد إذ أن الإستعمار خلق بكل إقليم مشكلاته الخاصة فمثلا كان من المتوقع أن يميل عرب فلسطين إلى المحور بينما أن مصلحة عرب ليبيا تقتضى التعاون مع الحلفاء ، ولكن هل يتم هذا التعاون دون قيد أو شرط أم لابد من أخذ وعود مسبقة أكيده بأن الأستقلال سيكون الجزاء الحتمى لهذا التعاون[2] عند هذه النقطة اتسع الخلاف بين الطرابلسية وبين السيد إدريس وقد رفض زعماء طرابلس تجنيد المهاجرين وارسالهم إلى جبهة الصحراء الغربية دون وعد مسبق ، وعبثا وسط الانجليز لديهم حمد الباسل « باشا » أحد أعيان الفيوم المنتمين إلى أصل ليبي فأصرا على عدم التقيد بوعود مسبقة وأبدى الإنجليز استعدادا لدفع أجور عالية للجنود فحسب ، أما السيد إدريس فقد شرع فى تجنيد المهاجرين البرقاويين ، ودعا زعماء البلاد إلى مؤتمر فى القاهرة أغسطس سنة ١٩٤٠ وعندما رأى زعماء طرابلس أنه يستهدف

(١) الكتاب الأبيض ص ٢٦

(٢) أنظر كتابنا العرب والحرب العالمية الثانية .

التعاون مع الإنجليز دون قيد امتنعت عالبيتهم العظمى عن المشاركة فيه ومع ذلك فقد صدرت القرارات باسم القطرين وهذا أهم ما إحتوت عليه : وضع الثقة فى دولة بريطانيا العظمى التى مدت يد المساعدة لتخليص المواطن الطرابلسى من براثن الاستعمار الايطالى الغاشم .

— إعلان الإمارة السنوسية والثقة التامة بالأمير محمد إدريس المهدى المبايع له بالإمارة على القطرين .

— تعيين هيئة تمثل القطرين طرابلس وبرقة وتكوين مجلس شورى للامير المشار إليه ، خوض غمار الحرب ضد إيطاليا بجانب الجيوش البريطانية وتحت علم الإمارة السنوسية ، تعيين حكومة سنوسية تدير الشئون اللازمة فى الوقت الحاضر مقدما .

التوسل لدى الحكومة البريطانية بواسطة الأمير المشار إليه بطلب المخصصات اللازمة للتجنيد ولإدارة الحكومة وتعيين ميزانية خاصة ونظام مؤقت مستمد من الميثاق الوطنى حسب عوائد وتقاليد العرب .

— تفويض سمو الأمير بمراجعة الدولة — البريطانية لعقد الإتفاقات والمعاهدات السياسية والمالية والحربية التى توفى هذه الغاية وتضمن للوطن حريته واستقلاله » .

لم يكن من خطة الانجليز بصفة عامة أن يستعينوا بقوات عربية ، بل كانوا يرغبون فقط فى الاستفادة من إمكانيات البلاد العربية كأرض للعمليات ، وإذا كانت ثمة محاولة قد بدت من جانب الانجليز لتجنيد الليبيين فذلك راجع إلى أنه بوسعهم تقديم تسهيلات فى الخدمات المدنية

---

(١) الكتاب الأبيض ص٣١

أثناء التقدم ببرقة وربما لأعمال التجسس وراء خطوط العدو هذا فضلا عن أن وجود ليبيين مع الجيش البريطانى يعطيه ميزة سياسية أثناء العمل فى الأراضى الليبية .

أما السيد إدريس فقد فسر تعاونه مع الانجليز بدون شرط مسبق للكاتب الأمريكى مجيد خدوزى وهو من أصل عراقى فقال أنه حينما طلب إلى الانجليز تقديم وعود مكتوبة أجابوا بأنه سبق لهم أن قدموا للشريف حسين مثل هـــذه الوعود ولم ينفذوها (١) فالعبرة بحسن النية .

نشبت الحرب فى الصحراء الغربية فى سبتمبر سنة ١٩٤٠ بعد أن انتظر موسولينى فترة من الوقت غزو الألمان لبريطانيا لينسق معه غزوا إيطاليا لمصر : فلما نفد صبره رأى أن يجرب حظه بهجوم منفرد توغلت أثناءه القوات الإيطالية قليلا حتى سيدى براني ولم يلبث الانجليز أن تحولوا إلى موقف الهجوم وتوغلوا فى الأراضى الليبية إلى مسافات بعيدة مما اضطر الطليان إلى الإستعانة بالقوات الجوية الألمانية أولا ثم بالقوات البرية الحليفة بقيادة رومل ، وعندما بدأت هذه القوات زحفها فى أوائل سنة ١٩٤٢ فى اتجاه الحدود المصرية صدر أول تصريح رسمى بخصوص « مستقبل برقة »

والظاهر أن زعماء طرابلس أحرجوا السيد إدريس بعد أن رأوا أن الحبشة نالت استقلالها بمجرد أن حررت أراضيها من الاحتلال الإيطالى سنة ١٩٤١ ، ولذلك طلب الأمير السنوسى إلى حلفائه الانجليز إصدار وعد « يحفظ له مكانته بين أتباعه » فكان أن أدلى أيدن بتصريح فى مجلس العموم فى ٨ يناير سنة ١٩٤٢ أشار فيه إلى أن السيد إدريس قبل

(١) Khaddouri. p. 37.

التعاون مع بريطانيا فى وقت لم تكن الظروف ملائمة لها فيها على الاطلاق ولذلك فإن بريطانيا تتعهد بعدم عودة الحكم الايطالى الى برقة .

أثار هذا التصريح مزيدا من النقد من جانب الوطنيين ، فلماذا يقتصر على برقة وحدها ، ثم أن التقيد بعدم عودة الطليان لا يعنى بالضرورة الوعد بالاستقلال — والواقع أن هذا التصريح كان الاشارة الأولى الى سياسة التفرقة التى ستتبعها بريطانيا بين الاقليمين.

تبودلت برقة ثلاث مرات بين المحور وبين الانجليز إلى أن بدأ الحلفاء زحفهم الكبير من العلمين ذلك الزحف الذى انتهى بالتقائهم مع القوات الانجليزية الأمريكية التى نزلت فى شمال أفريقيا ، ولا شك أن استمرار العمليات العسكرية خلال عامين تقريبا فوق أراضى برقة قد عرضها للتخريب أكثر من طرابلس ، وبذا برر الانجليز مساعداتهم الخاصة للقطر الأول .

## « ٢ » الادارة العسكرية البريطانية

اخضعت برقة وطرابلس للإدارة العسكرية البريطانية بينما تم اتفاق مع قوات فرنسا الحرة بشأن مقاطعة فزان ، واعتبر الانجليز ليبيا أراضى أعداء محتلة لا يمكن التصرف فى قوانينها الا بعد اجراء معاهدة صلح مع ايطاليا . إذن فقد عامل الانجليز السيد ادريس بطريقة تختلف تماما لمعاملتهم لهيلا سلاسى ملك الحبشة الذى تعاون هو الآخر مع الحلفاء ثم أعترف به كملك على البلاد بمجرد تحريرها من الطليان واحتجت بريطانيا بأنها لا تستطيع تغيير القوانين المدنية أو التجارية الايطالية السارية فى ليبيا لأن ذلك يخالف اتفاقيات لاهاى الخاصة بمعاملة الأراض المحتلة . ووزع مونتجومرى قائد الجيش الثامن البريطانى منشوراً فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٢ وعد فيه برعاية أحوال السكان الاجتماعية والاقتصادية شريطة أن يخضعوا للقيادة العسكرية والا يثيروا مطالب سياسية إلا بعد نهاية الحرب وفى نفس الوقت نصح وانكان كامينج الوكيل السياسى باتباع سياسة أكثر تحررا وافساح المجال للعرب كى يتولوا بعض المسئولية(١) فلقى رأيه استجابة جزئية بالنسبة لبرقة إذ وكلت إلى العرب مسئولية الأمن على مستوى الأحياء وسمح بعودة الشبان المتعلمين وعهد إلى وكلاء من العرب بادارة مزارع الجبل الأخضر التى تركها الطليان. ومن الملاحظ فى هذه المناسبة أن الجالية الإيطالية فى برقة انتقلت إلى طرابلس عند زحف الجيش البريطانى الثامن ولكنها لم تغادر

(١) أنظر مقالا عن الإدارة العسكرية البريطانية فى
**International affairs 1953. vol. 2.**

البلاد نهائيا لها بعد أن تم احتلال ، لذلك كثر عدد أعضاء هذه الجالية في طرابلس .

وبالتدريج أخذت الادارة البريطانية تستعين بالخبرات العربية فى الشئون المحلية ولاسيما فيما يتعلق بالتعليم حيث استقدم بعض المدرسين المصريين للتعليم فى المدارس القليلة التى أنشأتها الادارة البريطانية فى برقة وصارت البرامج المصرية هى السائدة فى التعليم حتى الاستقلال ومع أن الليرة الإيطالية ظل معترفا بها فى التعامل فقد أنشأ بنك باركليز فرعا له فى بنى غازى وشرعت بريطانيـــا فى أحلال الإسترلينى محلها بالتدريج وكان من المفروض أن تنتهى الإدارة العسكرية مع نهاية الحرب إلا أنها امتدت حتى سنة ١٩٤٩ .

وبينما كثر عدد الموظفين الانجليز فى ادارة برقة المدنية نلاحظ أنه استبقى عدد كبير من الطليان فى إدارات طرابلس ، ففى أوائل سنة ١٩٤٤ كان فى هذه الادارة ٣٦٣ بريطانيا من رجال الجيش و٦٨٨ عربيا من أهل البلاد و٨٧٣ ايطاليا و٩٣ وجىء بهم من الخارج .

أما من حيث النشاط السياسى فقد سمح به فى برقة فى أضيق الحدود وغالباً لصالح الأسرة السنوسية ، ففى سنة ١٩٤٣ زارت البلاد بعثة يرأسها السيد صفى الدين السنوسى أحد أعضاء الأسرة البارزين الذين تطلعوا إلى الزعامة وقتاًما ، ثم قام السيد إدريس بزيارة لبرقة فى العام التالى ولوحظ أن رؤساء القبائل كانوا أكثر ترحيبا من أهل المدن ولم يشأ السيد ادريس أن يستقر فى برقة دون أن تكون له صفة رسمية فعاد إلى مصر وانتظر تطور الأحداث .

وفى سنة ١٩٤٥ عاد عمر منصور الكخيا الذى كانت السلطات الايطالية تعتقله من عدة سنوات ، ومن بنى غازى وجه نداء الى تشرشل

يرجو فيه عدم اعادة الطليان الى برقة أو طرابلس : ونشط الكخيا في الاعداد لاعادة السيد ادريس فألقى خطابا مؤثرا في اجتماع عقد في بني غازي ابريل سنة ١٩٤٥ وأخذ البيعة في أعقاب الخطاب .

ورغم ذلك استمر السيد ادريس يقيم في القاهرة ، قيل لكي يكون على اتصال أيسر بالهيئات الدولية التي أخذت تنظر في مستقبل ليبيا أو على الأصح لأنه لم يشأ أن يعيش في برقة بدون ممارسة السلطة

وبالرغم من أن الإدارة البريطانية حظرت النشاط السياسي ، فإن بعض الشبان قد استطاعوا أن يمارسوه تحت ستار الأندية الثقافية أو الرياضة ومن أشهر هذه الأندية وأبعدها تاثيراً في حياة البلاد السياسية نادي عمر المختار الذي أسسه بعض الشبان المثقفين في سنة ١٩٤٢ . وفي بداية الأمر اشترك في النادي بعض الموظفين العرب في الإدارة البريطانية وانصب نشاطه على النواحي الرياضية ثم أصدر مجلة أدبية وانتهى به المطاف قبيل نهاية الحرب إلى الاشتغال بالشئون السياسية وخاصة بعد انتخاب خليل القوافي رئيساً للنادي وصار يصدر جريدة « الوطن » وانتقد نادي المختار تأخر الإدارة البريطانية في تسليم السلطات للمواطنين سيما وأن الحرب قد انتهت ولم يعترض صراحة على الإمارة السنوسية وإن كان يقرنها بالنظام الدستوري ، لذلك اصطدم بالسلطات البريطانية التي أمرت في النهاية بإغلاق النادي بحجة أنه خرج عن أهدافه الأصلية ولما انتخب الأعضاء رئيساً جديداً هو أمير بن البشير المنيربي وأكد هذا الأخير ولاءه لإمارة السنوسية سمحت السلطات البريطانية باستئناف النادي لنشاطه ، ثم أغلق النادي مرة أخرى في ديسمبر سنة ١٩٤٧ بعد

عودة السيد إدريس الذى أوقف نشاط الأحزاب السياســـية بصفة عامة .

وباستثناء نادى المختار لم تظهر فى برقة أحزاب سياسية على الطراز الحديث ، بل كانت تجمعات لرؤساء العشائر أو الساسة القدامى الذين كونوا جبهة عرفت باسم الجبهة الوطنية ، وهذه الجبهة هى التى شجعت السيد إدريس على العودة وكانت ذات نزعة إقليمية برقاوية وتختلف فى هذا الاتجاه مع نادى المختار .

كانت السلطات البريطانية كما أشرنا أكثر تشدداً فى طرابلس حتى أن أهالى هذه المقاطعة صاروا يطالبون بحرية النشاط السياسى أسوة بإخوانهم فى برقة ، وتعللت الإدارة البريطانية بأنه يجب انتظار معاهدة الصلح قبل السماح بإقامة تنظيمات سياسية ، لذلك اضطر الوطنيون إلى العمل من خلف نواد ثقافية فأسس أحمد حسن الفقيه أول ناد من هذا النوع فى ١٩٤٣ ثم تكاثر الوطنيون بعودة المهاجرين فى أعقاب الحرب وفيهم عدد كبير من أتيحت له فرص للتعليم — واعتماداً على هذا الجيل كون أحمد حسن الفقية الحزب الوطنى ١٩٤٤ وفى ذلك الحين اضطر إلى أن يكون حزباً سرياً ، ثم لما انتهت الحرب وترددت الأنباء عن احتمال عودة الحكم الايطالى إلى طرابلس ، خرج هذا الحزب عن صمته ودفع الخوف من الطليان المحافظين إلى الانضمام لذلك الحزب فتكونت الجبهة الوطنية المتحدة بزعامة سالم المنتصر .

وفى فزان استخدمت الادارة الفرنسية نفس الاجهزة العسكرية التى كانت تجمع بين الحكم العسكرى والادارة المدنية فى جنوب الجزائر ، ولم تتطور فزان اجتماعيا بحيث يمكن إنشاء أحزاب سياسية حديثة ،

لذلك كانت الادارة تمارس بطريق مباشر عن طريق الاتصال بين الضباط أو الوكلاء السياسيين الفرنسيين وبين رؤساء العشائر ، وقد ألحقت واحة قدامس بتونس وواحة غات بالجزائر وبذا صار مستقبل هذه المقاطعة مأرجحا ولولا أن وجود الفرنسيين هناك كان يستمد من اتفاق خاص مع بريطانيا فلربما عمل هؤلاء على اقتطاعها من ليبيا .

## (٣) ليبيا بين الوحدة والتجزئة

إذا ما تأملنا فى نشاط الاحزاب السياسية التى نشأت فى أعقاب الحرب نلاحظ أن ثلاث قضايا شغلت براجها ، الاولى هى الاستقلال مع ضمان عدم عودة نفوذ إيطالى بأى شكل إلى البلاد وقد كان هذا المبدأ محل إجماع الاحزاب السياسية ، ثانيا الامارة السنوسية وهل تقبل بدون قيد أو شرط أم أنه يجب أن تقيد مسبقا بالنظام الدستورى ، وقد نشأت فى طرابلس أحزاب ذات نزعة جمهورية وأخرى تطالب بالاتحاد مع مصر وهذه ترفض الامارة السنوسية أصلا ، أما القضية الثالثة فتتعلق بوحدة البلاد وهل يجب أن تقترن الوحدة بالاستقلال أم تمضى كل مقاطعة فى طريقها فتتقبل برقة الاجراءات البريطانية الرامية إلى منحها استقلالا محددا فى إطار الامارة السنوسية أم يجب التمسك باستقلال طرابلس وبرقة وقزان فى نفس الوقت بحيث تنشأ دولة ليبية موحدة مستقلة فى الحدود التى كانت عليها إبان الاستعمار الايطالى .

وكانت فكرة الاتحاد أقوى فى طرابلس منها فى برقة حيث تميز زعماء العشائر بالنزعة المحلية ، وقد أشرنا إلى أن هؤلاء كونوا مايعرف بالجبهة الوطنية فاحتجت بأنه من الافضل إتاحة الفرصة لبرقة لكى تظفر بالاستقلال وقالوا أن ذلك أدعى للحيلولة دون تسرب النفوذ الايطالى الذى يهدد الانجليز باعادته إلى طرابلس . أما نادى عمر المختار فقد كانت معظم فروعه من أنصار الدولة الموحدة ، ورأى فرع بنى غازى أن يتقدم بحل وسط قد يرضى مختلف الاطراف وذلك باقتراح النظام الفيدرالى وقال أنه يمكن إقامة الدولة الموحدة بعد الحصول على الاستقلال وفى طرابلس انشقت الجبهة الوطنية بسبب الخلاف على هذه القضايا فإن أحمد الفقية لم يستطيع التعاون طويلا مع الزعامات التقليدية فعاد وكون

الكتلة الوطنية الحرة فى مايو سنة ١٩٤٦ ، وقد صارت الكتلة تضم ذوى النزعة الجمهورية الذين إختلفوا مع المؤتمر الوطنى حول الزعامة السنوسية .

ومن الكتلة انشق فرع يمثل إتجاهات بعض المثقفين فى طرابلس التى تنادى بأتحاد مصر وطرابلس على أساس الوحده الطبيعية والتاريخية والثقافية وقد تزعم هذا الفريق على رجب ويوسف المشرق ( ديسمبر سنة ١٩٤٦ ) ولم تلق الفكرة تأييدا واسع النطاق فى كل من مصر وطرابلس وبعد أن أيدت بعض الصحف المصرية هذا الاتجاه عادت الحكومة المصرية فغضت النظر عن التورط فى هذه القضية حتى لا تزيد من خلافاتها مع بريطانيا فى وقت كانت فيه قضية الوحدة مع السودان تبدو صخرة تتحطم عليها المفاوضات المصرية الانجليزية من أجل الجلاء .

وعلى طرف نقيض تكوين حزب طرابلسى من التقليدين سمى نفسه حزب الاحرار وافق على مبدأ الإمارة السنوسية ، ولم يكن هذا الحزب الاخير بأقوى شعبية من الإتحاد العربى الطرابلسى ، ولوحظ أن الخلاف بين الشخصيات والأسر كان أعمق تأثيرا من الخلاف حول المبادىء ولا تختلف ليبيا فى ذلك عن غيرها فى الدول العربية التى لم ينتشر بها وعى سياسى كاف ومع ذلك فقد جرت محاولات لتوحيد الأحزاب الرئيسية حول برنامج يأخذ بالحلول الوسط ومن ذلك قبول الامارة السنوسية بشروط فى سبيل إقامة الوحدة .

وبناء عليه أرسلت الجبهة الوطنيه أحد أعضائها وهو محمود المنتصر إلى القاهره فى صيف سنة ١٩٤٦ حيث اقترح على السيد ادريس قبول الزعامة السنوسية مع التقيد بالنظام البرلمانى ودون اشتراط وراثة العرش فى خلفاء الأمير . كذلك اقترح الوفد الطرابلسى إقامة دولة موحدة فى

حدودسنة ١٩٣٩ . ولم يرفض السيد إدريس مباشرةهذهالمقترحات بل دعا إلى مزيد من البحث وتم الاتفاق على عقد مؤتمر فى بنى غازى يناير سنة ١٩٤٧ وقد عين السيد ادريس وفد برقة فى هذا المؤتمر برئاسة عمر الكخيا بينما مثل طرابلس سالم المنتصر من الجبهة الوطنية وأبو الاسعد العالم مفتى طرابلس ومع أن الوفد الطرابلسى تساهل فى مسألة الوراثة فقبل أن يعين السيد ادريس خلفاءه إلا أن الخلاف احتدم حول نقطة جديدة وهى أنه فى حالة منح برقة وحدها الإستقلال يجب أن يتمسك السيد إدريس بتعميم هذا المبدأ على طرابلس فى نفس الوقت — واحتج الكخيا بإنه لا يجب تعطيل الفرصة اذا سنحت لبرقة ويمكن لطرابلس الإنضمام إليها بعد ذلك . كذلك تحفظ وفد برقة بخصوص إنشاء لجنة مشتركة تستشار بصورة دائمة فى قضايا الوحدة والاستقلال .

تعرض الوفدان لإنتقاد المعارضة فى كل من برقة وطرابلس ، ففى برقة وصفت مجموعة عمر المختار عمر الكخيا بأنه متصلب فى نزعته المحلية البرقاوية . كذلك اتهمت الكتلة الوطنية الحرة التى يتزعمها الفقية سالم المنتصر وزملاءه من أعضاء الجبهة الوطنية بالتهاون فى امور خطيرة فليس من حقهم أن يتنازلوا عن حقوق الشعب فى النظام الديمقراطى كذلك انتقد وفد طرابلس لعدم التمسك بمبدأ الالتحاق بالجامعة العربية عند الحصول على الاستقلال .

إزاء تلك الانقسامات فكر زعيم قديم من زعماء البلاد فى العودة إلى ليبيا علة يستطيع أن يوحد الصفوف وهذا الزعيم هو بشير السعداوي ، فاعتذر عن عمله كمستشار لابن سعود وعاد إلى ليبيا لكى يمهد الرأى العام فيها للوقوف أمام اللجنة الدولية التى أوشكت على المجىء بقصد التعرف على رغبات السكان وهى فترة جد حرجة كانت تحتاج إلى خدمات هذا السياسى المحنك ، غير أن السيد إدريس كان يتشكك دائما

فى نواياه والواقع أن السعداوى لم يكن جمهوريا وانما كان حريصا على عدم تفكك البلاد فكيف وهو من انصار الفكرة العربية يتقبل تجزئة الجزء .

فشل السعداوى فى تحقيق مهمته إذ اشتد الخلاف حول الأمارة السنوسية ولم يجد خصوم تلك الأمارة منفذا للعمل سوى أن يلتحقوا بلجنة تحرير ليبيا التى انشأها السعداوى ومن هنا لم تستطع اللجنة نفسها أن تحافظ على وحدة كلمتها فضلا عن أن توحد الأحزاب .

كيف كان موقف بريطانيا من تلك القضايا التى شغلت المجموعات السياسية الليبية ولهذا الموقف أهمية نظرا لكون بريطانيا هى صاحبة السلطة الفعلية ؟

لقد أوفدت وزارة الحربية لجنة للتحقيق وذلك باعتبار أن ليبيا ظلت تابعة لتلك الوزارة إلى أن تحولت لإختصاص وزارة الخارجية فى سنة ١٩٤٩ . وأوصت هذه اللجنة بتنصيب إدريس السنوسى اميرا على ليبيا يساعده مجلس استشارى ، ويمكن اختيار اعضاء هذا المجلس من زعماء الجبهة الوطنية . ثم تنهى بعد ذلك الإدارة العسكرية ويحل محلها نظام الوصاية لفترة قصيرة . واقترحت بعثة التحقيق ان تكون بريطانيا هى الدولة الوصية وتوقعت ان ليبيا ستظل طوال عشر سنوات على الأقل بحاجة إلى الإعانة المالية ، ولذا يكون من المناسب عقد معاهدة تحالف بينها وبين بريطانيا عند حصولها على الاستقلال .

ومن الغريب أن السيد إدريس لم ترقه تلك المقترحات لأنها تتضمن إقامة مجلس استشارى وتعترف بالجبهة الوطنية كهيئة سياسية لها وزنها وبالرغم من أن الجبهة تمثل المحافظين . لكن الأمير لايتقبل وجود تجمعات سياسية أصلا ، ويفضل الاعتماد على زعماء العشائر أو الزعامة

الدينية ، وكأن التطورات الهائلة التى احدثتها الحرب العالمية الثانية لم تمس شخصية هذا الرجل[1]. وطالما بقيت الإدارة العسكرية البريطانية مسيطرة على البلاد ، فإنه آثر الإقامة بالقاهرة حتى تنازلت له عن بعض السلطات وحينئذ قرر العودة بصورة نهائية إلى برقة سنة ١٩٤٧ .

ولا شك أنه اسفتاد من وجود الاحتلال البريطانى حتى يدعم مركزة فى برقة وطرابلس وفزان . ومع ذلك لم تكن بريطانيا حرة التصرف فى تقرير مصير ليبيا ، فقد صارت قضيتها جزءا من موضوع المستعمرات الايطالية .

(١) أنظر كتابنا العرب والحرب العالمية الثانية

## ٤ — قضية ليبيا فى المجال الدولى

بحث مستقبل المستعمرات الايطالية السابقة للمرة الأولى فى مؤتمر بوتسدام الذى تم عقده بين الكبار الثلاثة فى نهاية الحرب العالمية الثانية وفى ذلك الحين طالب الإتحادالسوفييتى بأن توزع المستعمرات على الدول المنتصرة فتخضع كل منها لوصاية إحدى الدول الكبيرة ، وطالب الاتحاد السوفييتى لنفسه بالوصاية على ليبيا . وكانت أمام المؤتمر أعمال هامة كثيرة فأحال موضوع المستعمرات إلى مجلس وزراء الدول الأربع الكبرى الذى تقرر عقده فى سبتمبر سنة ١٩٤٥ . وجدد مولوتوف فى هذا المؤتمر المطالبة بالوصاية على ليبيا قائلا بأن بلاده بحاجة إلى منفذ على البحر المتوسط. ووعد بأن الاتحاد السوفييتى لن يفرض على ليبيا نظاما سياسيا معيناً بل ستراعى رغبات السكان لتقرير مصير البلاد حسب النظم الديموقراطية .

أثارت هذه المطالب اعتراضا شديدا لدى كل من بريطانيا وفرنسا فكلتاهما ترى أن وجود الاتحاد السوفييتى فى طرابلس يهدد مصالحها الامبريالية الواقعة شرق هذه البلاد أو غربها : وأجل الموضوع للمرة . الثانية إلى جلسة وزراء خارجية الدول الكبرى التالية والتى انعقدت فى باريس إبريل سنة ١٩٤٦ . وفى هذه المرة عدل الاتحاد السوفييتى موقفه قليلا فقال يمكن إشراك إيطاليا مع الدول الأربع الكبرى التى توزع فيما بينها المستعمرات الأربع وهى : طرابلس ، أرتيريا ، والصومال ،وبرقة.

ويلاحظ أن هذه الإقتراحات السوفيتية كانت تتمشى مع السياسة العامة التى اتبعها ستالين منذ تقاربه من المحور سنة ١٩٤٠ . وقد استمر نفس هذا الاتجاه بعد قيام التحالف بين الغرب وبين الاتحاد السوفييتى وقد خرج ستالين بهذا الاتجاه عن المبادىء العامة لسياسة دولة شيوعية

إذ دخل فى مشروعات لتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ . ولن يلبث أن يعيد النظر فى هذه السياسة ويتراجع إلى مبادىء الكتلة الشيوعية الأصيلة، ألا وهى مكافحة النظم الإستعمارية(١) . أما الإقتراح الداعى إلى إشراك إيطاليا فى أنظمة الوصاية فراجع إلى تصاعد قوة الحزب الشيوعى هناك ، وبدت إيطاليا على كل حال أقرب إلى اليسار من الدول الأمبريالية الأخرى .

ولم تعترض الولايات المتحدة على مبدأ اقتسام الدول الكبرى للوصاية ولكنها كانت أميل إلى أن تمارس هذه الدول وصاية جماعية على المستعمرات الإيطالية السابقة . وإذا كان شركاؤها يقبلون الإقتراحات السوفيتية فهى تشترط على الأقل تحديد موعد لإنهاء الوصاية(٢) .

إزاء تلك الخلافات تقرر أن يعاد النظر فى مستقبل للمستعمرات الإيطالية عند عقد معاهدة الصلح مع إيطاليا . فإذا لم يتم اتفاق فى خلال سنة من عقد هذا الصلح توجب رفع القضية إلى الأمم المتحدة . ويمكن استنباط موقف الدول الكبرى فى مؤتمر الصلح على النحو التالى : الإتحاد السوفيتى قلب سياسته رأساً على عقب فصار يطالب بالإستقلال الفورى لليبيا . أما الولايات المتحدة فترى وجوب خضوعها لفترة محدودة من الوصاية تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات ويفضل أن تكون الوصاية جماعية وبواسطة الأمم المتحدة .

واتفقت كل من بريطانيا وفرنسا على تقسيم ليبيا إلى مناطق نفوذ : فرنسا فى فزان وإيطاليا فى طرابلس وبريطانيا فى برقة . وأن اختلفت

---

(١) أنظر كتابنا العرب والحرب العالمية الثانية

(٢) أنظر وجهة النظر الأمريكية فى مقال

**Vernon Mackay. The Futur of Italian Colonies — Foreign Policy—Report—Jan. 1946.**

الدولتان فى التفاصيل وتحمسها لعودة النفوذ الإيطالى إلى طرابلس ومداه . وقد ترددت السياسة الفرنسية بين فكرة تقسيم ليبيا إلى مناطق نفوذ ثلاث بالإشتراك مع إيطاليا أو استبعاد الأخيرة وجعل طرابلس منطقة محايدة بين البريطانيين والفرنسيين . وهذا الحل الثانى هو الذى مال إليه جان بيشون[1] أحد المختصين فى شئون ليبيا وقدم على أساسه اقتراحا إلى مؤتمر الصلح مع إيطاليا فى سنه ١٩٤٧ .

وحسب المشروع المفصل الذى قدمه تخضع فزان للحكم الفرنسى المباشر على الطريقة المتبعة فى الصحراء الجزائرية وتقام إمارة عربية فى طرابلس ترتبط بفرنسا بمعاهدة ، بينما تقيم بريطانيا إمارة تدور فى فلكها فى برقة . ويمكن أن يختار السنوسى أو أحد أعضاء الأسرة الحاكمة المصرية لتولى إمارة طرابلس ، وتحتفظ بريطانيا بطبرق كقاعدة بحرية تخضع لسيادتها مثل جبل طارق . ولم يلتفت مؤتمر الصلح إلى هذا الإقتراح ولذلك اقتصرت جهود فرنسا على الاحتفاظ بفزان وظهرت الدراسات التى تدلل على أهميتها بالنسبة للإمبراطورية[2] . فهى تقع بين الجنوب الجزائرى وبين مشارف المشرق العربى . ثم أنها حلقة إتصال بين شمال إفريقيا وبين بقية الإمبراطورية فى إفريقيا الإستوائية . وكان يهم فرنسا أن تقيم حاجزا بين المغرب والمشرق وكأن الفرنسيين تنبأوا بما يحدث فى المستقبل إذ أن فزان صارت بعد قيام الثورة الجزائرية من أهم سبل الإتصال وعبرها كانت القوافل تأتى محملة بالأسلحة من مصر إلى الجزائر .

---

(١) أنظر كتابه عن المسألة الليبية Pichon p. 504 S.q

(٢) أنظر مثلا دراسة الجغرافى Jeande Pois (عن مهمته فى فزان سنة ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ فى Geographie humaine en 1946.

لذلك كان يهم فرنسا أن تجعل من ليبيا حاجزاً بين المشرق والمغرب بإخضاعها لمناطق نفوذ استعمارية ، ولم يدخر الفرنسيون وسعاً لإغراء أهل فزان لكى يعلنوا رغبتهم فى البقاء تحت إدارتهم فبعث الجنرال ديجول سنة ١٩٤٤ برسالة يعلن فيها أن فرنسا كانت دائماً صديقة للمسلمين كما خصصت مساعدات مالية كبيرة لإقامة بعض المشروعات العمرانية فى فزان .

ورغم المخاوف الشديدة التى ابداها السكان ازاء احتمال عودة النفوذ الإيطالى فى جزء من ليبيا فإن إيطاليا لم تفقد الأمل فى استرداد بعض مستعمراتها بعد الحرب وكانت ترى أن تصريح ايدن فى مجلس العموم سنة ١٩٤٤ الذى اكد فيه عدم إعادة المستعمرات إلى إيطاليا نوعا من المناورات السياسية يمكن التراجع فيه ، وهاهو سلوك الإدارة البريطانية فى طرابلس يدل على عطف الإنجليز على بقاء النفوذ الإيطالى وقد تكاثر عدد الجالية الإيطالية هناك بسبب لجوء ايطاليو برقة إلى طرابلس ، كما أن الإدارة البريطانية كانت تسمح بقدوم بعض الإيطاليين الذين يريدون الإنضمام إلى اسرهم المقيمة فى ليبيا ولو أنها اشترطت خروج ايطالى مقابل قدوم آخر .

وإستعانت الإدارة البريطانية بالجالية الإيطالية فى كثير من أعمالها المدنية .

أما موقف الجالية الايطالية من مستقبل البلاد فكان متفاوتا . لقد نادى أسقف طرابلس بحق إيطاليا فى الأحتفاظ بتلك المستعمرة التى حصلت عليها ايطاليا « بالعرق والدم والدموع » وهو يستعير بذلك عبارة تشرشل الشهيرة بتصميم بريطانيا على مقاومة النازية ، ويبدو أن عناصر يمينية من أعضاء تلك الجالية ظلت هى الأخرى متشبثة بالمستعمرة وأدى بها هذا

الأحساس إلى استمرار التعلق بالحركة الفاشستية ولما اكتشفت الادارة البريطانية ذلك أوقفت نشاطها السرى .

وعلى العكس ظهرت بيئات يساريه بين أعضاء الجالية الإيطالية ممن وافقوا على مبدأ استقلال ليبيا ولكن إذا كان لابد من وجود وصاية مؤقته فإن إيطاليا أولى من غيرها لممارسة تلك الوصاية . وأخيراً وجد من بين أعضاء الجالية من يرى التفرغ للنشاط الاقتصادى ومساهمة الايطاليين فى مشروعات التنمية لأن هذا النوع من النشاط هو الشيء الوحيد للثمر والذى ينتظر له البقاء فلا يجب اضاعة الفرصة بمطالب سياسية .

كانت مباحثات الصلح التى تقرر اجراؤها مع إيطاليا سنة ١٩٤٨[١] هى الفرصة التى تستطيع حكومة روما خلالها أن تعرض رأيها فى قضية المستعمرات ، وقد بنت حجتها على أساس أن الحكومة الايطالية صارت من الدول الحليفة منذ أن انفصل الملك والمارشال بادوليو عن الفاشستيين وكونوا حكومة فى الجنوب حاربت الفاشستيين فى الشمال بجانب الحلفاء . وإذن يجب اعتبار الحكومة الايطالية الحالية حليفة وليست من الدول المعادية التى تعاقب بانتزاع مستعمراتها . وكانت إيطاليا تحظى بالفعل بعطف كثير من الدول الكبرى لولا أن هذه الدول اختلفت حول مستقبل المستعمرات وكيفية توزيعها إلى مناطق نفوذ ، ولهذا استبعد موضوع المستعمرات من مؤتمر الصلح ، وبالرغم من ذلك لم تفقد إيطاليا الأمل فى استرجاع بعض مستعمراتها فكونت وزارة للشئون الأفريقية وظلت تسعى فى أروقة الأمم المتحدة من جهة ولدى الحكومة البريطانية من جهة أخرى حتى ظفرت فى النهاية باتفاق بين وزير خارجيتها سفيورزا وبين بيفن وزير خارجية بريطانيا .

---

**Bengamin Rivlen: United nations and Italian Colonies (١)**

وبمقتضى مشروع بيفن — رسيفورزا تشترك كل من بريطانيا وإيطاليا وفرنسا فى الوصاية على الأقاليم الثلاثة الليبية على نحو ماالمحنا اليه آنفا .

وقد أثار هذا المشروع رد فعل عنيف في طرابلس حيث وقعت مظاهرات معادية ، وسبق للجنة تحقيق الدول الاربع الكبرى أن كشفت سنة ١٩٤٨ عن اجماع الليبيين على معارضة أى شكل من النفوذ الايطالى ووضعت مصر والجامعة العربية ثقلها للحيلولة دون عودة هذا النفوذ إلى البلاد .

ولهذه الأسباب محتمة فشل مشروع بيفن سيفورزا فى الامم المتحدة بالرغم من عطف دول أمريكا اللاتينية — وهى حينذاك أكبر مجموعة بالمنظمة — على ايطاليا .

## ٥ — مصر والجامعة العربية

لعبت الجامعة العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة دوراً أساسياً للمحافظة على وحدة ليبيا فى وجه مشروعات التجزئة كما نشطت فى الاروقة الدولية لاستصدار قرار الأمم المتحدة بالاستقلال وتقصير فترة الوصاية ما أمكن ووضع رقابة على هذه الوصاية حتى لا تتلاعب بمقدرات الشعب الليبى .

ومنذ أن طرحت قضية ليبيا على بساط البحث أمام مؤتمر وزراء الخارجية بادرت مصر إلى تقديم مذكرة تعرض وجهة نظرها فى الموضوع وقد يكون من المفيد هنا نقل بضع فقرات منها :

« وترى مصر فيما يتعلق بليبيا أنه يجب استفتاء أهالى تلك البلاد لانهم بما قاموا به من دفاع مجيد عن بلادهم ضد الإعتداء الإيطالى ومن مقاومة عنيدة طويلة لتوغلهم فى داخل البلاد أقاموا أنصع حجة على نضوجهم وعلى قدرتهم على التنظيم وأكدوا بذلك حقهم فى تقرير مصيرهم . وفى الواقع أن ليبيا كانت — طوال الجانب الأكبر من تاريخها — أمة مستقلة وأمة متحدة مع مصر ولا يرجع سلطان أيطاليا عليها أكثر من ثلاثين سنة ، وهى لم تخضع فعلا لنيرها القاسى إلا من بضع سنين قبل الحرب .

فإذا ما أسفر الاستفتاء عن أن أهالى ليبيا يريدون أن يعيشوا كأمة مستقلة ليس لأى أجنبى أى أشراف عليهم أو تدخل فى أمورهم فإن مصر تقبل قرار جارتها الشقيقة مغتبطة متمنية لها باخلاص حياة رغدة هنيئة ويكون لليبيا أن تدخل جامعة الدول العربية بحقوق لا تقل عن زميلاتها .

وإذا كانت ليبيا وهى تذكر ما بينها وبين مصر من العلاقات التاريخية وما بينهما من روابط اللغة والدين والصلات الاقتصادية ووحدة الجنس والأصل المشترك للقبائل التى تعيش إلى جانبى حدود القطرين تبدى الرغبة فى استفتاء حر فى أن تكون جزءا من المملكة المصرية أو فى أن تكون لها حياة ذاتية داخل تلك المملكة فإن مصر يسعدها أن تنفعها بخبرتها الأدارية والسياسية وأن تجعل لها نصيبا من الموارد المشتركة التى تكفل لها أكبر قدر من زيادة العمران والرفاهية .

على أن مؤتمر وزراء الخارجية قد يرى لاعتبارات سياسية وجوب التريث فى أجراء الاستفتاء أو ، يتجنبه أصلا ويرى لذلك أن يطبق على ليبيا نظام الوصاية طبقا للفقرة (ب) من المادة ٧٧ من الفصل الثامن عشر من ميثاق الأمم المتحدة الذى وضع فى سان فرنسسكو وفى هذه الحالة ترى مصر أن من واجبها نحو الليبين أن تتقدم للاضطلاع بتلك الوصاية وأن أسنادها الوصاية إلى مصر دون أية دولة غير عربية اخرى لهو المثل الكامل لنظام الوصاية فإن الصلات التى تربط اهل البلدين - والتى تقدم ذكرها - لكفيله بأن تنفى كل معنى من معانى الاستغلال والتحكم وهى فوق ذلك تجعل مصر أوفر إلى فهم حاجات جارتها وأمانيها وأقدر على قضاء تلك الحاجات وتحقيق تلك الأمانى .

ومصر فى هذا ابعد ما تكون عن الرغبة فى التوسع أو التماس مصلحة ذاتية واقطع دليل على أن الرغبة المخلصة فى الخدمة المتجردة عن الطمع هى التى تحدوها إلى القيام بذلك العبء الصعب هى أن مصر يسرها أن تعلن أنها ترضى مع الأرتياح التام بأن يعهد بذلك العبء إلى الأسرة الكبيرة التى هى عضو فيها - أعنى جامعة الدول العربية وسواء عهدت الوصايه إلى مصر أم إلى الجامعة العربية فإن الغرض الأسمى فى كلتا الحالتين هو تعجيل الأجل الذى تتمتع به ليبيا بكامل سيادتها

وتستطيع أن تندمج فى الجامعة وبحقوق متساوية « للأمم » العربية الاخرى [١] » .

لم تلتفت الدول الكبرى إلى المذكرة المصرية والأسوأ من ذلك ان السيد إدريس الذى كان يقبل مبدأ الوصاية البريطانية عارض فى اقتراح مصر وضع ليبيا تحت وصايتها أووصاية الجامعة العربية وقال إن برقة تحتاج إلى دولة قوية برا وبحرا وجوا تستطيع حمايتها من الأخطار الخارجية فاية أخطار يعنى ؟

الراجح أن الأخطار التى تهدد مشاعر الأمير السنوسى هى رغبات الشعب الليبى فى الاستقلال الناجز والالتحاق بالجامعة العربية .

واصلت الحكومة المصرية جهودها رغم ذلك لكى يكون لها رأى فى تقرير مصير جارتها العربية فحينما تقرر إجراء مباحثات الصلح مع ايطاليا طلبت مصر الأشتراك فى المؤتمر وحجتها أنها كانت هى الأخرى ضحية العدوان الإيطالى وأنها اشتركت فى مقاومته فمن حقها العضوية الكاملة فى المؤتمر طبقاً للوعود البريطانية أثناء الحرب . غير أن الدول الكبرى الداعية للمؤتمر قبلت اشتراك مصر كعضو مراقب ولها حق إبداء الرأى فقط دون التصويت .

جددت مصر اقترحاتها الخاصة باستفتاء الشعب الليبى وحقه فى التخيير بين الأستقلال والأتحاد معها وفى حالة الوصاية فالأولى أن تكون مصرية أو عربية باسم الجامعة ، ومن المعروف أن مؤتمر الصلح مع إيطاليا أجل

---

(١) وضع هذه المذكرة الدكتور عبد الحميد بدوى فى ١١ سبتمبرسنة ١٩٤٥ أنظر التعريف سامى حكيم : استقلال ليبيا ص ١٦ ــ ١٨ .

النظر فى موضوع المستعمرات . ولما شعرت مصر بأن الدول الغربية تميل إلى تجزئة ليبيا إلى مناطق نفوذ رأت أن المصلحة العاجلة تقضى على الاقل بتعديل الحدود لصالح مصر ، فطالبت باسترداد الجنوب والمنطقة الساحلية الواقعة من السلوم حتى بردية وبنت حجتها على أساس أن الحدود القائمة حالياً خططت فى العهد الاستعمارى وأن الحكومة المصرية لم تكن حرة التصرف فيما جرى من تنازلات . وأستمرت مساعى مصر فى نفس الوقت نشطة لمقاومة مشروعات التقسيم ولو أنها صارت تعمل غالبا فى إطار الجامعة العربية منذ سنة ١٩٤٧ .

تبنت الجامعة العربية قضية ليبيا منذ نهاية الحرب، ولا غرو فعبدالرحمن عزام أمين الجامعة ممن لهم تاريخ طويل يرتبط بحركة المقاومة الليبية ضد الغزو الايطالى .

وقد حرص على أن يكون فى لندن أثناء اجتماع وزراء خارجية الدول الكبرى علّه يستطيع أن ينقل للمؤتمر وجهة نظره فى مستقبل ليبيا . وما أن تقرر عقـــد مؤتمر صلح مع إيطاليا حتى قدمت الجامعة مذكرة فى ١٨ ابريل سنة ١٩٤٦ أكدت فيها على حق الشعب الليبي فى تقرير مصيره عن طريق الأستفتاء الحر ولضمان حرية هذا الأستفتاء يجب أن يتم تحت إشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية ، وهددت المذكرة بأن عودة أى شكل من النفوذ الإيطالى سيقابل بالمقاومة المسلحة بواسطة الشعب الليبي تسانده الجامعة العربية .

ويلاحظ أنه نشأ فى ذلك الحين خلاف فى التفاصيل بين وجهة نظر الحكومة المصرية وبين الجامعة العربية فكانت مصر كما رأينا أميل إلى أن تمارس وحدها الوصاية فى حالة إخضاع ليبيا لهذا النظام بينما فضل

عبد الرحمن عزام وصاية الجامعة العربية على أن يكون لمصر نفس الدور القيادى تتمتع به داخل الجامعة(١)

والواقع أنه منذ فشل المقترحات المصرية فى مؤتمر الصلح مع إيطاليا صارت أجهزة الجامعة العربية هى التى تتصدى للدفاع عن القضية الليبية فى الأروقه الدولية . وقد برز دور الجامعة بمناسبة تكوين لجنة التحقيق الرباعية التى ينظر بها استقصاء الحقائق فى المستعمرات الإيطاليا السابقة وكانت هذه اللجنة قد شكلت بواسطة الدول التى عقدت الصلح مع إيطاليا وكلفت ببحث الحقائق دون تقديم توصيات محددة على أن تنظرها الدول التسعة عشر التى اشتركت فى معاهدة الصلح .

وزارت اللجنة ليبيا بين شهرى مارس مايو سنة ١٩٤٨ وبفضل جهود الجامعة العربية ووجهت اللجنة بأراء متشابهة وهى الأستقلال والوحدة والالتحاق بالجامعة العربية ، وفى حالة وجود وصاية فإن الرأى العام الليبى رفض إيطاليا كدولة وصية . ولكن حدث خلاف حول الزعامة السنوسية . فى برقة أيدت الغالبية تلك الزعامة بينما طالبت الغالبية فى طرابلس إجراء استفتاء حول شكل الحكم مع التشبث بوحدة المقاطعات الثلاث(٢)

وقد شكى بعض الزعماء الليبيين من أن الحرية الكاملة لم تتوفر أثناء وجود اللجنة فقال على الفقيه أن السلطات البريطانية احتجزته حتى لايدلى برأيه . ومن المؤكد أن السلطات الفرنسية وقفت موقفاً مشابها فى

---

(١) أنظر محاضر جلسات الجامعة العربية ابريل سنة ١٩٤٦

(٢) أنظر تقرير اللجنة فى مستندات الأمم المتحدة

**Four Powers Commission in vestigation repport on Lybia. vol III.**

فزان فإعتقلت السيد بن عثمان أنشط زعماء المنطقة الذين عارضوا انفصال الاقليم(١).

على أن الجامعة العربية استطاعت أن تمهد السبيل لبشير السعداوى كى يعود إلى طرابلس حيث الأداء أشد انقساما فى مسألة الزعامة السنوسية وفى اختيار الدولة الوصية لدرجة أن بعض الطرابلسيين لان إلى فكرة وصاية ايطالية طالما أن الدول الكبرى لاتريد وصاية عربية .

واستطاع السعداوى إلى حد ما أن يجمع بعض الفئات المناوئه للسنوسية وإن لم يعلن هو صراحة عداؤه لمبدأ الملكية الدستورية . وتكونت تحت رعاية الجامعة العربية لجنة تحرير ليبيا برياسة السعداوى . ولما نشر مشروع بيفن - سيفورزا ساعد ذلك على توحيد العناصر فتكونت المؤتمر الوطنى فى مايو سنة ١٩٤٩ ، ولعل تخاوف عودة الإيطاليين هى التى جعلت المؤتمر يميل إلى التعاون مع السنوسيين فى برقه لانقاذ البلاد من هذا الخطر الذى تؤيده معظم الدول الكبرى .

ذلك أنه بعد أن عادت اللجنة وقدمت تقريرها إلى الدول التسعة عشر أيدت الكتلة السوفيتية بالإضافة إلى هولندا ويوغوسلافيا وبريطانيا وفرنسا فكرة وصاية ايطالية تحت اشراف الأمم المتحدة . ولم يتحمس لمعارضة المشروع سوى المندوب المصرى الذى يحضر بصفته رقيباً . ولكن بما أن الدول الكبرى لم تتفق على التفاصيل المتعلقة بمستقبل المستعمرات الأخرى فقد تقرر نقل القضية برمتها إلى الأمم المتحدة وكان لابد من الاستماع إلى وجهة نظر الليبيين فى المنظمة الدولية وهنا تجدد الخلاف بين السنوسيين من جهة وبين المؤتمر الوطنى بزعامة بشير السعداوى من جهة أخرى بل أن الانقسامات استشرت بين أهل طرابلس

---

(١) Ibid. 122.

أنفسهم فكونت عائلة المنتصر مع بعض الأسر الكبيرة الأخرى حزباً جديداً يعرف بأسم حزب الأستقلال وأرسلت وفداً خاصاً يمثل الحزب لدى الأمم المتحدة كان يقوده أحمد كعبار ومختار المنتصر بينما تكون وفد المؤتمر الوطني من بشير السعداوى ومصطفى مزران والمؤرخ المصرى الدكتور محمد فؤاد شكرى . وازاء هذه الأنقسامات لم تدخر الجامعة وسعاً فى التوفيق بين الأطراف وعينت ضابط اتصال فى الأمم المتحدة حتى لاتبدو انقسامات الوطنيين الليبين مخلة أمام الرأى العام الدولى .

## ٦ ـ دور الأمم المتحدة

اتفقت الدول الكبرى على طرح موضوع المستعمرات الإيطالية أمام الجمعية العامة فى دورتها العادية سنة ١٩٤٩ .

وكانت إيطاليا تحظى بعطف معظم الدول الغربية وبتحمس دول أمريكا اللاتينية فرأت هذه الأخيرة ان تكلف ايطاليا بالوصاية على بعض مستعمراتها السابقة لمدة عشر سنوات ومن بينها طرابلس، هذا مع العلم أن مشروع بيفن ـ سيفورزا قد وجه بمعارضة شديدة من جهة الوطنيين فى ليبيا .

وعندما نظرت اللجنة الأولى مستقبل المستعمرات الإيطالية تبين أن الكتلة السوفيتية صارت تؤيد استقلال ليبيا وتهاجم جميع أنواع الوصاية التى قد تؤدى إلى اقامة قواعد عسكرية فى هذه المستعمرات وانضمت الكتلة العربية الآسيوية بطبيعة الحال إلى السوفيتية فى معارضة مشروع أمريكا اللاتينية وطالبت بوحدة ليبيا واستقلالها الناجز .

ولما كانت الكتلة العربية الآسيوية مازالت قليلة العدد فقد أوشك مشروع امريكا اللاتينية أن يظفر بغالبية الثلثين ولم ينقص سوى صوت واحد لبلوغ هذه النسبة[1] وقد كان خروج هايتى على المشروع مفاجأة فقيل أن مندوب هذه الجمهورية تأثر بعرض الوفد الليبى لقضيته كما قيل أن وجود جالية عربية بها هو الذى جعلها تتخذ هذا الموقف .

ثم رفض الاقتراح الخاص بالوصاية البريطانية على برقة بأغلبية أكبر ، وصار من الضرورى البحث عن حل وسط وبين كتلة امريكا

---

(١) U N. Doc: A·C. No. 466.

للاتينية التى ترغب فى إبقاء النفوذ الإيطالى فى معظم المستعمرات والكتلة العربية الآسيوية التى ترى حق جميع المستعمرات فى الأستقلال الناجز. والحل الوسط هو أن تمنح ليبيا الأستقلال وتقر الأمم المتحدة نصا وحدتها وهذا الأقرار كسب هام لوجهة النظر العربية حيث أن التجزئه أشد خطورة من تأجيل الأستقلال.

وفى مقابل ذلك توافق الدول العربية الآسيوية على وصاية ايطاليه محدودة الأجل فى الصومال وارتيريا.

حظى هذا الحل الوسط بموافقة الغالبية العظمى من الأعضاء بما فى ذلك ايطاليا ولو أن وزير خارجيتها سيفورزا ابدى اسفا على تنكر العالم للتضحيات التى بذلتها ايطاليا من أجل تطوير المستعمرات.

وقد تضمن قرار الجمعية العامة النص على استقلال ليبيا ووحدتها ويتولى مجلس وصاية الأشراف على شئونها خلال فترة انتقالية اقصاها هو أول يناير سنة ١٩٥٢ وتعين الجمعية العامة مندوبا لرئاسة هذا المجلس وعلى المندوب أن يستشيره باستمرار ويقدم تقارير سنوية عن مدى تقدم ليبيا نحو الأستقلال، وهو الذى يتوسط بين السلطات العسكرية القائمة الآن وبين الأجهزة الوطنية التى يجب انشاؤها لتسلم منها السلطه كذلك نص قرار الجمعية العامة على أن يساعد المجلس ليبيا فى وضع نظام دستورى للدولة الجديدة(١).

ويتكون مجلس الوصاية من عشرة اعضاء ثلاثة منهم يمثلون الدول الغربية الثلاث ومندوب ايطالى ثم مندوب عن كل من مصر

---

U.N. Doc. Jeneral Assembly. 4 th Session Part II p,528. (١)

وباكستان، وسيغدو هذان المندوبان أنشط الأعضاء الخارجيين فى مساندة وجهة نظر الوطنيين الليبين أما الأربعة الآخرون فيمثل ثلاثة منهم للقاطعات الليبية الثلاث وواحد عن الاقليات «ويمكن أن يندرج تحت هذا الوصف اليهود أو الجالية الايطالية كبيرة العدد» .

وقد نشأ أشكال حول إختيار مندوبى ليبيا الأربع وكان من المفروض أن يقوم مندوب الجمعية العامة باختيارهم . وعندما عين إدريان بلت رئيسا لمجلس الوصاية طلب إلى الفئات الأربع الليبية أن تقترح إسما واحدا يحظى بالاجماع فلم تتمكن سوى فزان من إختيار مندوبها بهذه الطريقة أما طرابلس وبرقة والأقليات فقد قدمت كل منها قائمة باسماء ممثليها إختار بلت واحدا منها .

وأهم ما يتميز به تاريخ مجلس الوصاية هذا هو عدم إنسجام أعضائه ونشوب الخلاف خاصة بين بلت من جهة وبين مندوبى مصر وباكستان من جهة أخرى لدرجة أن بلت عرقل سفر المندوب المصرى إلى الجمعية العامه سنة ١٩٥٠ .

ويؤكد هذا الموقف ما أشيع من أن رئيس المجلس داهن السلطات الإداريه البريطانية على حساب الوطنيين .

ومن القضايا الأساسية التى أثيرت حول مجلس الوصاية هى هل يكون مندوب الأمم المتحدة مسئولا أمام المجلس أم أمام الجمعية العامة ؟ وكان بلت يرفض أن يشرك الأعضاء معه فى حل المشكلات الأساسية ويرى أنه مسئول أمام الجمعية العامة وأن أعضاء المجلس هم مجرد هيئة استشارية ، كذلك أثار الأعضاء موضوع طبيعة العلاقات بين المندوب وبين السلطات البريطانية .

وإذا كان نظام الوصاية الجماعية قد نجح فى إقامة الدولة الحديثة خلال المدة المقررة فذلك راجع إلى أن بلت إستطاع أن يتدخل بالإتفاق مع السلطات البريطانية لتأمين السلطة السنوسية على مختلف مقاطعات ليبيا، وتحت ستار النظام الفيدرالى أضعف بلت دولة حديثه ناشئة وجعلها أكثر خضوعا للسيطرة الأجنبيه .

القسم الثالث

# قيام الدولة الليبية

## ١ — مجلس الوصاية

شغل مجلس الوصاية بالشكل السياسى للدولة وأجهد نفسه كما أجهد الليبيين بمناقشات دستورية معقدة فى الوقت الذى كانت البلاد أحوج فيه للتطوير الأجتماعى والإقتصادى ولم يكن الشعب الليبى قد بلغ درجة من الوعى السياسى بحيث يحتاج إلى هذه التعقيدات فى بناء الدولة من الناحية الدستورية . على أن الأمم المتحدة لم تهمل تماما خلال الفترة الأنتقالية النواحى الإقتصادية والإجتماعية فقد تمت إتفاقات بين الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وبين سلطات الأحتلال البريطانية فى طرابلس وبرقة أو الفرنسية فى فزان وذلك بقصد تطوير البلاد إقتصاديا وإجتماعياً ومكافحة الأمية التى بلغت ٩٠ ٪ وحسب التقرير الذى وضعته بعثة الأمم المتحدة للخدمات التعليمية والأقتصادية لا تتحمل ليبيا التجزئة حيث أن عدد السكان قليل وهم مبعثرون فى مساحات شاسعة مما يجعل مشروعات التنمية أكثر تكلفة وأشد صعوبة(١).

وقدرت البعثة دخل الفرد مالايزيد عن ٣٥ دولار سنويا وعزت بعض أسباب هذا الإنخفاض فى مستوى المعيشة إلى أن مشاريع الاستغلال الإيطالى لم تكن قد غطت نفقاتها بعد، كما أن الحرب قضت على كثير منها ولما كانت الأراضى الليبية مسرحا رئيسياً لمعارك الحرب العالمية الثانية قد إقترح بعض المسئولين فى الأمم المتحدة أن يخصص لليبيا نصيب من تعويضات الحرب . وكان الخبراء الإجتماعيون والتربويون الذين

(١) Benjamin Higgins et Roger Le TourneaS : Rapport de la Mission en Lybie.

أوفدوا إلى ليبيا فى تلك الفترة من أنصار توحيد الإدارة . مثلا إقترح لوتورنو خبير التعليم إتباع منهج واحد فى تكوين المدرسين دون مراعاة للنظام الفيدرالى الذى يقضى باستقلال كل مقاطعة فى شئون التربية أو فى شئون التعليم . ومن الناحية الإقتصادية لاحظ الخبراء أن الدول الكبرى تقدم ٧٥ ٪ من ميزانية الأقاليم ويمكن تجنب الاعتماد التام على المساعدات الخارجية وذلك بالتوسع الزراعى والأفضل من ذلك التركيز على تنمية المراعى ويمكن إقامة صناعات أولية لغزل ونسج الصوف . وكان النفط مايزال بعيدا عن هؤلاء الخبراء .

أما فى مجال السياسة فقد ووجه مجلس الوصاية بمنجزات سلطات الإحتلال البريطانية وكأنه أمر واقع وأبرز مثل على ذلك هو تطوير مقاطعة برقة وحدها نحو الحكم الذاتى بشكل يختلف عن الأسلوب المتبع فى المقاطعات الأخرى .

وبرر بعض الخبراء الإنجليز هذا التطوير بأنه يسود فى برقة شعور ذاتى بالتفوق وذلك بحكم المقاومة العنيدة التى إنفرد بها هذا الأقليم فى وجه الأستعمار الأيطالى ، ثم أنه تتضح لبرقة زعامة موحدة متمثلة فى شخص الملك إدريس مما يساعد على الأسراع بتكوين حكومة وطنية بينما أن إختلاف الرأى فى طرابلس يجعل من العسير على سلطات الإحتلال التفاهم مع هيئة وطنية معينة ومن قبل صدور قرار الجمعية العامة كان السيد إدريس قد أعلن أميراً فى برقة فى أول يونيو سنة ١٩٤٩ ولم يلبث الأمير الجديد أن كون مجلساً للوزارء برئاسة فتحى الكخيا وهو أحد الليبين القلائل الذين بلغوا فى ذلك الحين درجة عالية من الثقافة إذ كان يعمل محاميا فى الأسكندرية وصحب الأمير فى رحلته إلى لندن للتباحث فى تسليم السلطات وهناك تبين كيف أن الإدارة البريطانية تنوى أن تحتفظ ببعض السلطات الهامة لفترة طويلة لذلك إعتذر عن مهمته متعللا

بإن زوجته المصرية لا تتحمل الحياة فى بنغازى وعلى أثر ذلك قبل والده عمر الكخيا مسئولية الحكم فترة من الوقت ثم تخلى عنها حينما ووجه بالمعارضه فى المجلس المحلى .

ذلك أن الأمير بالأتفاق مع السلطات البريطانية عمل على إعطاء برقة جميع مظاهر الدولة خلال الفترة الأنتقالية .

وهذه الإجراءات تؤدى فى رأينا إلى مواجهة الطرابلسية بالنظام الفيدرالى كأمر واقع ، وقد تقرر اقامة مجلس نيابى لبرقة سنة ١٩٥٠ واحتلت العشائر العدد الأكبر من مقاعدة بينما لم تمثل المدن تمثيلا كافياً ، ورغم مساعى الأمير لتكوين مجلس موال فإنه لم يستطيع أن يتجنب دخول عشرة أعضاء من المنتمين إلى نادى عمر المختار .

ولعل أكبر مجموعة سياسة من حيث عدد المقاعد فى المجلس المحلى هى تلك التى تعرف بالمؤتمر الوطنى وهى تمثل الزعامات التقليدية ويترأسها محمد الرضا السنوسى شقيق الأمير وقد اطلقنا وصف مجموعة سياسية على المؤتمر الوطنى مع شيء من التجاوز نظراً لأن الجامع المشترك بينها ليس هو مبادىء سياسية معينة بل تقارب فى الوضع الطبقى والإجتماعى .

على أنه بالرغم من قلة ممثلى مجموعة نادى المختار فإنها كانت أقوى تأثيراً بفضل تنظيمها وقوة الشخصية التى يتميز بها اعضاؤها ، وكان لهذه المعارضة الفضل فى فضح مباحثات تجارية كان السيد ادريس قد شرع فى إجرائها مع إسرائيل بإسم حكومة برقة المحلية ، هذا مع أن بعض محميات بريطانيا فى الخليج العربى كانت تطبق نظام المقاطعة ولو من الناحية الشكلية .

واستطاعت المعارضة أن تقنع المجلس المحلى بتطبيق نظام المقاطعة على برقة .

كان محمد الساقزلى هو الذى رأس الحكومة المحلية فى ذلك الوقت وقد تعرض هو بدوره لإنتقاد شديد بسبب تلك المباحثات ثم تفجر الموقف فى يوليو سنة ١٩٥١ بمناسبة وقوع بعض حوادث الأهمال فى مستشفى بنى غازى وأضطر الملك بعد ذلك إلى تأجيل المجلس الذى يضم فى رأيه عناصر مشاغبة ثم عطلة نهائياً . وهكذا انضمت مشكلات مبادىء الحكم النيابى فى الأمارة فى الوقت الذى يشغل فيه مجلس الوصاية نفسه بصياغة دستور من أحدث الدساتير للدولة الليبية الناشئة .

## ٢ — الجدل حول الدستور

روج السياسيون الأوربيون لفكرة وجود خصائص محلية تتميز بها كل من برقة وطرابلس وفزان ولكن يجب التميز بين نوعين من الخصائص ، فهناك الخصائص الطبيعية التي لا يترتب عليها شعور بالذاتية بل على العكس أن من تكامل الدولة الحديثة أن تضم أقاليم ذات خصائص طبيعية متنوعة .

أما إن كانت هذه الخصائص تشمل المجالات الثقافية والإجتماعية وتؤدى إلى شعور بالذاتية بين السكان فهنا يجب الإستجابة لهذا الشعور بإقامة حكم محلى أو نظام اتحادى يجمع بين دول متعددة فى إطار سيادة عليا واحدة ، ولم يكن فى ليبيا تلك الخصائص الإجتماعية والإقتصادية التى تبرر إقامة ثلاث حكومات ونظام إتحادى معقد سيما وأن عدد السكان لا يزيد عن مليون وأن النظم الإتحادية يجب أن تكون وليدة عملية تطور تاريخى لا أن تنسخ عن دول متطورة بلغت درجة عالية من النضج والتطور السياسى ثم تطبق على ليبيا الناشئة .

والظاهر أنه كان لكل من بريطانيا وفرنسا مصلحة فى اقامة النظام الفيدرالى فمن خلاله يمكن تقسيم البلاد إلى مناطق نفوذ سيما إذا أدى هذا النظام إلى وقوع منازعات بين المقاطعات .

وقد ظهر الخلاف أولا حول تكوين تلك الهيئة التى يناط بها وضع الدستور فكان من رأى بلت أن تتم الخطوات على النحو التالى : تنتخب مجالس محلية ثلاث تختار من بينها أعضاء لجنة تحضيرية تتولى صياغة الدستور ثم تجرى انتخابات على المستوى الوطنى لتشكيل مجلس تأسيسى يطرح أمام الدستور للمناقشة ثم يصادق عليه بعد الاتفاق على مواده .

وبعد الإنتهاء من هذه العملية تتكون حكومة مؤقتة تمهيداً لإعلان الأستقلال فى يناير سنة ١٩٥٢[1].

اعترض مندوبو مصر وباكستان وممثل طرابلس على هذه الأقتراحات لأنه لايجوز انتخاب المجالس المحلية والأحتلال البريطانى قائم فى برقة وطرابلس والفرنسى فى فزان ، وكان من رأى هؤلاء أن تقوم اللجنة التحضيرية بأعداد قانون الأنتخاب فحسب أما الدستور فيتم وضعه فى ظل الدولة المستقلة . على أن بلت ومعه معظم أعضاء مجلس الوصاية تمكنوا من أن يفرضوا خطتهم وهى تكليف اللجنة التحضيرية بصياغة دستور يطرح بعد ذلك للموافقة ، فأنتقل الحوار إلى موضوع تشكيل هذه اللجنة . بما أن المجالس المحلية لن تتشكل فقداقترح البعض أن يقوم كل من أمير برقة ووالى فزان بتعيين سبعة أعضاء يتولى بلت هذه المهمة بالنسبة لطرابلس مراعياً الإتجاهات السياسية القائمة ، ولم يتقبل مندوبو مصر وباكستان وطرابلس فكرة تعيين بلت للاعضاء بسهولة والأهم من ذلك أنهم رفضوا تمثيل طرابلس بعدد متساو مع الأقليمين الآخرين وسكانها يبلغون ضعف الاقليمين مجتمعين .

وبما أن المعارضة فى مجلس الوصاية تكاد تنحصر فى المجالس الثلاثة فقد صارت الأغلبية تؤيد بلت الذى أقر فى النهاية تكوين اللجنة التحضيرية من ٢١ عضواً على أساس تمثيل المقاطعات الثلاث بالتساوى وبقيت بعد ذلك مشكلة اختيار ممثلى طرابلس السبعة فجرت مساومات بين الأحزاب والفئات المتنافرة . وانتهت بأن مثلت معظم الإتجاهات الرئيسة فى البلاد باللجنة .

---

(١) أنظر تقرير بلت الأول فى محاضر الجمعية العامة الدورة الخامسة ، أكتوبر سنة ١٩٥٠

منذ البداية ظهر اتجاهان فى اللجنة التحضيرية ، أحدهما يتمسك بأقامة دولة موحدة ويقتضى هذا النظام تمثيل البلاد بالتساوى سواء فى الجمعية التأسيسية أم فى المجالس النيابية الأخرى بعد قيام الدولة ، وكان ممثلوا طرابلس هم الذين يكادون يجمعون على هذا الاتجاه ، وفضلا عن ذلك طالبوا بأن يتم وضع الدستور بواسطة مجلس وطنى منتخب وليس عن طريق اللجنة التحضيرية أو أى هيئة أخرى معينة بواسطة اللجنة . غير أن غالبية الأعضاء الذين يمثلون برقة وفزان أيدوا الإتجاه الثانى ألا وهو إقامة دولة فيدرالية وصياغة الدستور بواسطة مجلس وطنى يكون تمثيل الأقاليم الثلاثة فيه بالتساوى ، و يمانعوا فى أن يكون هذا المجلس معينا بواسطة اللجنة .

عرضت وجهات النظر هذه على مجلس الوصاية ، وحاول كل من محمد كامل سليم ، مندوب مصر ، ومصطفى مزران ، ممثل طرابلس فى المجلس ، معاضدة اقتراحات الأعضاء الطرابلسيين فى اللجنة التحضيرية وذلك بصدد الدولة الموحدة وتطبيق نظام الانتخاب النسبى على الهيئة التى تضع الدستور ، إلا أن بلت كان يتمتع بتأييد الغالبية فى مجلس الوصاية « ممثلى الدول الغربية الثلاث الكبرى بالإضافة إلى إيطاليا وبرقة وفزان » أى ستة أعضاء من عشرة ، وبناء عليه رجح المجلس وجهة نظر الفيدراليين وأوصى أن تقوم اللجنة التحضرية بتعيين المجلس الوطنى الذى ستكون مهمته الأساسية وضع الدستور . وتظاهر بلت[1] بمحاولة التوفيق بين الإتجاهين ، وذلك حينما اقترح تضمين الدستور بداءة النص على تكوين الهيئة التشريعية من مجلسين : مجلس شيوخ تمثل فيه المقاطعات الثلاث

---

(١) أنظر تقريره إلى الجمعية العامة فى دورتها الخامسة أكتوبر سنة ١٩٥٠
U.N. Doc. General Assembly 5th. Session p. 411—412.

بالتساوى ، ومجلس نواب تمثل فيه البلاد بدائرة لكل عشرين الف نسمة وهذا الحل التوفيقى مستمد من دساتير دول اتحادية كثيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية .

تكون المجلس الوطنى إذن على أساس تمثيل المقاطعات بالتساوى فصار للفيدراليين الكلمة العليا فى صياغة الدستور ، وعبثاً حاول أعضاء طرابلس معارضة هذا التفكيك فلم يوفقوا رغم الإستناد إلى حجج قوية ، فاحتجوا تارة بقلة عدد السكان وتارة أخرى بأنه لا توجد دول عربية أو اسلامية تأخذ بهذا النظام ، كما وضحوا كيف أن الدول الإستعمارية هى التى تشجع إقامة حكومات محلية حتى يسهل تسرب نفوذها إلى البلاد . وإزاء اعتراضاتهم المتكررة على كون هذا المجلس الوطنى معينا قدم بلت اقتراحا توفيقياً آخر وهو أن تتم المصادقة على الدستور بواسطة البرلمان الذى سينتخب بعد قيام الدولة ، ويجوز للبرلمان تعديل نصوصه أن شاء .

كلف المجلس الوطنى لجنة فنية لصياغة الدستور ، ولكنه أقر مبدأين أوليين تجب مراعاتهما عند وضع الدستور : الأول هو اعلان النظام الملكى ولم ينتظر المجلس قيام اللجنة الفنية بعملها فخلع اللقب على السيد إدريس ديسمبر سنة ١٩٥٠ ثم دعاة فى ٢١ فبراير سنة ١٩٥١ إلى تكوين حكومات محلية للمقاطعات الثلاث وطلب إلى سلطات الاحتلال تسهيل مهمة تسليم الإدارات لتلك الحكومات ، وقد أشرنا من قبل إلى أن برقة كانت قد قطعت شوطاً فى اقامة الأجهزة المحلية بينما امتنع الطرابلسيون عن السير فى هذا الإتجاه حتى لا يدعموا النظام الفيدرالى فلم يخرج إلى خير الوجود سوى مجلس بلدى ، بيما شجع الفرنسيون فى فزان على إقامة مجلس محلى وتعيين وال من أسرة سيف النصر الموالية

لهم . وإذن فإن النزعة الإقليمية كانت ماضية فى طريقها دون انتظار اقرار الدستور للفيدرالية .

استعانت اللجنة الفنية ببعض الدساتير الإتحادية الحديثة فيما يخص النظام الفيدرالى ، كما استمدت المبادىء الخاصة بإمتيازات الملك من الدستور العراقى ، وبهذه المناسبة دار جدل فى المجلس الوطنى حول مبدأ المسئولية الوزارية ، فنادى البعض بأن تكون الوزارة مسئولة أمام الملك بينما أيد آخرون مسئولية الوزارة أمام الهيئة التشريعية وهو ما استقر عليه الرأى ، ولكن فى حالة الاختلاف بين الملك وبين الهيئة التشريعية فإن الوزارة لا بد وأن تتمتع بتأييد ثلثى الأعضاء ، ويجوز للملك الاعتراض على القوانين فترد إلى البرلمان ويجب فى هذه الحالة ايضاً موافقة أغلبية الثلثين . وتحمس بعض الأعضاء البروقاويين لتوسيع اختصاصات الملك بدرجة تفوق السيد إدريس نفسه ، فكان من رأيهم أن يتم عقد المعاهدات واعلان الحرب بواسطة الملك ولكن تقريرا نهائيا جعل هذه الأمور من اختصاصات البرلمان . وكذلك اقترح بعض تعيين الملك اعضاء مجلس الشيوخ ثم اتفق على حل وسط وهو لا يتجاوز الأعضاء المعنيون ٥٠ ٪ بينما تنتخب مجالس الأقاليم الثلاثة الأعضاء الآخرين .

وحينما اجتمع المجلس الوطنى فى طرابلس فى سبتمبر سنة ١٩٥١ لمناقشة مقترحات اللجنة الفنية وجد نفسه محاطاً بجو معاد من هؤلاء الذين تألموا التفكيك البلاد. فرأى الملك نقل الإجتماعات من جو طرابس الثائر إلى بنى غازى ، وأتيحت الفرصة لكى يدعم الاقليميون مبادئهم عن طريق الدستور فأقر قيام حكومات اقليمية ومجالس تشريعيه محلية بجانب ضرائب موحدة على المستوى الوطنى .

وللمجلس الإقليمى الاشراف على الثروة الطبيعية والطرق ، ويعين

الولاة الثلاثة بواسطة الملك ولكن لم يوضح الدستور ما إذا كانوا مسئولين أمامه أم أمام المجالس المحلية ولكل أقليم هيئته التنفيذية المسئولة أمام المجلس ، فإذا حدث خلاف جاز للملك حل المجلس الإقليمي ويجب فى هذه الحالة الدعوة إلى انتخابات جديدة فى خلال تسعين يوما ، وإذا أصدر المجلس الإقليمي قانونا فللوالى أن يصادق عليه وإلا أحاله إلى المحكمة العليا إذا رأى إلى أنه مخالف للقواعد الدستورية ، وتعتبر المحكمة العليا فى حد ذاتها أحد الأجهزة الهامة المنبثقة عن النظام الاتحادى .

كذلك قسمت الميزانية إلى أقليمية ووطنية ، وذهب بعض الاقليميين إلى حد المطالبة بتخصيص نصيب كل ولاية من الدخل القومى ، غير أن الدستور لم يأخذا بهذا الاقتراح (١)

كذلك ترك لكل إقليم حق تحديد نظامه الانتخابى للمجالس المحلية ، ويمكن تعيين ربع أعضاء المجلس الإقليمى على الأكثر بواسطة الهيئة التنفيذية الإقليمية . وطالب الإقليميون كذلك بوضع قيود على الهجرة من مقاطعة إلى أخرى ومع أنه لم ينص على ذلك صراحة فى الدستور إلا أن النظام جرى عند إنشاء الدولة ، على إقامة نقط تفتيش على الحدود القائمة بين الأقاليم . كذلك رجح رأى الفيدراليين فى عدم التقيد بعاصمة واحدة للدولة فصارت كل من بنى غازى وطرابلس على قدم المساواة من حيث إمكانية إتخاذها مقراً للحكومة الاتحادية أو البرلمان .

وكان من المفروض أن يفتح الباب لتعديل الدستور خاصة فى الاتجاه المدعم للوحدة الوطنية ، غير أن واضعى الدستور تأثروا خطأ بدساتير

---

(١) أنظر دساتير البلاد العربية ص ٢٨٦ وما بعدها .

الدول الفيدرالية التي تقيد التعديلات بقيود شديدة مراعاة للخصائص الأقليمية وقبل أن يتم إقرار الدستور فى البرلمان دعى المجلس الوطنى الملك إلى تعيين حكومة مؤقته فأختار لرئاستها محمود المنتصر أحد أعيان طرابلس ، وتم إعلان قيام الدولة الليبية المتحدة قبل الموعد المقرر بواسطة الأمم المتحدة بستة أيام أى فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ .

## ٣ — تجربة الحكم النيابي

منذ العمل فى وضع الدستور تبين أن العناصر التقليدية والمحافظة هى التى تسيطر فى المجلس الوطنى ، وفى ذلك الحين كانت الأحزاب السياسية فى أوج نشاطها بالبلاد ، فقد تكونت ست أحزاب فى طرابلس وثلاثة فى برقة ، وأختفى معظمها عند قيام الدولة ، والسبب الظاهرى هو معارضة الملك للنظام الحزبى ، وهو سبب قائم بالفعل ، غير أن هناك عوامل أخرى تميز بها العالم العربى المعاصر وأدت إلى أضعاف شأن الأحزاب العربية فقد وضعت معظم الأحزاب العربية برامجها وبررت وجودها على أساس خضوع البلاد لنظام إستعمارى ، ثم ركزت على مناهضة هذا الأستعمار ولم تكترث لتضمن برامجها مبادىء إجتماعية وإقتصادية لها صفه الدوام تصلح بعد إنتقال مسئولية الحكم للوطنيين . لذا كان بزوال مبرر وجود هذه الأحزاب بالإنتقال إلى ممارسة الأستقلال .

وفيما يخص طرابلس نستطيع إستثناء مجموعتين من هذه القاعدة : الأولى تتمثل فى نادى المختار الذى نشأ فى بنى غازى ثم إمتدت فروعه إلى مختلف المدن الليبية وتكون النادى أصلا من الشباب الذى تلقى ثقافته فى البلاد العربية المجاورة ، ثم عاد إلى البلاد بعد زوال الحكم الإيطالى .

ولم يقبل الشباب الليبى أثناء دراسته فى الخارج إلا على تلقى الثقافة العربية الإسلامية ، ولذلك كانت آراء هذه المجموعة تدور حول الفكرة الوطنية ومبدأ الوحدة العربية ، بل تميل فى معظم الأحيان إلى جعل الدين عنصراً من عناصر التضامن العربى . ويعد صالح مسعود بويصير من أبرز المعبرين عن هذا الاتجاه الإسلامى من خريجى الجامع الأزهر .

وتميز نادى المختار بدقة التنظيم وروح النضال وهى عناصر تفتقد فى الأحزاب الأخرى التى تلتف أحيانا حول أسرة كبيرة ، ويتحول النزاع فيما بينها إلى نوع من التنافس الأسرى أما الحزب الثانى الذى كان مقدراً له أن يلعب دوراً فى حياة البلاد السياسية فهو المؤتمر الوطنى الذى كونه بشير السعداوى فى طرابلس سنة ١٩٤٨ وذلك عن طريق أندماج بعض الأحزاب السابقة التى تضم جمهوريين وأنصار الإتحاد مع مصر وملكيين دستوريين ، وشدد الحزب على مبدأ الوحدة العربية ، ولذلك كان يرى من باب أولى ألا تفكك ليبيا إلى ثلاث مقاطعات مستقلة ذاتياً .

وكان السعدواى يشعر بالمرارة لضعف تمثيل طرابلس وحزبه بصفة خاصة فى اللجنة التحضيرية حيث لم يزد أنصاره عن أربعة ولم يكن تمثيله بأحسن حالا فى المجلس الوطنى المعين بواسطة اللجنة ، وأدى ذلك فى النهاية إلى صياغة دستور لايتفق وآراء غالبية السكان . وقد اعترض سعداوى على وجود مجلس وطنى معين ، ثم تكوين حكومة مؤقتة بدون قيام برلمان منتخب لدرجة أنه اتفق مع عبد الرحمن عزام على الاعتراض على تلك الحكومة ، وحث الدول العربية على عدم الاعتراف بها ، وأثارت تصريحات عزام المؤيدة لتلك الفكرة أزمات سياسية عربية فلم ترق لوفود العراق أو لبنان التى اعتبرت هذه التصريحات تدخلا فى الشئون الداخلية .

بقيت أمام المؤتمر الوطنى فرصة لإظهار قوته وذلك حينما تقرر إجراء الانتخابات الأولى للمجلس النيابى ، وتحتل طرابلس فى هذا المجلس ٣٥ مقعداً من مجموع ٥٥ وترقبت الجماهير نتائج هذه الانتخابات وما يمكن أن يترتب عليها من آثار بعيدة لو حاز حزب المؤتمر الوطنى على الأغلبية فعلى الأقل سيعمد الحزب إلى إلغاء النظام الفيدرالى غير الملائم للدولة

الناشئة ، ثم كانت مفاجأة حينما عرف أن الحزب لم يحصل إلا على عشر مقاعد كلها تقع فى دائرة مدينة طرابلس ، وقد يكون من الصحيح أن الأحزاب السياسية لا تتمتع بشعبية خارج المدن ، ولكن هذه النتيجة تبدو مع ذلك غير طبيعية لذلك إتهم الحزب بحكومة تزييف الانتخابات وألب الرأى العام ضدها وأحدث مشاغبات فى البرلمان مما جعل الملك يقرر إبعاد بشير السعداوى عن البلاد ، فاقتصرت المعارضة بعد ذلك على محاولات فردية ، وخلاصة ذلك كله هو عدم تهيؤ البلاد للمحافظة على أنظمة منقولة عن دولة متطورة . ومع ذلك لا يمكن القول بأن تلك المعارضة كانت غير فعالة .

فقد أثارت مسألة الاتفاقات المؤقتة مع دول الاحتلال دون عرضها على مجلس النواب(١) ، كما انتقدت إسراف الحكومة فى الاتفاق على النواحى الادارية وإهمال الخدمات ، ومن جهة أخرى ظهر ميل الملك إلى أضعاف السلطة التشريعية وعدم تقبله لهذه الأنظمة الدستوريه الحديثة ويتضح ذلك من قراره تعيين أعضاء مجلس الشيوخ الأربعة والعشرين بالرغم من أن الدستور ينص على أن نصفهم يجب أن يكون منتخباً بواسطة المجالس الاقليمية .

وكما هو متوقع بالنسبة لدولة حديثة ، صارت المشكلات الناجمة عن النظام الفيدرالى سبباً فى تعدد الأزمات السياسية وذلك نتيجة تنازع الاختصاص بين السلطة الاقليمية والسلطة الاتحادية واحتمال تأويلات مختلفة لنصوص الدستور فى هذه القضايا .

ومن أولى المشكلات التى جابهت الدولة الليبية فى هذه الإطار الخلاف الذى نشأ بين حسين مازق والى برقة وبين الحكومة الاتحادية

(١) يمكن الرجوع إلى مضابط مجلة النواب الليبى مبوبة ومعدة للاطلاع .

بصدد أملاك الإيطاليين وحق التصرف فيها ، وقد كان حسين مازق معروفاً بميوله الاقليمية ونزعته إلى توسيع اختصاصات المجالس المحلية ما أمكن ، فأدعى أن من حقه توزيع أملاك الايطاليين على المزارعين. واعترض محمود المنتصر رئيس الوزراء على هذا الاجراء الذى وجد نفسه بين تيارات متعارضة : أغلبية في مجلس النواب تؤيد الحكومة الاتحادية وولاة يرأسون السلطات التنفيذية فى الأقاليم ويعمدون إلى عرقلة أعمال الحكومة الاتحادية ؛ ودفعه هذا الموقف إلى التفكير فى الاستقالة فابتعد عن البلاد عدة أشهر . ثم بعث بمذكرة إلى المحكمة العليا يطلب اليها إبداء الرأى فى هذا الخلاف . وقدم لها أمثلة على تعدى الولاة لاختصاصاتهم ؛ وعلاوة على موضوع الأملاك الايطالية ذكر المنتصر أن برامج التعليم التى تنفذ طبقاً لإتفاقات خاصة مع اليونسكو والمساعدات المالية التى تقدمها الأمم المتحدة لابد وأن تخضع لرقابة الحكومة الاتحادية وأيد رأيه بمواد من الدستور وذكر المنتصر أن الولاة يجب أن يكونوا مسئولين أمام رئيس الوزراء لأن الدستور لم يعطى للملك حق عزلهم وعلى ذلك إذا لم يخضعوا لهذه المسئولية فإنهم يصيرون دون رقيب ولا يستطيع ملك دستوى أن يقوم بنفسه بمراجعة أعمال الولاة .

وقد اعتبر القصر تلك المذكرة بمثابة شكوى ضده ، فقبل فى ١٥ فبراير استقالة المنتصر وكان قد رفضها منذ بضعة أشهر نظراً لتمتعه بتأييد الأغلبية فى مجلس النواب .

## ٤ — مساوىء النظام الفيدرالى

بالرغم من أن المعارضة تلقت ضربة قاسية منذ انعقاد الدورة الأولى للبرلمان وذلك بابعاد اشير السعداوى عن البلاد إن الدورة الثانية شهدت تكتل مجموعة من النواب المعارضين وهم يمثلون مختلف الأقاليم فكان من أعضائها مزران ومصطفى سراج من طرابلس وكلاهما من أنصار السعداوى القدامى، كما انضم إليهم أعضاء برقاويون مثل بسكرى وبويصير وجدد هؤلاء الحملة على سياسة الحكومة الخارجية التى تأهبت لعقد معاهدة تحالف مع بريطانيا تنتقص من سيادة البلاد. وإذا كانت حكومة الملك أدريس قد تمكنت خلال فترة طويلة من كبت هذه المعارضة البرلمانية، فإنها لم تستطع أن تتجنب الأزمات الأخرى الناشئة عن تطبيق النظام الفيدرالى. وكان محمود المنتصر أول رئيس وزراء بعد الاستقلال أميل إلى تدعيم السلطة الوطنيه وأضعاف سلطة الولاة، وفى رأيه أن الوالى، لا يمكن أن يكون ممثلا للملك غير المسئول حسب الدستور وفى نفس الوقت يكون خاضعاً لرقابة المجلس الاقليمى ولذلك خشى من أن يصبح الولاة أداة تفكك وقد كان مركز والى برقة بالذات أشد حساسية لأن هذا الاقليم هو مهد الأسرة الحاكمة. وفى سبيل حل هذه المشكلات اقترح المنتصر أن يعين الولاة ويعزلون بواسطة رئيس الوزراء. وكان ساقزلى والى برقة يمثل وجهة نظر مختلفة. فمن رأيه أن تستقل المجالس الأقليمية بالأشراف على نفقات الأقليم بينما رأى المنتصر ضرورة اخضاعها لإشراف الحكومة الوطنية ثم احتدم النزاع بمناسبة تخلى بريطانيا عن بعض المنشئات العسكرية والمدنية فى برقة فسعى ساقزلى إلى ضم هذه المنشئات للادارة الاقليمية بحجة الاستقلال المالى للولايات وذلك بالرغم

من أن تسلم منشآت من دولة أجنبية هو من اختصاص الحكومة الاتحادية دون منازع لأنه أمر مرتبط بالعلاقات الخارجية .

كان الملك أميل وجهة نظر ساقزلى بحكم علاقاته الخاصة مع أسرته البرقاوية الكبيرة ، إلا أنه خشى على تفكك الدولة وهى ماتزال فى مهدها، فأيد المنتصر فى مسألة المنشئات ، ثم رأى أن يقيم نوعا من التوازن فى الوزارة فعين ساقزلى وزيرا للمعارف وأتاح له هذا المنصب أن يختبر بنفسه مساوىء النظام الفيدرالى، فكثيرا ماعطلت مجالس الأقاليم خطط وزارة التعليم . ولعل ماحال دون تفجر الموقف وسط هذه الخلافات هو الثقة الشخصية المتبادلة بين الملك وبين المنتصر رئيس الوزراء ، إلا أن هذه الثقة اهتزت حينما انتهز الملك غياب رئيس الوزراء فى ألمانيا فعين العنيزى وزيرا للمالية وساقزلى رئيساً للديوان دون أخذ رأى الوزارة فكان ذلك من الدوافع التى عجلت باستقالة محمود المنتصر فى فبراير سنة ١٩٥٤ .

إختار الملك ساقزلى لرئاسة الحكومة الجديدة ، ورأى البعض فى هـــذا الأختيار إنتصارا عن توسيع إختصاص الولايات على حساب الحكومة الإتحادية ، ومما لاشك فيه أن تنازع الاختصاصات أتاح للملك فرصاً كثيرة للتدخل فى شئون الإدارة .

كان ساقزلى منصلبا فى نظرته القانونية يتمسك بالشكليات وهذا الإتجاه لا يلائم الدول الحديثة الناشئة التى تمر بتجارب جديدة وتحتاج إلى المرونة . وفى رأى رئيس الوزراء الجديد أنه لا يجوز جعل الولاة مسئولين أمام المجالس الإقليمية وأنما تقع المسئولية على رئيس المجلس التنفيذى للإقليم وتطبيقاً لهذا المبدأ شرع ساقزلى فى إقامة ثلاث مجالس تنفيذية وهو ماكان سلفة المنتصر متباطأ فى إيجاده وبسبب الخلاف بين

مجلس تنفيذى طرابلس وبين الجمعية التشريعيه ستواجه البلاد أزمة خطيرة من أزمات النظام الفيدرالى فقد طلب رئيس المجلس التنفيذى الطرابلسى إلى الملك حل الهيئة التشريعية الإقليمية ودفع ذلك بالسيد على الديب ، رئيس الهيئة إلى رفع شكوى أمام المحكمة العليا الفيدرالية وكانت الحجج التى استند إليها الديب أن الحل صدر بمقتضى أمر إدارى وليس بمرسوم وأنه لم يؤيد بامضاء رئيس الوزراء ، ولم يحدث مبرر للحل حسب الدستور أو لائحة الإقليم وهذا المبرر هو وقوع تعطيل معتمد من الهيئة التشريعية لأعمال السلطة التنفيذية ، وقد أخذت المحكمة بهذه الحجج وأصدرت فتوى فى ٣ إبريل سنة ١٩٥٤ بعدم شرعية الحل مما أثار ضجة كبرى فى البلاد على المستوى الرسمى والشعبى فى نفس الوقت . وأودت هذه القضية بحياة المحكمة ذاتها وهى من دعائم النظام الفيدرالى مما دل على تعثر النظام أمام أول أزمة تواجهه .

ومن المعروف أن الدستور الليبى نص على إقامة هذه المحكمة للفصل فى الخلافات التى قد تنشأ بين الحكومة الإتحادية وبين الأقاليم ، كما أنها تعتبر أعلى سلطة قضائية فى البلاد ، لذلك سعت بريطانيا لكى تتشكل هذه المحكمة من قضاة أجانب فى غالبيتهم ، فاقترحت أن يشترك فيها ثلاث خبراء بريطانيين وثلاثة من الطليان ومستشار أمريكى بحجة أنها مشابهة للمحكمة العليا الفيدرالية فى الولايات المتحدة . وذرا للرماد فى العيون إقترح المشروع البريطانى ضم قاض مصرى وآخر من أحد البلاد العربية ليتموا تشكيل المحكمة .

بادر فتحى الكخيا وزير العدل حينذاك ، إلى عرقلة المشروع البريطانى من تلقاء نفسه فقام بزيارة إلى القاهرة واتصل بالدكتور عبد الرازق السنهورى الفقيه الدستورى المصرى رئيس مجلس الدولة حينذاك واتفق معه على الإستفادة من الخبرات المصرية فى كل مايتعلق بحياة البلاد القضائية

وعلى رأسها تكوين المحكمة . وكانت القوانين الجنائية الإيطالية ما تزال سارية فى ليبيا وتكتب الأحكام باللغة الإيطالية فى طرابلس وبالإنجليزية فى برقة وبالفرنسية فى فزان ، فاقترح السنهورى بادىء ذى بدء إنهاء العمل بهذه القوانين وإحلال القانون الجنائى المصرى محلها ، وجعل اللغة العربية هى لغة التقاضى فى البلاد . وفيما يخص القضاء العالى إقترح السنهورى تكوين هيئتين الأولى هى محكمة نقض وإبرام على غرار المحكمة المصرية تشرف على المحاكم الإبتدائية وتراقب أحكامها ومحكمة عليا أشبه بمجلس الدولة تبحث فى دستورية القوانين وتنازع السلطات وتصدر الفتاوى المتعلقة سواء بتفسير الدستور أم القوانين .

وقد استطاع فتحى الكخيا أن يتغلب على المعارضة ويقنع الملك بتنفيذ مقترحات السنهورى ، وبناء عليه صدر قرار فى يناير سنة ١٩٥٤ بتشكيل المحكمة العليا من ستة مصريين واثنين من العرب واثنين من المواطنين الليبيين يساعدهم مستشار أمريكى وآخر بريطانى ، وعين المستشار على على منصور رئيسا للمحكمة وهو الذى ساعد الدكتور السنهورى فى صياغة مقترحاته السابقة .

ولسوء حظ المحكمة ووجهت بعد تكوينها بشهر واحد بهذه القضية الحساسة المتعلقة بحل مجلس تشريعى طرابلس ، ومن بين الحجج التى استندت إليها المحكمة فى عدم تأييد أمر الحل هى أن المجلس التشريعى المحلى هيئة إدارية وليست سياسية ، والأصل فى إعطاء رخصة الحل للملك هو الإعتبارات السياسية لذلك يجوز له حل مجلس النواب دون المجالس الإقليمية ، وبالنسبة للأخيرة يجب أن يسبب الحل ويرضيه رئيس الوزراء .

وعند صدور هذه الفتوى جمع صديق المنتصر والى طرابلس بعض الأتباع وقاموا بمظاهرات هددت دار المحكمة ، فاجتمعت هذه الأخيرة فى جلسة خاصة وطلبت حمايتها بواسطة الحكومة كما استنجدت بالسفارة

المصرية وكانت بادرة غير مناسبة إذ من المفروض أن القضاة لا يعملون بصفتهم مصريين .

وقد شجع ذلك العمل صحيفة طرابلس الغرب على مهاجمة المحكمة وطريقة تشكيلها . بينما دافعت عنها صحيفة الجهاد وهى الصحيفة الأهلية الوحيدة القائمة فى ليبيا . وفى هذا الجو المتوتر بدأ مصطفى بن حليم مناوراته ، فبالرغم من أنه كان يعمل وزيرا للأشغال قد اتصل بالمحكمة وطلب إلى رئيسها إعادة النظر فى الحكم أو تأجيله فأجاب على منصور بأن تنفيذ الحكم أو التأجيل لا يدخل فى إختصاصات المحكمة التى أصدرت فتوى وآثر أن يقدم إستقالته فأتاح ذلك الفرصة للحكومة الجديدة برئاسة ابن حليم كى تعدل نظام المحكمة العليا ، فصارت تتكون من هيئة واحدة معظم مستشاريها من الليبيين وتتبعها دائرة دستورية تصدر الفتاوى فى المسائل المتعلقة بتفسير الدستور وتكون أحكامها نافذة إذا لم تعترض عليها هيئة رسمية فى خلال مدة معينة ومن الواضح أن التعديل الجديد أخضع السلطة القضائية للسلطة التنفيذية وهو مبدأ مناف للمثل الديمقراطية التى تدعو إلى الفصل بين السلطات ولكنه شائع فى بعض الدول العربية التى يقوم فيها النظام على أساس شخصى ، ويتعارض تعارضا تاما مع النظام الفيدرالى .

ومع ذلك ظلت الحكومة الليبية متشبثة بهذا النظام لأن خصومه كانوا يمثلون العناصر التقدمية نسبياً . وقد ترددت الشكوى من النظام فى مجلس النواب على ألسنة المعارضة . فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٥ قدم إستجواب إلى وزارة ابن حليم بصدد تفتيش المسافرين عند بعض نقط العبور بين ولايتى برقة وطرابلس فتعلل رئيس الوزراء بأنه مجرد إجراء للأمن ولا يعنى فصل الولايات بحدود سياسية أو اقتصادية .

على أن شركات البترول إستطاعت أن تؤثر على الحكومة الليبية بطريقة أقوى مما فعلته الجماهير طوال عدة سنوات فما كادت هذه الشركات تنشط فى البلاد حتى اصطدمت بتعقيدات النظام الفيدرالى وما ينجم عنه من تضارب فى القوانين وتنازع فى الإختصاصات ، ولا شك أن شركات النفط هى التى دفعت القصر إلى تقديم مقترحات بتعديل الدستور فى ٧/١٢/١٩٦٢ ، وبمقتضى التعديل ألغيت المادة ٣٨ من الدستور وصارت الحكومة الإتحادية هى التى تختص بالشركات الأجنبية والإمتيازات وشئون الإستيراد والتصدير والملاحة والمطارات والنظام القضائى وشئون العمال كما تشرف على الصحافة والإذاعة وكيفية ممارسة المهن الحرة. كذلك إقتضى التعديل إلغاء المجالس التنفيذية وتحويلها إلى مجرد هيئة إدارية يرأسها الوالى وهو مسئول أمام المجلس التشريعى .

تمت الإجراءات السابقة فى عهد رئيس الوزراء الفزانى محمد بن عثمان ، وخطت البلاد بسرعة نحو إقامة الدولة الموحدة وتمت التعديلات دون إتباع القواعد الدستورية فلم تعرض على مجالس الولايات كما أنها عرضت على البرلمـــان مجتمعا بينما يقضى الدستور بأن ينظرها كل من الشيوخ والنواب على حدة . وقد كان الوطنيون منذ الإستقلال يلحون بإلغاء النظام الفيدرالى فلم تستمع إليهم الحكومة ، فلما صار هذا هو مطلب شركات البترول تعجلت فى تنفيذه وتجنبت تأخيره وذلك بعدم إتباع القواعد الدستورية .

وفى إبريل سنة ١٩٦٣ إتخذت وزارة محى الدين فكينى بعيد تشكيلها الخطوة النهائية فى إلغاء النظام الفيدرالى فألغت تمثيل الولايات بالتساوى فى مجلس الشيوخ وأقرت تكوين هذا المجلس بواسطة التعيين من قبل الملك . وألغى نظام الولايات وصارت البلاد مقسمة إلى مجرد وحدات إدارية ويمارس رئيس الوزراء سلطاته بنفس الدرجة فى مختلف هـــذه الوحدات، بعبارة أخرى، إنتهت ليبيا بعد تجربة إثنى عشر عاما إلى نظام الدولة الموحدة .

## ( ٥ ) وزارة ابن حليم ومشكلات القصر

أشرنا إلى أن الساقزلى مال إلى قبول حكم المحكمة العليا ، ولما علم القصر بذلك إستاء منه وطلب إليه أن يقدم إستقالته، ومما يسترعى الإنتباه أن مصطفى بن حليم وزير المواصلات فى حكومة الساقزلى عرض فكرة الإستقالة وفضلها على تأييد حكم المحكمة ، لذلك صارت دعوته إلى تكوين وزارة جديدة محل تساؤلات عديدة ، فهل كانت تتعجل إستقالة الساقزلى بتدبير سابق مع القصر وذلك حتى يتيح لنفسه فرصة تشكيل حكومة جديدة ؟ أن الشواهد تدل على أن أخبار إجتماعات الوزراء كانت تنتقل إلى القصر عن طريق ابن حليم الصديق المقرب لأبراهيم الشلحى صاحب النفوذ الأعلى لدى الملك ، والظاهر أن وجود هذه الوساطات بين الملك وبين الساقزلى هى التى أفسدت العلاقات فيما بينهم وكان من المفروض ألا يتقبل ابن حليم المهمة الجديدة لأنه أظهر فى البداية إحتجاجاً على سلوك القصر إزاء الوزارة ، دليل آخر على وجود صلة قوية بين ابن حليم والقصر هو استمراره فى الحكم فترة أطول من جميع الرؤساء الذين تعاقبوا فى عهد الملكية السابق إذ استمر حكمه من إبريل سنة ١٩٥٤ حتى مايو سنة ١٩٥٧ .

ولد مصطفى بن حليم بالإسكندرية حيث إستقرت أسرته فراراً من الإحتلال الإيطالى وتخرج من كلية الهندسة وصار من رجال الأعمال الذين لهم نشاط فى استثمار رؤوس الأموال بمصر وليبيا ، وفى أثناء وجوده بمصر تعرف ابن حليم على السيد إدريس عن طريق إبراهيم الشلحى وتوطدت الصلة بين الرجلين بعد ذلك ولعل هذا هو مايفسر لنا إختياره للرئاسة رغم حداثة سنه وكان ابن حليم قد شغل مناصب وزارية فى حكومة برقة الإقليمية منذ سنة ١٩٤٩ واختفى فترة عن الأدارة بسبب الشبهات التى

أثيرت حول تصرفاته المالية . أما إختياره لرئاسة الحكومة وهو فى تلك السن المبكرة فقد فسره البعض بأنه محاولة من الملك لتجنب الإحن الأسرية التى يتأثر بها الساسة القدامى ، والذى حدث هو أن تلك الإحن استمرت وأضيف عليها عامل جديد للتنافس وهو تطاحن أصحاب الأموال والطبقة البورجوازية الناشئة على إستغلال المشروعات العمرانية لصالحهم الشخصى وصار ابن حليم رئيس الوزراء مثلا واضحاً لسيطرة رجال الأعمال على الحكم وقد نقل إلى إدارة الدولة أساليب المساومات المعروفة بين رجال الأعمال . كما سنتبين ذلك فى طريقة مباحثاته مع الأمريكيين بصدد الإتفاقية الخاصة بالقواعد العسكرية ودخل أعضاء الأسرة المالكة فى خضم هذا التنافس على الحصول على عقود أعمال البناء أو شق الطرق والمنشئات المختلفة ، وإشتهر عبد الله عابد السنوسى بنشاط جم فى هذا الميدان وصارت له صلات خفية بإبن حليم وببعض الشركات الأجنبية مما أثار انتقاد بعض أفراد الأسرة الحاكمة أنفسهم فقد شن قاسم السنوسى على عبد الله عابد حملة بمناسبة إستضافته لأحد ( المليونيرات ) الإيطاليين وهو الكونت مارزوتو صاحب إقطاعية سابقة فى برقة وإعتبرت هذه الدعوة بمثابة إحياء للنفوذ الإيطالى ، فاحتج عبد الله عابد بأن الزيارة تمت بإسم الملك مما مس بهيبته وعرضه لإنتقادات شفوية .

. . .

كان السيد إدريس صالحا للزعامة الدينية ، ولعله لم ينتقل إلى دور القيادة السياسية إلا بعد تحالفه مع الإنجليز فى الحرب الأولى. فقد اكتسب بعد ذلك صفة الإمارة ، وفى الحرب الثانية خرج بلقب الملك نتيجة تحالفه جديد مع الإنجليز . كذلك يمكن القول أن الأسرة الصوفية تحولت بالتدريج إلى أسرة مالكة فلم تتوفر لها صفات العراقة التى تدعم النظام الملكى فى أوربا مثلا ، وسينتج عن ذلك وقوع المنافسات بين اعضاء

الأسرة بطريقة تشبه حياة البورجوازية عندما اشتغلت بالأموال ، فوجد من بينها من يريد التفرغ للأعمال وآخرون يريدون أن يقوموا بدور الطبقة المثقفة القيادية بينما ظل فريق آخر متمسكا بتقاليد البدو . وكان فرع أحمد الشريف يشعر بأنه استبعد بدون وجه حق عن المشاركة فى السلطة فاتجه بعض الشبان من هذا الفرع إلى الإتصال بالأحزاب السياسية العربية وأعجب بآرائها وعلى رأس هؤلاء محيى الدين أحمد السنوسى الذى درس فى القاهرة وبيروت ، وعندما عاد إلى ليبيا شعر بأن الملك يعيش بمعزل عن الشعب بل عن أسرته وأنه قد وقع تحت تأثير شخص مغامر طموح هو ابراهيم الشلحى الذى أراد أن يستغل النظام الملكى لخدمة مصالحه الخاصة . والشلحى جزائرى الأصل تعرف على السيد إدريس منذ أن تسلم السلطة من أحمد الشريف ووقع اتفاق الزويتينة سنة ١٩١٧ فقد سأل الأمير الجديد سلفة عن تابع أمين يساعده فى مهامه الجديدة فدله على ابراهيم الشلحى ، ومنذ ذلك الحين صار يقضى معه معظم وقته وخاصة اثناء الإقامة بمصر[١]. وبعد الإستقلال صار الشلحى يحكم البلاد تقريباً من وراء ستار حتى حقد عليه الكثيرون من افراد الأسرة المالكة وقرر محيى الدين السنوسى قتله وذكر أنه فعل ذلك بدوافع وطنية وقد نجح فى تنفيذ خطة يوم ٥ اكتوبر سنة ١٩٥٤ إذ خر الشلحى صريعا وهو يغادر مجلس الوزراء واعتبرت هذه الضربة موجهة ضد الملك ايضاً ، وبالتالى تهدد بالإخلال بالأمن العام فأعلنت الأحكام العرفية وعهد إلى حسين مازق بالإشراف على الأمن فى برقة ، وتقرر القبض على عدد من أعضاء الأسرة المالكة الذين أبدوا عطفاً على محيى الدين السنوسى ، كما وضع كثيرون منهم تحت الإقامة الجبرية ، وطلب ابراهيم

---

(١) أقر الملك بوجود صلات وثيقة مع هذا الشخص وذلك فى مذكراته الخاصة التى نشرت بمجلة الزمان الطرابلسية بعض فقراتها فى الاعداد من ٢٧ يناير سنة ١٩٠٥ إلى ١ فبراير من نفس العام .

السنوسى ، سفير ليبيا فى القاهرة حق اللجوء السياسى ولم ينتج من التنكيل إلا هؤلاء الذين تبرأوا من المسئول عن الحادث وعلى رأسهم عبد الله عابد وأخوته الذين انصرفوا إلى النشاط الإقتصادى وصارت الأعمال تعنيهم بالدرجة الأولى قبل شئون القصر والمنافسات الأسرية . وبلغ من تأثر الملك بالحادث أنه قرر الإنتقال عن بنى غازى ليعيش بعيداً عن تلك الإحن السياسية وفى نفس الوقت صدر الحكم بأعدام قاتل الشلحى ، وعندما استأنف المتهم الحكم أمام المحكمة العليا ووجه بقضاة بريطانيين أيدوا الحكم السابق حتى نفذ فيه فى فبراير سنة ١٩٥٥ .

تردد صدى الحادث على حياة الملك ورئيس الوزراء فى نفس الوقت ، فقد شعر ابن حليم بأنه فقد سنداً هاماً كان يغطى نشاطه المشبوه هو ووزراءه فى الأعمال التجارية واتصالاته المريبة بالشركات الأجنبية .

ويدل على هذا القلق كثرة التعديلات التى بلغت خمس مرات فى مدة تقل عن ثلاث سنوات .

أما بالنسبة للملك ، فقد بلغ به الحزن مبلغاً صار معه يفكر فى التخلى عن السلطة ، وراجت شائعات بأنه ينوى التنازل عن العرش لأخيه محمد الرضا وبعد وفاة هذا الأخير فتح موضوع وراثة العرش وماقد يثيره من مشكلات نظراً إلى عدم وجود وريث مباشر من أبناء الملك ولولا هذه الظروف مجتمعة مافكر ابن حليم فى تقديم اقتراح بتحويل النظام الملكى إلى جمهورى ، ومن الغريب أن السيد إدريس تقبل مبدئياً الإقتراح الذى يقضى ايضاً بأن يظل هو رئيساً للجمهورية مدى الحياة . وليس مألوفا فى البلاد الملكية الأخرى أن يقبل الملوك التحول إلى رؤساء جمهوريات . ويدل هذا التفكير على أن النظام الملكى طارىء على البلاد

وليس له جذور تاريخية تدعم وجوده كما هو الحال بالنسبة للدول الملكية التقليدية ، كما يدل من وجهة نظر المسئولين على عدم فهمهم لمعنى النظام الجمهورى ومغزاه . ومما لاشك فيه أن مصطفى بن حليم حينما قدم الإقتراح انما كان مدفوعا بالطموح الشخصى لأنه يفتح له فرصة لتولى رئاسة الجمهورية بعد وفاة السيد إدريس ، ذلك لأن الإقتراح يقضى بأن ينتخب ولاة الأقاليم الثلاثة الرئيس الذى يخلف السيد إدريس لمدة عشر سنوات .

واقترن مشروع الجمهورية بإلغاء النظام الفيدرالى وإقامة دولة موحدة تأخذ باللامركزية الإدارية . وفى يناير سنة ١٩٥٥ عقد اجتماع فى طبرق لبحث مشروع رئيس الوزراء ، ودعى بلت إلى إبداء رأيه ، فلم يؤيد إقامة نظام جمهورى لأن البلاد لم تتهيأ له بعد ، والواقع أنه لم يكن يتحدث إلا عن اتجاه رؤساء العشائر فى برقة الذين لم يرضوا فعلا عن الإقتراح حينما علموا به ؛ أما الفيدرالية فكانت مساوئها واضحة بحيث أيد بلت إلغاءها وقد بين ابن حليم فى مذكراته كيف أن إلغاء النظام الفيدرالى يوفر ثلاثة أرباع مليون جنيه فى النفقات الإدارية وهذا مبلغ كبير بالنسبة لميزانية ليبيا حينذاك ، ومع ذلك فقد اعترض على الإقتراح بعض زعماء برقة الذين قالوا أن الفيدرالية هى الأداة الوحيدة للمحافظة على وحدة البلاد ، هكذا تم الإتفاق على إغفال مشروع رئيس الوزراء بأكمله ورؤى البحث عن وسيلة جديدة لحل مشكلة الوراثة وهى تجربة الملك لزواج ثان فاقترن بإحدى بنات عائلة الوم المصرية من أعيان الصعيد السابقين وبعد ١٨ شهرا يئس الملك من نتيجة هذا الزواج فاستقر الرأى على تعيين حسن الرضا ولياً للعهد ، ولكن كان معروفاً لدى الكثيرين أن النظام الملكى لن يدوم بعد اختفاء السيد إدريس لأنه يقوم على أساس شخصى .

عاصر ابن حليم تقلبات سياسية خطيرة فى الوطن العربى وعلى رأسها أزمة العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ ووقف من هذه الأزمات موقفاً يتجافى مع الروح الوطنية فكان ذلك من أسباب ضعف مركزه . على أن ليبيا لم تشهد بعد تصاعد قوة الحركة الوطنية حتى يؤثر ذلك بدرجة كافية على مركز ابن حليم ، إنما تأثر مركزة بعوامل أخرى منها وجود معارضة مستمرة فى مجلس النواب واضطرار رئيس الوزراء إلى التدخل فى حرية الإنتخابات التى جرت سنة ١٩٥٥ حتى يضعف من قوة المعارضة فلم يدخل المجلس سوى عشرة أعضاء ممن يعارضون الإتجاه العام التقليدى المحافظ لسياسة الدولة الليبية ، لذلك نرى أن الصراع الشخصى فى ظل هذه الأنظمة يكون أقوى تأثيراً من المعارضة البرلمانية ، وقد تأثر مركز ابن حليم كما أشرنا بمقتل الشلحى ولم يكن البوصيرى الشحلى يكن نحو رئيس الوزراء نفس المشاعر التى كانت لأبيه . لقد صار البوصيرى من أبرز أعضاء الديوان الملكى قوة ، وكان طبيعيا أن يجد له فريقا جديدا من الأعيان الذين يتملقونه أكثر من رئيس الوزراء ، من هؤلاء مثلا صديق المنتصر السفير الليبى فى القاهرة . وقد حدث إن طلب السفير نقله لسفارة واشنجتن فاعترض ابن حليم لأنه سبق له أن أيد مظاهرات الطلبة الليبين فى القاهرة سنة ١٩٥٦ . وفى أثناء غياب رئيس الوزراء فى روما مايو سنة ١٩٥٧ صدر قرار بتعيين صديق المنتصر فى المنصب الذى تطلع إليه وفهم الرئيس أن هذا الإجراء ثم بتدبير الشلحى فقرر الأستقالة .

القسم الرابع

# العلاقات الخارجية

## ١ ـ معاهدة التحالف مع بريطانيا

منذ عودة إدريس إلى برقة وهو يعلن عن نيته فى التحالف مع بريطانيا ، بل أنه أبدى إستعدادا لكى يستعين بموظفين بريطانيين فى مختلف الدوائر ، وكان هذا الإتجاه يلقى تأييدا من أدريان بلت رئيس مجلس الوصاية ، قد ذكر فى تقريره السنوى سنة ١٩٥١ بأن ليبيا ليست هى الدولة المستقلة الوحيدة التى تحتاج إلى معونة أجنبية ، ولن يتحقق لها الأمن إلا فى نطاق الضمان الجماعى الذى أقرته الأمم المتحدة . ومن الممكن لليبيا أن تدخل فى اتفاقات من هذا النوع سواء مع جيرانها أو مع دول أخرى .

والشائع أن اتفاقات سرية تمت بين الحكومة السنوسية وبين كل من بريطانيا وفرنسا مقابل مساعدات مالية وذلك إبان تولى محمود المنتصر لرئاسة الحكومة المؤقتة . وما كاد الإستقلال يعلن حتى شرع أول سفير بريطانى فى الدولة الناشئة وهو المستشرق كيرك برايد فى التفاوض مع الحكومة الليبية ، واستخدم معرفته باللغة العربية للتقرب من الساسة المحافظين . ويروى مجيد خادورى أن كيرك برايد أخبره بأن المسائل المتعلقة ببرقة كانت تسوى مع الملك مباشرة بينما يتولى المنتصر التفاوض فى الأمور السياسية عـــلى المستوى الوطنى(١)

---

(١) Khaddouri: p 227.

ولم يكن من المتوقع من الجانب الليبي إثارة إعتراضات أساسية على مطالب بريطانيا العسكرية ، فإن بريطانيا كانت تتمتع بدون معاهدة بإمتيازات كثيرة حتى بعد إعلان الاستقلال ففي ١٩٥١/١٢/١٣ أي قبل إعلان الإستقلال بأيام ، تم اتفاق بواسطة إدريان بلت على أن تقدم بريطانيا نصف مليون جنيه للتعمير بالإضافة إلى تعهدها بضمان غطاء للعملة المتداولة ، وسد عجز الميزانية حتى مارس سنة ١٩٥٣ ، وأعطى هذا الإتفاق لبريطانيا مبرراً كي تمنح لمستشاريها الإشراف على مالية البلاد ، ولاحظت بعثة الأمم المتحدة لسنة ١٩٥٢ بصفة عامة كثرة الموظفين الإنجليز في برقة . وبقدر ما كانت تتاح للصحافة حرية النقد ، أخذت جريدة الدفاع الأهلية تهاجم تصرفات الحكومة الليبية التي خضعت للمستشارين الأجانب .

فلما بدأت المفاوضات من أجل المعاهدة عرض منصور قدارة وزير المالية استشارة خبراء قانونيين من البلاد العربية في صياغة المعاهدات . فأغري بمنصب السفير الليبي في لندن وتولى الملك بنفسه الإشراف على المباحثات التي جرت في جو ودي . لذلك لم تثر إلا بعض المشكلات الفرعية وتدور حول ثلاث نقاط .

الأولى تتعلق بطلب بريطانيا أن يكون لها ولحلفائها حق الاحتفاظ بقواعد عسكرية فاعترضت ليبيا على النص على الحلفاء ربما لكي لا تتقيد بالمطالب الفرنسية الإقليمية في فزان ولكن كان من المعروف أن الولايات المتحدة ستحصل حين تشاء على القواعد المطلوبة والظاهر أن بريطانيا وعدت حلفاءها بتمهيد الطريق بمعاهدة تحالف تعقدها هي أولا ثم تتوسط لفتح الباب أمام الدول الأخرى . (١)

---

(١) سامي حكيم حقيقة ليبيا ص١٠٥

أثار الليبيون نقطة اعتراض ثانية حول قيمة المساعدات المالية فقد رأى الوفد الليبي أنها ليست كافية إذ لا تزيد فى مجموعها عن خمسة ملايين فأدخل بند يشير إلى إمكان تعديل قيمة المساعدة فى خلال خمس سنوات ، أما المعاهدة نفسها فمدتها عشرون سنة وسنرى كيف أن بريطانيا ستطالب بعد مضى السنوات الخمس الأولى بتخفيض قيمة المساعدة وليس بزيادتها كما توقع الوفد الليبي عند صياغة النص الأول .

ودار موضع الخلاف الثالث حول حق العسكريين الإنجليز فى أن يخضعوا لقوانينهم الخاصة أثناء وجودهم فوق الأراضى الليبية ، فقد اعتبر الوفد الليبى هذا النص مناقضا لحق السيادة وانتهى الخلاف بحل وسط وهو أن تمارس ليبيا تشريعها على العسكريين البريطانيين خارج القواعد العسكرية . أما داخلها فتولى السلطات القضائية العسكرية البريطانية محاكمة الجنود وتطبيق قوانينها الخاصة عليهم .

وفى أثناء عقد تلك المحادثات أثيرت اعتراضات من خارج ليبيا ، فهاجم كل من عبد الرحمن عزام وبشير السعداوى رئيس الوزراء الليبى الحكومة الليبية لتساهلها فى الاستجابة للمطالب البريطانية وقد يتساءل المرء لماذا هاجم السعداوى مبدأ إنشاء القواعد العسكرية فى بلاده بينما سكت عن القواعد الأمريكية فى المملكة العربية السعودية ، وهو يعلل حينذاك مستشاراً لإبن سعود .

كذلك حاولت مصر أن تستعين بليبيا للضغط على بريطانيا أثناء إجراء مفاوضات الجلاء سنة ١٩٥٣ ، فطلبت تأجيل عقد المعاهدة كنوع من أنواع الضغط وذهبت إلى حد عرض تعويض مالى على الحكومة الليبية إن هى استجابت لرغبتها إلا أن محمود المنتصر تجاهل المساعى

المصرية متعللا بأن مصر لم تقدم ضمانات كافية للمساعدة المالية . ومن المعروف أن بريطانيا كانت حريصة على التعجيل بمعاهدة التحالف مع ليبيا مقدما حتى تجد بديلا عن قواعد قناة السويس . ولذلك فإن الضغط على بريطانيا من جهة ليبيا قد يكون سلاحا ذا حدين إلا إذا تم اتفاق تام بين الدول العربية على منع مبدأ إنشاء القواعد العسكرية وهو مالم يكن قائما .

بحثت المعاهدة أمام لجنة الشئون الخارجية فى مجلس النواب ، فلم تشأ أن تثير حولها اعتراضات قوية اللهجة لأن اللجنة صورة تعكس المجلس وهو نفسه نتاج مجتمع لم يعرف كيف يمارس الديموقراطية .

هكذا اكتفت بتقديم عدة ملاحظات ، مثلا أثارت موضوع تعديل المعاهدة ، وكيف أنه يتم باتفاق الطرفين والأولى أن يفتح الباب أمام كل طرف لكى يطلب التعديل بعد مضى مدة معينة وستنص المعاهدة بالفعل على إمكان تعديلها عند طلب أحد الطرفين بعد مضى عشر سنوات ، ثم أثارت اللجنة موضوع المادة الثالثة من الإتفاقية العسكرية وهى تفتح جميع الأراضى الليبية لتدريب الجنود البريطانيين دون تحديد أماكن معينة .

كذلك لم تنص الإتفاقية العسكرية على طريقة انتقال المنشئات عند إنتهاء المعاهدة والمطلوب هو النص على أن تؤول تلك المنشئات لليبيا دون تعويض .

ومما أخذ على المعاهدة أنها لم تنص على الجلاء فوراً عند نهاية العمل بها . ورأت اللجنة أن المادة ١٠ التى تسمح للقوات البريطانية بالمحافظة على الأمن فى بعض المناطق التى تقام فيها القواعد ماسة بالسيادة الليبية .

واعترضت اللجنة أيضاً على تقدم تقارير عن حسابات الحكومة للسلطة البريطانية وذلك مقابل المساعدات المالية . وفيما يخص تلك المساعدات أبارت اللجنة عدة ملاحظات . فاعضاء القواعد من الضرائب الجمركية يحرم ليبيا من بعض حقوقها فى مواردها الاقتصادية فضلا عن أنه أنتهاك للسيادة . فكان يجب زيادة التعويضات على الأقل مقابل تلك الاعفاءات كذلك فإن المعاهدة تنص على استخدام الطرق والمطارات المدنية دون تحديد وهذه الخدمات لابد أن يخصص لها مقابل إضافى .

ووافقت الحكومة عن مشروع المعاهدة بأنها تحمى استقلال ليبيا من الأخطار الخارجية وتكفل لها مساعدات مالية هى فى أشد الحاجة إليها . ثم أضاف رئيس الوزراء أن القوات البريطانية تستخدم الأراضى الليبية دون قيد منذ سنة ١٩٤٣ ، فالأفضل تحديد المناطق التى يمكن لهذه القوات استخدامها ولو أن المعاهدة تركت ثغرة فى هذا الشأن وكانت من بين الملاحظات التى أثارتها لجنة الشئون الخارجية وهى أن التسهيلات المنصوص عليها فى استخدام الطرق والمطارات والموانى لم تقيد بأماكن معينة . ومع ذلك أوصت لجنة الشئون الخارجية بالموافقة على المعاهدة فى نهاية الأمر . وتمت المصادقة فى ١٩٥٣/١٢/٧ .

ومعاهدة التحالف الليبية البريطانية هو صوت من تلك المعاهدات غير المتكافئة التى عقدت مع بعض البلدان العربية فى الثلاثينات فهى تنص على الدفاع المشترك ووضع الأراضى الليبية تحت تصرف القوات البريطانية فى حالة نشوب حرب أو التهديد بقيامها وبينما كانت هذه الدول العربية تسعى للتخلص من هذه المعاهدات إذا بليبيا تتقيد بها لمدة عشرين سنة ، وقد يقال أن الدولة التاسعة اضطرت إليها اضطرارا بسبب المساعدات المالية ، ولو كان هذا صحيحاً لانتفى غرضها بعد استثمار

موارد النفط الضخمة ، ولكن الحكومة السنوسية كانت ترى فى وجود هذه المعاهدة تأميناً لمركزها فى الداخل[١] هذا علما بأن بريطانيا أخذت منذ سنة ١٩٥٨ تسعى لتخفيض قيمة المساعدات المالية . التى حددت فى الفترة بخمسة ملايين جنيه خصص بعضها للمعونة الفنية وقسم آخر لسد عجز الميزانية وأخضعت مالية البلاد لرقابة المحاسبين الانجليز كشرط لتقديم المساعدة .

(١) أنظر نص المعاهدة .

Kpadiour Apandix. 4.

## ٢ — الاتفاقات العسكرية مع أمريكا

يرجع الوجود العسكرى للولايات المتحدة إلى أيام الحرب العالمية ، الثانية ، وكانت ليبيا فى ذلك الحين تعتبر من الناحية السياسية منطقة نفوذ بريطانية . لذلك صار الوجود الأمريكى مستمدا من الاتفاق مع بريطانيا ، وتشبه ليبيا فى ذلك الوضع أمارات الخليج العربى حيث كانت الولايات المتحدة تسلم لبريطانيا بالتفوق السياسى فلا تتصل بحكومات تلك الأمارات إلا عن طريق بريطانيا .

والظاهر أنه كان فى نية الولايات المتحدة إخلاء ليبيا من القواعد الأمريكية لولا استمرار الحرب الباردة مع الكتلة السوفيتية وتلميحات الاتحاد السوفيتى إلى رغبته فى الوصاية على ليبيا .

على أنه بعد الحصول على الاستقلال كان لابد من توقيع اتفاق مباشرة مع الحكومة الليبية . وبادر محمود المنتصر إلى منح جميع الإمتيازات العسكرية المطلوبة سواء فيما يخص الطيران أم الموانى أم الإعفاءات الجمركية . ولم تعرض هذه الاتفاقات المؤقته على البرلمان الليبى مما حدا بخليل القلال ، أحد المنافسين البارزين لشخص رئيس الوزراء ، أن يقدم استجوابا للحكومة حول هذا الموضوع . فأدعى محمود المنتصر بأن اتفاقا لم يتم بعد وأن المباحثات ستجرى بعد قليل لعقد اتفاقية عسكرية مع الولايات المتحدة ، وكان من المعروف أن هذه الأخيرة تقدم إلى ليبيا بعض المساعدات الاقتصادية ضمن برنامج النقطة الرابعة علاوة على معونة فنية أخرى .

ويبدو أن الاتفاقية الأمريكية تأخرت . إذ كان من المتفق عليه مع بريطانيا هو أن تنتهى هى أولا من تحديد علاقاتها مع ليبيا وعندما

شرع فى المباحثات أثيرت نفس موضوعات الخلاف التى ظهرت أثناء عقد معاهدة التحالف والصداقة مع بريطانيا ، هذا علما بأن الهدف بالنسبة للولايات المتحدة هو عقد اتفاقية عسكرية محضة لتنظيم استخدام القواعد الأمريكية على الأراضى الليبية ، بينما أن الأمر بالنسبة لبريطانيا هو معاهدة صداقة وتحالف ودفاع مشترك .

تم توقيع الاتفاقية العسكرية فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٤ وهى تنص على أن للولايات المتحدة حق انشاء قواعد فى هويلس قرب طرابلس ومطار فى الملاحة وقواعد ثانوية أخرى فى مسراته ودرنة وبنى غازى، وتمارس السلطات العسكرية الأمريكية اشراف تاما على السفن والطائرات المتجهة أو الخارجة من هذه القواعد . كما تتمتع هذه السلطات داخل القواعد باستقلالها فى شئون القضاء . وللولايات المتحدة أن تدخل إلى القاعدة من تشاء من رجالها العسكريين دون تدخل من السلطات الليبية ، وسيكشف النقاب بعد الثورة عن تسلل كثير من اليهود إلى القواعد الأمريكية فى ليبيا تحت حماية هذا النص . كذلك سيتوسع العسكريون الأمريكيون فى استخدام الرخصة التى تخولهم حق ادخال أمتعتهم الخاصة دون الخضوع للضرائب الجمركية ، إذ لوحظ كثرة المبيعات التى تسربت إلى ليبيا عن هذا الطريق . وفى مقابل هذه الامتيازات تدفع الولايات المتحدة ٧ مليون دولار فى السنة الأولى « تخصص للتنمية » و ٢٤ ألف طن من القمح ثم تحصل ليبيا على أربعة ملايين دولار سنويا لمدة ست سنوات ومليون جنيه خلال الفترة الثالثة من الاتفاقية وبذا يكون مجموع ما تحصل عليه من مبالغ طوال مدة الاتفاقية ٤٢ مليون جنيه ومدة الاتفاقية ١٨ سنة. لم تعرض الإتفاقية على الكونجرس إذا اعتبرت عملا تنفيذيا للقيادة العسكرية وليست لها صيغة المعاهدة السياسية . وقد وصفت فى الولايات المتحدة بأنها كسب استراتيجى هام ، إذ أن ليبيا حلقة اتصال

متوسطة بين حوض المتوسط والاتحاد السوفيتى وبين أفريقيا وأوربا ، كما أنها تحتوى على أماكن فسيحة وسماء صافية تصلح للتدريب على الطيران .

أما فى ليبيا فقد ووجه المشروع بمعارضة أشد من تلك التى أثيرت حول المعاهدة البريطانية ، وعند البعض كانت المساومات حول قيمة المساعدة هى الشغل الشاغل عند إثارة الاعتراضات ، وعلى هؤلاء أجاب رئيس الوزراء الذى قام برحلة إلى الولايات المتحدة بأن البلاد كانت فى قحط وبحاجة إلى القمح وأن وجود شريك فى القواعد العسكرية أفضل من أن تنفرد به دولة غربية واحدة وبردد ابن حليم بذلك نفس التفكير الذى راود نورى السعيد فى العراق حينما أراد أن يحل حلف بغداد محل المعاهدات الثنائية مع بريطانيا وقد أتيحت فرصة للتخفيف من حدة المعارضة عندما أغتيل إبراهيم الشلحى فانتقل الملك إدريس إلى طبرق وبرر ذلك لابن حليم نقل مقر الحكومة من بنى غازى إلى طرابلس فأرضى أربعة من الوزراء الطرابلسيين الذين كانوا غير منسجمين تمام الانسجام مع رئيس الوزراء .

أما المعارضة فى مجلس النواب فقد ضمت ستة عشر نائبا ، واستطاع هؤلاء أن يؤثروا على لجنة الشئون الخارجية فرفض خمسة أعضاء الاتفاقية مقابل صوتين وأثار النواب الخمسة مسألة الاستقلال القضائى وعدم تحديد طرق الموصلات التى تربط بين القواعد وبين مداخل البلاد ، كما إنتقدوا وجود القواعد قرب المناطق المأهولة بالسكان ولاسيما هويلس الواقعة قرب العاصمة . وخلافا للقواعد الدستورية قدمت الحكومة أولا إلى البرلمان تقرير النائبين المؤيدين فوافق عليه مجلسا البرلمان بأغلبية ساحقة ، وأدى عقد هذه الاتفاقية إلى احراج مركز صالح مسعـــود بويصير وكيل المجلس الذى تزعم حركة المعارضة، وقد حاول ابن حليم

أن يغريه بمنصب وزارى فلم يلن فى موقفه المعارض ، وسيضطر بعد قليل إلى مغادرة البلاد بعد أن فقد شخصية من الأسرة المالكة كانت تحمى تصرفاته فى السابق وهو أبو القاسم السنوسى الذى جر إسمه أثناء التحقيق فى مقتل الشلحى ، ويلاحظ أن الملك صادق على الإتفاقية فى نفس اليوم الذى تمت فيه موافقة البرلمان ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

لاشك أن ابن حليم لعب دوراً خاصا فى التمهيد لعقد هذه الإتفاقية ، فقد كان السفير الأمريكى جون استرارك شريكا له فى بعض أعمال المقاولات بليبيا ولذلك مضى فى سياسة التقارب من الولايات المتحدة ، فأعلن موافقته على مشروع أيزنهار مارس سنة ١٩٥٧ . وشجع ذلك على مجيء جيمس ريتشارد مبعوث الرئيس للدعاية لهذا المشرع فى ليبيا ، وقد وجد رئيس الوزراء فى هذا المشروع فرصة لزيادة المعونة وأعلن فى حفل استقبال المبعوث الأمريكى أن ليبيا لاتحب الشيوعية الدولية وهى تتفق فى ذلك مع موقف الشعب الأمريكى كما أن الدين الإسلامى يحول دون تقبل المبادىء الهدامة على أن رئيس الوزراء كان بحاجة إلى تبرير هذا الموقف فقال أن ليبيا تستطيع أن تبذل المساعى لتغيير سياسة الولايات المتحدة إزاء الجزائر وفلسطين . والذى تستنتجه من تصرفات ابن حليم كرجل من رجال الأعمال هو أنه مقتنع بأن بلاده أحوج إلى المعونة الإقتصادية منها إلى الإندفاع فى المطالب القومية المحضة . لذا اعتبر أنه قد حقق هدفا عاجلا حينما قررت الولايات المتحدة أثناء زيارة ثانية جيمس ريتشارد صرف سبعة ملايين من الدولارات للحكومة الليبية كما وعد مبعوث الرئيس الأمريكى بتوثيق التعاون الفنى فى مجالات الإذاعة والتعليم والزراعة والقوى الكهربائية مما يضع الإقتصاد الليبى فى نهاية الأمر تحت إشراف الولايات المتحدة . والراجح أن ابن حليم كان قد مهد قبيل استقالته لتوقيع اتفاقية عسكرية جديدة مع الولايات

المتحدة ولو أنها لم تتم إلا فى عهد خلفه عبد المجيد كعبار وذلك فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٧ وبموجب الإتفاقية الجديدة تقوم الولايات المتحدة بتدريب عدد من العسكريين الليبيين وتسليح الجيش الليبى الناشىء واشترطت الولايات المتحدة فرض رقابتها على استخدام هذه الأسلحة فلا يجوز أن تستعمل إلا لأمن الدولتين ، كما اشترطت تنسيق الرقابة على تجارة الدول التى تهدد أمن أحد الطرفين وهو قيد ليس له نظير بالنسبة للدول العربية الأخرى التى عقدت اتفاقيات عسكرية مع الولايات المتحدة. وكان مما من هذه الإتفاقية الجديدة هو منحة بأربعة ملايين من الدولارات سنة ١٩٥٩ وعشرة مليون فى العام التالى .

## ٣—تسوية مسألة فزان

استمرت فرنسا تحتل فزان بحكم الاتفاق المعقود بينها وبين بريطانيا ، فلما حل موعد استقلال ليبيا صار لزاما عليها أن تتعاقد مع الحكومة الليبية الجديدة ، فتم التوصل إلى اتفاقية مؤقتة تستمر فرنسا بمقتضاها فى احتلال فزان سنة أشهر قابلة للتجديد وتتعهد بسد العجز فى ميزانية المقاطعة وكان ظهور الدولة الليبية موضع انتقاد من العناصر اليمينية الفرنسيه التى لامت الحكومة فى مجلس النواب على تساهلها فى قيام هذه الدولة التى قد تؤثر على دفع الحركات الاستقلالية فى شمال افريقيا ، وكان رد موريس شومان وزير الخارجية أنذاك مبنيا على أساس أن فرنسا تحتفظ بفزان المتاخمة لمستعمراتها فى شمال افريقيا وأنها تقوم بإعانة تلك الولاية الفقيرة وقد أثارت هذه المحاولات سخط الوطنيين فى ليبيا واتخذ منها بويصير دليلا على مساوىء النظام الفيدرالى وكيف أنه جعل مقاطعة فقيرة مثل فزان غير قادرة على الفكاك من النفوذ الفرنسى ، ولذلك طالب بأن لاتقدم المساعدة الفرنسية إلا للحكومة الإتحادية . وحسب تصريحات ابن حليم فإن توقيع الاتفاقية مع الولايات المتحدة اعطى لحكومته وسيلة للضغط على فرنسا حتى تغير من وضع فزان الخاضع لإدارتها العسكرية . وهدد بأن الاتفاق الخاص بفزان لن يجدد بعد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٤ غير أن الحكومة الفرنسية كانت مشغولة فى ذلك الحين بمشكلات أوربية ملحة ولم يكن بوسع رئيس الوزراء الليبى أن يضع تهديده موضع التنفيذ ، فأنتظر حتى ١٠ اغسطس سنة ١٩٥٥ حينما تم التوصل إلى معاهدة صداقة دائمة ، وبمقتضى المعاهدة تتشاور الدولتان فى شئون الدفاع عن ليبيا ، وحسب المادة ٥ فإنه فى حالة حرب أو تهديد بخطر حرب فى إفريقيا شمال خط الأستواء تتشاور الدولتان

لتنسيق خططها لمواجهة هذه الأخطار ، وبجلو فرنسا عن فزان فى خلال ١٢ شهرا غير أنها تستطيع استخدام الطرق المارة بها للأغراض العسكرية أو المدنية بعد إشعار السلطات الليبية ،كما تتولى فرنسا تقديم الفنين اللازمين لمطارات غات وقدامس ، وفى مذكرة منفصلة ستنص الحكومة الليبية على أن هؤلاء الفنيين يجب أن يعتبروا موظفين لدى الحكومة الليبية وتكون مدة التقيد بهذا الشرط سنتين قابليتين للتجديد ونصت المعاهدة على حسن الجدار بين أراضى الدولتين ، ولكن بعد تعديل طفيف فى الخرائط لصالح تشاد المستعمرة الفرنسية المجاورة لليبيا جنوباً، وكان بعض النواب الفرنسيين قد طالبوا بضم غات وقدامس ولم تجد فرنسا ضرورة لتوريط نفسها فى هذا الإشكال وكانت تطمع فى أن تجد حكومة ليبية غير متحمسة على الأقل لتأييد الثورة الجزائرية . لذلك كان من بين شروط الأتفاقية إلا يقوم أحد الطرفين بأضرار مصالح الطرف الآخر فى المجالات الدولية . وتضمنت المعاهدة النص على التعاون الثقافى وتدريس اللغة الفرنسية فى المعاهد العليا ، رتعهدت فرنسا بتقديم معونة أولية تقدر ب ١١٠ مليون فرنك ترفع إلى ٣٦٠ مليون فى العام التالى على أن تخصص هذه المعونة لولاية فزان وتعرضت هذه الأتفاقية بدورها لإنتقاد بعض النواب الوطنيين ولاسيما ماتضمنته من تنازلات عن بعض الأراضى الوطنية فى الأطراف الجنوبية الغربية وأشيع أن إبن حليم قبض مبلغاً من المال لتسهيل هذه التنازلات ، ومن الواضح أن المفاوضات التى بدأت من أجل تسوية مسألة فزان انتهت بعقد معاهدة صداقة وتحالف تؤكد اتجاه ليبيا نحو المعسكر الغربى .

## ٤ — قضية الأملاك الايطالية

لما يئست ايطاليا من أن تحتفظ بشكل مامن النفوذ السياسى صارت حريصة على أن تستبقى العلاقات الإقتصادية على أوسع نطاق مع ليبيا ، وذلك باستمرار بعض الشركات التى كانت تعمل فى المستعمرة السابقة فى استثماراتها النافعة ، ولعل موقع ليبيا ، والصلات الثقافية التى نشأت فى العهد الإستعمارى كانت من العوامل التى تسهل لهذه الشركات إمكانيات العمـــل .

غير أن مسألة الأملاك الإيطالية التى نشأت فى العهد الإستعمارى كانت تقف عقبة فى سبيل أنشاء علاقات اقتصادية عادية فقد وضعت هذه الأملاك تحت الحراسة أثناء الأحتلال البريطانى . وكان موظفون من الإنجليز هم الذين يشرفون عليها ، ولما أبدت الجالية الإيطالية روح التعاون مع سلطات الأحتلال ، تحول نظام الحراسة إلى وصاية بحيث يستمر الإيطاليون فى إدارة املاكهم تحت اشراف أعلى من السلطات البريطانية .

ومن المعروف أن قسما كبيراً من هذه الأملاك تم الاستيلاء عليه بطرق غير شرعية وخاصة أثناء عمليات الأخضاع . وفى برقة صودرت مساحات كبيرة من الأملاك الزراعية فصار من المتوقع أن تعمد ليبيا إلى أسترداد هذه الأملاك بمجرد الحصول على الاستقلال وشغل بلت أثناء فترة الوصاية بهذا الموضوع وقدم تقريرا إلى الجمعية العامة ذكر فيه أن الأوضاع الاقتصادية لن تستقر فى البلاد بدون تسوية الإملاك الإيطالية . واتخذت الجمعية العامة قرارا فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ تسترد ليبيا بمقتضاه الممتلكات المنقولة وغير المنقولة التى استولت

عليها أيطاليا وأعتبرتها ملكا للدولة أو للحزب الفاشستى ، كما ينطبق القرار على الأوقاف الإسلامية التى ضمت إلى إشراف الدولة الإيطالية ولا تدفع ليبيا تعويضا عن هذه الممتلكات ، وتحتفظ الحكومة الإيطالية ببعض الممتلكات اللازمة للخدمات القنصلية أو الدبلوماسية أو لرعاية المدارس التى يحتاجها أبناء الجالية الإيطالية فى ليبيا . وتحترم ليبيا ممتلكات الأفراد الخاصة بشرط أن يكونوا قد حصلوا عليها بطرق شرعية وينطبق ذلك على الشركات المكونه برأسمال خاص شريطة أن يكون مقر هذه الشركة فى ليبيا أو فى أيطاليا ، وللايطاليين حق بيع تلك الممتلكات .

ولما كان النص القائل بشرعية الإستيلاء يحتمل كثيرا من التأويلات فقد تضمن قرار الجمعية العامة تكوين محكمة للنظر فى هذه القضايا .

شرعت حكومة برقة الإقليمية فى إعادة الإملاك الزراعية إلى أصحابها بينما اتخذت سلطات الاحتلال فى طرابلس موقفا مختلفا ، فبدون وجه حق تفاوضت هذه السلطات مع الإيطاليين فى طرابلس لأقرار ملكياتهم وكان مايزال بالإقليم نحو خمسين ألف يمتلك بعضهم أراض زراعية تبلغ مساحتها نحو مائة ألف هكتار . وفسرت السلطات البريطانية قرار الجمعية العامة بحيث تشمل الأملاك الخاصة ما كانت تمتلكه هيئات شبه حكومية فلا يجوز ليبيا استرجاعها دون تعويض . ومن أمثال هذه الهيئات شبة الحكومية الشركات الكبرى التى كانت تشرف عليها الدولة مثل شركة التـــأمين الزراعى وشركة الاستعمار الوطنية « أتى » وشركة التبغ . ويمكن القول أن هذه الهيئات كانت تضم الجزء الأكبر من الممتلكات الإيطالية فى ليبيا ، ولذلك فإن هذا الإجراء كان من شأنه أن يفوت على ليبيا تحصيل معظم حقوقها

بعد استقلال . ولهذا السبب لم تسلم أول حكومة ليبية ـ رغم ميولها الإيطالية ـ بهذه الإجراءات . بل على العكس قدمت حكومة المنتصر طلبا بتعويضات متنوعه يؤخذ بعضها كنوع من تعويض الحرب باعتبار أن ليبيا كانت ضحية العدوان الإيطالى والألمانى ، والبعض الآخر يكون تعويضا عن الممتلكات المصادرة فى سنة ١٩٢٥ التى يمكن القول أن أيطاليا نفسها اعترفت بعدم شرعية الاستيلاء عليها حينما قررت فى سنة ١٩٢٦ دفع أثمان بخسة لأراضى المجاهدين المصادرة .

كذلك طالبت ليبيا بتعويض عن الآثار التى نقلت إلى متحف نابولى سنة ١٩٣٦ أو استردادها عينا وقدرت قيمة هذه التعويضات المختلفة بـ ١٣ مليون جنيه

توقفت المفاوضات عند هذا الحد ولم تستأنف إلا فى سنة ١٩٥٥ ، وكانت المعارضة الوطنية تراقب بعين القلق هذه المفاوضات ، فطلبت استجواب الحكومة عن مصير هذه الممتلكات ألا أنها رفضت فتح باب المناقشة بحجة أن المفاوضات جارية ، وكانت الحكومة الايطالية قد دعت فى سنة ١٩٥٩ على ساحلى وزير الخارجية الليبية إلى روما لا تمام المرحلة الأخيرة من سلسلة المفاوضات الطويلة وتوصل الطرفان بالفعل إلى عقد تسوية فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ وهى اتفاقية مطولة وبها عدة ملاحق وتنص الاتفاقية على مايلى [١]

أن تؤول إلى الحكومة الليبين كافة الحقوق فى الأملاك الإيطالية العامة والأملاك غير القابلة للتصرف وحسمت الاتفاقية الخلاف السابق حول الأملاك شبه الحكومية التابعة لمؤسسات مستقلة كونتها الدولة

---

(١) أنظر ملخص الاتفاقيه : حقيقة ليبيا ص ٢٧٠ وما بعدها .

أو انتزعت على غرار أملاك الدولة التى تستردها الحكومة الليبية دون تعويض .

وتحتفظ الحكومة الإيطالية ببعض الممتلكات اللازمة لسفارتها وقنصلياتها ومدارسها وقد حددت هذه الأملاك فى مدينة طرابلس وبعض الأرض الزراعية وبموجب المادة ٩ تتعهد الحكومة الليبية باحترام حقوق الرعايا الإيطاليين فى ليبيا وأملاكهم التى حصلوا عليها نتيجة التصرفات الصادرة من الأدارة الإيطالية قبل قيام الدولة الليبية وتبقى جميع الأمتيازات الزراعية وإمتيازات البناء التى منحتها من قبل الحكومة الإيطالية .

وفى المادة ١٠ وافقت الحكومة الليبية على أن تمنح الإيطاليين سندات الملكية من المزارع التى منحتهم إياها مؤسسة تعمير ليبيا والمؤسسة الوطنية للضمان الإجتماعى وعددها ١٣٦٣ مزرعة ، غير مزارع أخرى تمنح للجمعيات التعاونية القائمة فى هذه المجموعات الزراعية .

ولم تسمح الأتفاقية للرعاية الإيطاليين بحق بيع ممتلكاتهم فحسب ، بل بحرية نقل الأموال الناتجة عن هذا البيع إلى إيطاليا فى حدود ٣٠٠ الف جنيه سنويا معفاة من رسوم التصدير وفى مقابل ذلك تدفع إيطاليا ٢٫٧٥٠٫٠٠٠ جنيه إلى الدولة الليبية ساهمة منها فى إعادة بناء الأقتصاد الليبى يدفع منها مليون جنيه نقداً وتشترى الحكومة الليبية باقى المبلغ منتجات صناعية إيطاليا .

وفى الكتب المتبادلة بين الحكومتين الليبية والإيطالية تعهدت ليبيا بمنح الرعايا الإيطاليين حريه ممارسة حقوق الملكية فى برقة بينما تعهدت إيطاليا بإعادة القطع الأثرية التى سبق أن نقلتها من ليبيا إلى إيطاليا بعد عام ١٩٤٠ .

وبالاتفاقية ملحق خاص بالتعاون الفنى أقر بالنظر فى الإرتباطات التجارية والإقتصادية التى تمت فى عهد الحكم الإيطالى وتضمن تعهدا بدفع تعويضات ومعاشات الليبين الذين تعاونوا مع الإدارة الإيطالية أثناء العهد الأستعمارى كذلك اشتملت الأتفاقية على ملحق لتسهيل الملاحة وآخر يتعلق بالشئون الثقافية .

ولما كان الشعور الشعبى مايزال متأثرا بفظائع العهد الإستعمارى ؛ فأنه لم يكن من السهل على حكومة ابن حليم الحصول على موافقة البرلمان دون إثارة المظاهرات المعادية سيما وأن الأتفاقية تضمنت إمتيازات متنوعة وراعت إلى حد كبير حقوق الأفراد فى ممتلكاتهم السابقة وخفضت التعويض الذى كانت قد طالبت به الحكومة السابقة من ١٣ إلى ٢¾ مليون لذلك رأت أن تجرى المناقشات فى البرلمان فى جلسات مغلقة إلى أن تمت المصادقة على الأتفاقية وملحقاتها فى ٣٠ مارس سنة ١٩٥٧ .

## (ه) العلاقات العربية

كان الألتحقاق بالجامعة العربية هدفا رئيسيا من أهداف الأحزاب الوطنية ، لذلك فإن تردد الحكومة الليبية فى طلب الإنضمام إلى الجامعة عند الإستقلال يحتاج إلى تفسير والجواب هو أن مساندة عبد الرحمن عزام لبشير السعداوى خلق نوعا من العداء الشخصى بين الملك إدريس وبين أمين عام الجامعة . واحتلت هذه الخلافات الشخصية الأولوية على مبادىء السياسة العامة التى أرتبطت بها الهيئات الوطنية الليبية على أن إنهاء خدمة الامين العام فى أواخر سنة ١٩٥٢ قد فتح الباب لانضمام ليبيا إلى الجامعة العربية وظل نشاط ليبيا فى الجامعة محدودا طوال العهد الملكى تقريبا ؛ وقد يكون هناك مبرر خلال السنوات الاولى لضعف هذا النشاط فليبيا دولة ناشئة ليست لديها إمكانيات إقتصادية كما أنها تفتقد الخبرات وعدد سكانها لا يزيد عن المليون إلا أنها كثيرا ما جرت إلى الاحداث جرا دون رغبة من المسئولين فيها ، فمثلا كانت الاراضى الليبية هى المعبر الطبيعى للمساعدات التى تقدمها الحكومة المصرية للثوار الجزائريين

وقد فوتح ابن حليم فى هذا الأمر أثناء زيارته للقاهرة فى نوفمبر سنة ١٩٥٤ فقال أنه لابد من أخذ رأى الملك فى هذه القضية الشائكة ، وبدون تحمس وافق الملك على نقل الإمدادات عبر الأراضى الليبية شريطة إلا تنشأ فيها مخازن أو مرابط فيها الثوار بصورة دائمة وتعللت الحكومة الليبية بأن المفاوضات مازالت جارية مع فرنسا بشأن فزان والمصلحة تقضى بتسوية هذه القضية فى أقرب وقت .

وفيما يخص الخلاف الحاد الذى نشأ بين الدول العربية حول حلف بغداد ترددت الحكومة الليبية فى أن تميل إلى أحد طرفى النزاع ، وكانت تحسب حساب مصر ، جارتها الكبرى وإلا فإن معاهدة التحالف مع

بريطانيا ثم الإتفاقية العسكرية مع الولايات المتحدة كانتا تربطان ليبيا بعجلة الغرب بصورة لا تقل عما يؤدى إليه الأرتباط بحلف بغداد ، لذلك لاذت الحكومة الليبية بالصمت إلى أن إضطرت إلى إتخاذ موقف عند اجتماع رؤساء حكومات الدول العربية بالقاهرة يناير سنة ١٩٥٥ فراعاة لرغبة الحكومة المصرية قرر مندوب ليبيا أن ينضم إلى الصفوف التى تؤيد تقوية الضمان الجماعى العربى بدلا من حلف بغداد .

وعند عودته إلى بلاده دافع ابن حليم عن حرية العراق فى إقامة الحلف مع تركيا فذكر أن الدولتين متجاورتان وأن موقعها قريبا من الأتحاد السوفيتى يبرر لهما تنسيق سياستها الدفاعية ، ومن الأفضل عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى .

على أن الحكومة الليبية لم تستطيع أن تعيش بمعزل عن الأحداث العربية المتوالية وخاصة إزاء العدوان الثلاثى على مصر وسنعود إلى ذكر هذه النقطة بعد قليل . فإذا ماتابعنا الأزمات التى شهدها العالم العربى سنة ١٩٥٨ نلاحظ أولا ميل ليبيا إلى الوقوف موقف الحياد فى الخلاف الذى نشأ بين الجمهورية العربية المتحدة بعيد إقامة الوحدة وبين لبنان ، ولكنها فى هذه المرة خرجت عن حيادها السلبى ودعت مجلس الجامعة العربية إلى الأنعقاد فى بنى غازى وتبنت ليبيا إقتراحا يدعو إلى سحب لبنان شكواه وحث الاطراف المتنازعة على التوقف عن تسليح الجماعات غير الرسمية ومن المعروف أن تلك الوساطة لم تثمر ولم ترض أحداً من الاطراف فى هذه القضية .

ولم تلبث ثورة العراق ضد النظام الملكى أن وقعت فى ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ فأهاجت مشاعر الملك إدريس الذى أعلن الحداد لمدة أسبوعين ، وظل يمتنع عن الاعتراف بالنظام الجمهورى بعد أن إعترفت به معظم الدول العربية وتحت ضغط من الرأى العام ومن الاوساط العربية المختلفة

قبل الملك الاعتراف بشرط ألا ترسل الجمهورية سفيراً جديداً واستبقى سفير العراق عبد المنعم الجيلانى الذى كان يمثل الملك فيصل .

وإذا كانت الحكومة الليبية قد بررت سلبيتها فى القضايا الوطنية العربية بأنها تريد تجنب الخلافات والانقسامات الداخلية بين الحكومات العربية ، فقد كان من غير المعقول أن تطبق هذا المبدأ فى القضية الفلسطينية ، ومع ذلك فليس تهاونا غير مألوف فى بداية عهد ليبيا من الاستقلال إزاء قضية فلسطين ، ولا يوجه النقد إلى الحكومة الليبية لأنها تسامحت مع اليهود المقيمين فيها ، فهذا أمر لا يتصل بقضية فلسطين ومع ذلك فإن صلة يهود ليبيا بالحركة الصهيونية كان ينبغى على الاقل أن يؤخذ فى الاعتبار ، وفى فترة الوصاية كان لليهود ممثل عن الأقليات فى المجلس الاستشارى ، لكن بعد الحصول على الاستقلال لم يشترك اليهود فى أى نشاط سياسى ، إلا أن أعمالهم ظلت مزدهرة ، ثم تجاوزوا ذلك إلى حد إفساد سياسة مقاطعة اسرائيل التى كان على ليبيا أن تطبقها وكثيراً ما أشارت جريدة الدفاع إلى تنقل اليهود بين ليبيا وإيطاليا وتهريب البضائع عن هذا الطريق ، بل أن بعضهم كان يذهب إلى إسرائيل مارا بإيطاليا ثم يعود بنفس الطريق الى ليبيا لمزاولة أعماله بكل حرية ولم تشرع ليبيا فى إقامة أجهزة المقاطعة للبضائع الإسرائيلية إلا فى مارس سنة ١٩٥٦ ، وحتى بعد اقامة هذه الأجهزة لم تنفذ سياسة المقاطعة بدقة منذ ذلك التاريخ، فقد تسربت بضائع إسرائيلية على سفينة أمريكية فى سنة ١٩٥٩ ، كما دخل جواسيس من الإسرائيليين الى مطار الملاحة الإمريكى وعلى هذا النحو تمكن أحد أعضاء الكنيست الاسرائيلى من النزول فى الأراضى الليبية والاتصال بأعضاء الجالية اليهودية هناك سنة ١٩٥٤ .

وكان أبناء الطائفة اليهودية يبلغون نحو ٥٠ ألفا يعيش معظمهم فى مدينة طرابلس وقد أنشئوا نادياً يعرف باسم نادى المكابيين ،واستجوبت

الحكومة أثناء حكم ساقزلى حول هذا النادى فصرح بأن الجالية اليهودية حق إنشاء النوادى الرياضية والثقافية ، ولكن هذا الجواب لم يقنع النواب فاعتذر فى نهاية الأمر بأن المجلس لا يمكنه طلب إغلاق النادى لأن ذلك من اختصاص حكومة الولاية وهكذا ظلت الحكومة الليبية تغطى نشاط هذا النادى الذى لابد وأن يكون قد تحول إلى أداة للتجسس حتى حاول أحد النواب الإسرائيليين النزول إلى طرابلس فلما منعته السلطات تمكن من التسرب إلى البلاد واجتمع فى نادى المكابيين بزعماء الجالية اليهودية ، وبعد أن كشفت صحيفة الجهاد عن الحادث اضطرت الحكومة إلى اقفاله ومن الراجح أن المسئولين فى الحكومات المتعاقبة كانوا يساهمون مع الجالية اليهودية فى كثير من ألوان النشاط الإقتصادى ، وهذا مايفسر لنا تجاهلهم للقضية الفلسطينية ، ولا يتمثل هذا التجاهل فى إغماض العين عن نشاط اليهود داخل ليبيا بل امتد إلى قضايا أخرى من ذلك مثلا مشروع توطين اللاجئين ، فقد أخذ على الحكومة الليبية أنها قبلت مشروعا لوكالة غوث اللاجئين يقضى بتوطين عدد منهم فى ليبيا على أن تتحمل الوكالة نفقات هذا التوطين التى قدرت بمليون جنيه ، ولما استجوبت الحكومة عن هذا الموقف الذى يتنافى مع السياسة العربية العامة التى تعارض توطين اللاجئين فى أراضيها حفاظا على الكيان الفلسطينى ، بنت ردها على أساس أن المشروع لا يكلف ليبيا شيئاً ، ومرة أخرى اختفت تحت ستار النظام الفيدرالى وأدعت أن حكومات الولايات هى المختصة بعقد الإتفاقات مع وكالة غوث اللاجئين ، ثم اعترض النواب على موقف الحكومة الليبية التى لم تشأ أن تتحمل نصيبها الضئيل فى إقامة حرس حدود أردنى فى سنة ١٩٥٥ . وكانت مساهمة ليبيا فى الأعباء التى تفرضها عضويتها فى الجامعة العربية ضئيلة جداً قبل ظهور البترول فلم يزد نصيبها عن عشرة آلاف جنيه فيما يخص الحرس الأردنى ، ومع ذلك طلبت الحكومة الليبية تخفيض المبلغ .

والخلاصة هو أن تجاهل النظام السابق لقضية فلسطين صار من أشد المآخذ التى وجهت ضده ، ولم يكن غريبا بعد ذلك أن يكون الدفاع عن هذه القضية سببا من أسباب قيام الثورة الليبية .

* * *

رغم الخلاف الكبير بين السياستين المصرية والليبية فى الشئون الخارجية منذ سنة ١٩٥٥ ، فإن الحكومات الليبية المتعاقبة كانت تدرك أن بلادها لا تستطيع الاستغناء عن التعاون مع شقيقتها الكبرى . ومن الواضح أن هذه الاختلافات إنما ترجع إلى اتباع مصر لمبدأ الحياد بينما مالت السياسة الليبية إلى التعاون مع الغرب بدافع الحاجة إلى المعونات الاقتصادية قبل ظهور البترول ، ولم تخلف مسألة استبعاد القضاة المصريين من المحكمة العليا وراءها أثراً يذكر وإنما تعرضت العلاقات بين البلدين لأخطر أزمة بمناسبة العدوان الثلاثى . لقد صرح ابن حليم بتأييده لقرار تأميم القناة ولم يكن بوسعه أن يفعل غير ذلك ، والمحك الذى يمكن اختياره للحكم على موقف الحكومة الليبية آنذاك إنما يستنتج من موقفها بعد وقوع العدوان ، فقد كانت هناك أولا مسألة استخدام القوعد البريطانية ، وتحت ضغط شعبى اضطر رئيس الوزراء إلى أن يسأل السفير البريطانى عن حقيقة هذا الموضوع فأجاب بأن القواعد لم تستخدم ولكن لا تمتلك الحكومة الليبية أن تحصل على تصريح مكتوب بعدم استخدامها ، واعتبرت الحكومة الليبية هذا الرد كافيا ورجت السفير البريطانى أن يأمر الجنود بإلزام الثكنات تجنبا لإثارة مشاعر الجماهير وفى نفس الوقت شددت الرقابة على نشاط الملحق العسكرى المصرى ، وذلك بعد أن لاحظت تجمهر الشعب حول السفارة تعبيراً عن شعوره بالتضامن مع مصر ثم أدعت الحكومة الليبية فى ذلك الوقت بأن الملحق العسكرى يوزع الأسلحة على المواطنين لإحداث ثورة داخلية ،

ولم يكن خافيا على الحكومة الليبية وجود أسلحة بالسفارة المصرية لأنها اعتادت أن تودع هناك الأسلحة المرسلة إلى الثوار الجزائريين ، ومع ذلك طلب ابن حليم إلى الحكومة المصرية استدعاء الملحق العسكرى ، فلم تستجب إلى طلب إبعاده ولم يكن هذا إجراء مناسبا فى أعقاب العدوان.

على أن هذه الأزمة السياسية لم تحل دون تطبيق الإتفاقات الاقتصادية والثقافية التى تم عقدها قبل العدوان ، وبمقتضى الإتفاقية الأولى كانت ليبيا تزود مصر برؤوس الماشية مقابل المنتجات الصناعية المصرية ، كذلك استمرت مصر تزود ليبيا بما تحتاجه من مدرسين كما أنها حملت العبء الأكبر لإقامة جامعة بنى غازى التى افتتحت فى يناير سنة ١٩٥٧ .

جرى التعاون بين مصر وليبيا بحكم الجوار وإمكانيات الدولة الأولى تقديم المعونات الفنية التى لا تستطيع الدول الغربية أن تتكفل بها مثل شئون التعليم أو إقامة جامعة وطنية ، وعلى العكس توثقت العلاقات مع تونس بحكم الجوار والإتفاق على السياسة الخارجية الميالة للغرب وهما تختلفان فى ذلك مع إتجاه السياسة المصرية .

ومنذ أن أعلن استقلال تونس ابدى بورقيبة نيته لتوثيق الروابط مع الدول الغربية وحينما كانت تتأزم العلاقات مع فرنسا ، وقد حدث ذلك أكثر من مرة ، كانت الحكومة التونسية تسعى إلى إيجاد نوع من التوازن وذلك بالإعتماد على الدول الأنجلو سكسونية وخاصة الولايات المتحدة ، وقد لمسنا مظاهر هذا التفكير عند ساسة ليبيا الذين لم يشاءوا هم أيضاً أن يقيموا توازنا فى السياسة الخارجية بين الكتلتين الشرقية والغربية كوسيلة لتدعيم الإستقلال، وعند حصول تونس على الإستقلال فى سنة ١٩٥٦ لم تكن ليبيا تساهم فى بناء المغرب الكبير ، وبالتالى لا يمكن القول أن معاهدة الصداقة وحسن الجوار التى عقدت بينها وبين تونس

تشكل خطوة فى سبيل هذا الإتجاه أو فى تدعيم حركة الوحدة العربية بالرغم مما قيل من أن هذه المعاهدة يجب أن تكون نموذجا للدول العربية المتجاورة . ذلك لأن العامل الرئيسى الذى دفع بالقطرين إلى عقد المعاهدة هو أحساسها بالإتفاق على نوع السياسه الخارجيه الميالة للغرب ، كما أن ليبيا ساعدت تونس فى إبعاد عناصر المعارضه التى كانت تميل إلى سياسه الحياد فلم تسمح لصالح بن يوسف بالإقامة فى أراضيها ولو أنها فعلت غير ذلك لعرضت حكم بورقيبة لخطر كبير .

عقدت معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين القطرين فى ٥ مايو سنة ١٩٥٧ ونصت على تنسيق السياسه الخارجيه والتعاون المستمر لتأمين استقلال القطرين ويتشاور الطرفان لبحث العلاقات مع الدول الشقيقة ومع الكتلتين الشرقية والغربية ، وإذا تعرض أحدهما لهجوم اعتبر موجها ضد الطرف الآخر ، ولذا عليه أن يبادر بتقديم المعونات الممكنة ، وأشتملت الإتفاقية أيضاً على تدعيم التعاون فى الشئون الاقتصادية والثقافية وتسهيل شروط أقامة رعايا كل طرف لدى الطرف الآخر علما بوجود عـدد كبير من أبناء تونس فى الأراضى الليبية .

وقد قيل بعد توقيع المعاهدة إنها نموذج لإجتذاب دول أخرى ، إلا أنها لم تترك أثراً لا فى بناء المغرب الكبير أو فى حركة الوحدة العربية، ولم يلبث بورقيبة أن انصرف عن تحمسة السابق لفكرة المغرب الكبير حينما ظهر طرف ثالث أقدر على زعامة الحركة يتمثل فى حكومة الجزائر الثورية .

« خلاصة »

لقد سيطرت على ليبيا فى السنوات الأولى فئات لاتتأثر بالمثل القومية ، فالأسرة السنوسية هى طراز من الزعامات التقليدية والساسة الآخرون أنما يمثلون أبناء العشائر أو رجال الأعمال وفى كلتا الحالتين ترجح كفة المصالح الخاصة على المثل السياسية والقومية ، ومنطق هذه الفئات هو أن المساعدات الإقتصادية لها الأولوية على المثل المجردة ، ولكن بعد تعاظم ثروة النفط ستزول هذه الحجة ويتحرج مركز تلك العناصر المحافظة .

وفى المجال الدولى كان ينظر إلى ليبيا على أنها إحدى الدول الدائرة فى فلك الغرب ، لذلك حينما طلبت الانضمام إلى الأمم المتحدة اعترض الاتحاد السوفيتى على عضويتها ووضعها فى قائمة تضم ثلاثة عشر دولة من هذا الطراز ، ولم يستمع إلى حجة باكستان من أنه يجب استثناء ليبيا من القائمة لأن الأمم المتحدة هى التى إنشأتها ونصت فى قرار استقلالها على إلحاقها بالمنظمة الدولية ، وهكذا انتظرت ليبيا مع بقية اعضاء القائمة حتى تمت المساومة سنة ١٩٥٥ على إلحاق بعض الدول الشيوعية بالأمم المتحدة مقابل ضم هذه الدول الثلاثة عشر .

وقبل إلتحاق ليبيا بالمنظمة الدولية ببضعة أشهر تم إنشاء علاقات دبلوماسية بينها وبين الاتحاد السوفيتى فى أوائل سنة ١٩٥٥ ، ومع أن إنشاء العلاقات قد تم وسط شعور بالتردد فإن العناصر المحافظة إستاءت لمجرد قيام هذه العلاقات ولا غرو فإن كثيرا من الدول الصغيرة الدائرة فى فلك الغرب كانت تبدو ملكية أكثر من الملك فتمتنع عن أقامة علاقات دبلوماسية مع الكتلة الشيوعية فى الوقت الذى تمارس فيه الدول الغربية الكبرى مختلف أنواع العلاقات السياسة والاقتصادية مع هذه الكتلة . وبينما كان أول سفير سوفيتى يقدم أوراق اعتماده لم ينس ابن

حليم أن يذكر بأن بلاده لا تسمح بالنشاط الشيوعى فأجاب السفير بأن الاتحاد السوفيتى لا يرغب فى تصدير الشيوعية إلى الخارج .

ولاشك أن العدوان الثلاثى على مصر قد عرض العلاقات الليبية البريطانية لأزمة كانت الحكومة الليبية ترغب فى تجنبها ، وتحت تأثير الضغط الشعبى اضطر ابن حليم إلى أن يعلن فى ١١ نوفمبر نيته عن إجراء المباحثات لتعديل معاهدة التحالف مع بريطانيا ، وكان ينوى مقدما أن يترك العاصفة تمر ثم يتناسى هذه المباحثات ، ولم تختلف سياسة عن المجيد كعبار الذى رأس الوزارة بعد ابن حليم من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٦٠ عن سلفه ، ولو أن عهده شهد تحولا من حيث التفاصيل فى سياسة التقارب من الغرب . فبعد أن كانت بريطانيا تحتل المكانة الأولى فى العلاقات الخارجية حلت محلها الولايات المتحدة ، ذلك أنه بعد أن تعرضت بريطانيا لأزمة اقتصادية نتيجة إغلاق قناة السويس عمدت إلى تخفيض قواتها المرابطة فى ليبيا فلما إنتهت السنوات الخمس الأولى من للمعاهدة الإنجليزية الليبية وصار من المقرر إعادة النظر فى قيمة المعونة البريطانية طلبت بريطانيا تخفيض هذه المعونة مما دفع برئيس الوزراء إلى زيارة لندن ، وهناك تم الإتفاق على أن يخفض مبلغ نصف مليون فقط وأن تحصل ليبيا بدلا من هذا المبلغ على بعض الأسلحة وتتكفل بريطانيا بتدريب جيشها الناشىء . فى نفس ذلك التاريخ ابريل سنة ١٩٥٨ عرض الاتحاد السوفيتى تقديم المعونات المختلفة إلى البلاد ، فلم توافق الحكومة الليبية إلا على بناء مستشفى فى البيضاء بينما إتجه رئيس الوزراء إلى شنجتن حيث طلب مزيدا من المعونات وحصل بالفعل على مبالغ إضافية خلال عامى ٥٩/١٩٦٠ على نحو ما أشرنا إليه وتصادف ذلك مع إزدياد المصالح البترولية الأمريكية فى ليبيا التى صار لها ٩٠ ٪ من عقود الامتياز .

أما علاقة ليبيا بالدول العربية خلال السنوات الأولى من الاستقلال فيمكن وصفها بالسلبية وقد ألمحنا إلى مواقف الحكومة الليبية من قضية فلسطين ، ومع أن دور الجامعة في إقامة الدولة الليبية كان انجح منه في أى قضية أخرى فإنه من الملاحظ أن موقف ليبيا فيما يخص الاتفاقات الوحدوية . خارج الجامعة أو في إطارها كان دليلاً واضحا على السياسة السلبية لحسب تقرير الأمين العام للجامعة المؤرخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٦ لم تنضم ليبيا إلى الإتفاقيات التالية : اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية ـ المعاهدة الثقافية ـ إتفاقية بشأن جنسية أبناء الدول العربية المقيمين في بلاد غير التي ينتمون إليها بأصلهم ـ اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانسيت ـ اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رءوس الأموال بين دول الجامعة ـ اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دولة الجامعة ـ السوق العربية المشتركة ـ اتفاقية تنسيق السياسة البترولية (١) . وعندما تنعقد مؤتمرات القمة . ثم يظل النظام الملكى فى ليبيا مشيئاً بموقفه السلبى بعد نكسة ١٩٦٧ ستصبح السياسة العربية من أبرز المآخذ التى أثارت الرأى العام ضد النظام .

---

(١) مضابط مجلس جامعة الدول العربية ـ تقرير الأمين العام فى دورة سبتمبر سنة ١٩٦٦

القسم الخامس

# انهيار النظام

## (١) التغير الاجتماعى

اعتمد النظام الملكى على ثلاث قوى ، القبائل ثم الزوايا السنوسية وبعد أن تطورت ليبيا إلى نظام الدولة الحديثة أضيف عنصر جديد هو قوات الأمن الخاصة . ذلك أن النظام القبلى أخذ ينهار بفعل عوامل مختلفة ، فظهور البترول أغرى كثيرا من أبناء العشائر إلى التحول أما للمدينة حيث الحياة السهلة ووجود مجال للاشتغال بالأعمال ، او إلى حقول النفط . وفى نفس الوقت حدث تغير تدريجى فى نظام الملكية أدى إلى ضعف النظام القبلى ، وقد كان من المنتظر أن يقوى هذا النظام فى أعقاب الاستقلال حينما وزعت الأراضى الزراعية المغتصبة على القبائل ، إلا أن الملكية الجماعية أخذت تقل وتحل محلها الملكية الفردية بحيث انحصرت الملكيات الكبيرة فى عدد قليل من الأفراد ، فـ ٣٠٪ من الأراضى الزراعية كان يمتلكها ٢٫٥٪ من مجموع الملاك الزراعيين ، وكثير من هذه الملكيات كانت تتجاوز المائتى هكتار . كذلك كان من المنتظر تدعيم الزوايا التى أستردت أملاكها بعد الاستقلال وفضلا عن ذلك صارت الحكومة الملكية تعين بنداً من الميزانية لمساعدتها .

وقد بلغ ماخصص لهذه الزوايا سنة ٦٨ ، سنة ٦٩ مليون جنيه . ووضعت تحت إشراف ناظر الخاصة الملكية وكدليل على استمرار أهمية العنصر الدينى فى الزعامة السنوسية اختار الملك مدينة البيضاء لتكون

عاصمة ثالثة وصار يقضي فيها معظم وقته خلال السنوات العشر الأخيرة ، والبيضاء هي أول مكان اقيمت فيه زاوية سنوسية عند عودة محمد على السنوسي من الحجاز . ومع ذلك فلإختيار هذه العاصمة عوامل أخرى ، وهي الإبتعاد عن مجتمع بنى غازى القلق حيث الصحافة والنوادى والجاليات الأجنبية والجامعة التى يثير طلبتها القلاقل والمظاهرات من حين إلى آخر وبعد الثورة حولت أملاك الزوايا إلى إشراف الدولة .

اعتقد الكثيرون عند قيام الدولة الليبية أن وجود الملك إدريس هو الأداة الفعالة للمحافظة على وحدة البلاد ، وأن هذه الوحدة قد تتفكك بعد زواله ، ولهذا السبب تقبل اهل طرابلس الزعامة السنوسية لالشىء إلا للمحافظة على الوحدة الوطنية . فكان يخشى من عودة ظهور الإقليمية البرقاوية عندما يختفى الملك إدريس . على أن تدفق ثروة النفط خلق طبقات جديدة ذات مصالح اقتصادية ويهمها المحافظة على وحدة البلاد . فالطبقة البورجوازية تفضل مجالا أوسع للنشاط الإقتصادى ، كما أن وحدة النشاط مكن الحكومة من إنشاء اجهزة ادارية قوية تستطيع الإنتشار فى المساحات الشاسعة التى تغطى ليبيا . ولاشك أن ظهور هذه الطبقة قد أضعف من ركائز الملكية السابقة لانها صارت تتطلع إلى المشاركة فى الحكم . ويقال أن عائلة الشلحى ذات النفوذ كانت تدبر لإحداث انقلاب فى سبتمبر سنة ١٩٦٩ وذلك اثناء غياب الملك فى اليونان ، ولو صح هذا القول فإنه كان من المقدر أن تنشأ جمهورية من المغامرين الإنتهازيين الذين يتابعون نفس السياسة الخارجية السابقة المتبعة فى العهد الملكى .

وظهرت معايير جديدة لتقييم وضع الفرد من الناحية الإجتماعية وتداخلت هذه المعايير مع التقاليد الإجتماعية السابقة . ففى الماضى كان الوضع الإجتماعى يحدد حسب النسب والأسرة ، أما الآن فقد صار المال يلعب دورة فى تحديد هذا الوضع ونتج عن ذلك أن بعض الفقراء

البدو استمروا يعتبرون أنفسهم اعلى مرتبة من الأثرياء الذين طرأوا على المدينة .ووصف البعض هذا التداخل بأنه صورة من صور الديموقراطية وهى فى رأينا مجرد مظهر شكلى للديموقراطية ، بل على العكس أدت هذه المعايير إلى عدم مراعاة الكفاءات ، فكثيراًما اختار الملك كبار للموظفين بسبب الأتجاهات الأسرية دون النظر إلى الكفاءة . وقد وقعت بعض الأحداث التى توضح هذا النوع من الاضطراب الإجتماعى ، إذ استمرت الأسر الكبيرة تنظر إلى عائلة الشلحى المنتمية إلى واحات الجزائر الجنوبية على أنها أرق منها وأراد الملك أن يرفع هذه العائلة بتزويج ابنائها من الأسر البرقاوية الكبيرة واستخدم أشد أنواع الضغط حتى زوج عمر الشلحى من ابنة حسين مازق أحد رؤساء الوزارات السابقين ، وكان عمر الشلحى قد عين رئيساً للديوان فى سنة ١٩٦٨ ومما لاشك فيه أن سيطرة هذه الأسرة على القصر قد ابعدت عنه كثيراً من العناصر الموالية التى كان من الممكن أن تتحرك فى حالة وقوع ثورة (١).

لاشك أن هذه التغييرات الإجتماعية هى التى جعلت الملك بحاجة إلى إيجاد قوة مادية تحميه بعد أن كان يستند فى الماضى إلى القوى الروحية والتقليدية ولم ينشأ فى ليبيا جيش قوى يستطيع اداء هذه المهمة كما أن الجيش نفسه صورة من صور المجتمع المتغير ، وقد تعرض لحوادث الإغتيال والعنف بسبب المنافسات الأسرية ، يدل على ذلك مقتل العقيد إدريس العيساوى فى ديسمبر سنة ١٩٦٢ ذلك الحادث الذى تفاخر عبد العزيز الشلحى بتدبيره لذلك قرر الملك إنشاء قوات أمن خاصة فى فبراير سنة ١٩٦٣ تشبه إلى حدما الحرس الأبيض السعودى أو فرقة البدو التى تحمى عرش الأردن .

---

(١) أنظر تفاصيل هذه الحوادث الشخصية فى سامى حكيم : هذه ليبيا

فبلغت ميزانية وزارة الداخلية التى تتبعها قوات الأمن ١٤ مليون مقابل ٩ للجيش فى سنة ١٩٦٧ و ١٦ مليون مقابل ٩ سنة ١٩٦٨ و ٣١ مقابل ١٦ سنه ١٩٦٩ وتتبع هذه القوات رئيس الديوان مباشر وقد زودت بطائرات الهيلوكوبتر وبأسلحة لا يملك الجيش نظيراً لها . أما الجيش فكان يقوم على أساس الوظيفة التى يتعاقد عليها الأفراد الراغبون فى الإلتحاق بها . وكان معمر القذافى قد نشر مقالا فى مجلة المقاتل التابعة للجيش حض فيه الأفراد على عدم ترك الخدمة مهما كانت أوضاعهم سيئة ( المقاتل عدد يونيو ١٩٦٩ ) وأضاف أن الوطن العربى يحتاج إلى هذا الجيش الذى يجب أن يلقى عناية أكبر من الدولة(١).

طرأت اذن على ليبيا طبقتان جديدتان بعد استثمار ثروة النفط الأولى هى الطبقة الرأسمالية . والثانية هى الطبقة العاملة ، وكانت هذه طفرة اجتماعية ، إذا لم تمر البلاد بمرحلة التطور الإقتصادى التدرجى الذى شهدته الدول الرأسمالية الصناعية وفى مثل حالة ليبيا تكون الطبقة الرأسمالية الطارئة غير مستنيرة فهى لم تتجه إلى إستثمار أموالها فى مشروعات عمرانية بل إلى المشروعات التجارية الأستهلاكية كإقامة المبانى الفاخرة حيث يضطر النازحون للمدن إلى استئجارها بأسعار مرتفعة وبذا تتسرب الأجور العالية التى تتلقاها اليد العاملة إلى جيوب هذه القلة من المحتكرين الذين يجنون وحدهم فى نهاية الأمر ثمرات الثروة النفطية . وقد كان إمام الرأسماليه الناشئة مجالات طيبة للاستثمار فى الزراعة والمراعى على الأقل ، والذى حدث هو أن ليبيا المصدرة للمواشى صارت تستورد اللحوم من الخارج وتستهلك كميات كبيرة من اللحوم المحفوظه . أما الطبقة العاملة فلا تزيد عن ٣٥ ٪ ممن تتراوح اعمارهم بين ١٥، ٦٥ سنة وهى نسبة ضئيلة اذا ماقيست بنقصان اليد العاملة فى الميدان الزراعى

---

(١) Lemonde. 13/12/69.

وفى أعمال الرعى . فقد كانت هذه الأعمال الأولية تشغل على الأقل ٧٠ ٪ من اليد العاملة هبطت إلى ٤٠ ٪ بعد اكتشاف النفط يضاف إلى ذلك أن الإنتاج الزراعى صار غير اقتصادى بسبب الأوضاع غير الطبيعة التى ترتبت على الطفرة فنتيجة للهجرة الواسعه من الريف إلى المدينة ارتفع اجر العامل الزراعى إلى ٨٥ قرش فى اليوم ولو أن هذا الأجر يقل كثيراً عن عمال المدن الفنيين فقد يصل أجر العامل الفنى إلى سبعة جنيهات

كيف انتقلت ليبيا إذن من حالة الاعتماد على المعونات الأجنبية إلى الدولة الرأسمالية التى تملك امكانيات تفوق حاجاتها الإستهلاكية فى إطار اقتصاد دولة نامية . بمعنى أنها لا تستثمر أموالها فى التصنيع .

عند قيام الدولة الليبية كلفت الأمم المتحدة لجنة لدراسة أحوالها الأجتماعية ووضحت هذه اللجنة أنواع المعونة الفنية التى تحتاجها البلاد غير أن الحكومة الليبية فضلت المساعدات الناتجة عن الإتفاقات العسكرية مع بريطانيا والولايات المتحدة وتلقت بجانب ذلك معونات فنية محدودة من مصر وباكستان وتركيا .

وكان الإنجليز يحتلون مكان الصدارة حتى سنة ١٩٥٨ فى إقامة المشروعات العمرانية باعتبار أنهم أكبر مصدر للمساعدات المالية . هكذا كان المدير التنفيذى لوكالة الأشغال العامة التى تأسست سنة ١٩٥٢ بريطانيا وهذه الوكالة هى التى اشرفت على الخطة الخمسية الأولى التى شرع فى تنفيذها سنة ١٩٥٤ ولم ينته العمل منها فى المدة المقررة بل إستمرت حتى أدمجت فى أعمال مجلس الأعمار الأعلى الذى تأسس سنة ١٩٦١ وعندما اتسعت المعونات الأمريكية تأسست هيئة ثانية لمساعدة ليبيا اقتصاديا وهى اللجنة الليبية الأمريكية وكانت تشرف على المشروعات الممولة بواسطة الولايات المتحدة ولها فروع فى مختلف الخدمات . وتمثل الولايات فى مجلس إدارتها بجانب

الحكومة الفيدرالية كما يسهم فيه عدد من الخبراء الأمريكيين ويمثل عن السفارة . وقد وجهت هذه الهيئة معظم نشاطها إلى تطوير الزراعة والبحث عن مصادر المياه . وهو نفس الإهتمام الذى إقترن بالمعونات الفنية الأمريكية فى الأردن والسعودية .

على أن المأخذ الذى تعرضت له هذه الهيئة من جانب الوطنيين هو كثرة الموظفين العاملين بهامما يوحى بتحولها إلى أداة نفوذ سياسى. وأقرت بعثة البنك الدولى للإنشاء والتعمير بعدم فاعلية هذه الهيئة وعزت ذلك إلى أخطاء تنظيمية وعدم تنسيق فى الأعمال مما أدى إلى تكرار بعض المشروعات . ورغم ذلك حل الأمريكيون محل الإنجليز فى الوكالة الأولى الخاصة بالأشغال العامة منذ سنة ١٩٥٨ ثم أدمجت الهيئتان فى مجلس الأعمار الذى تقرر إنشاؤه بعد التأكد من وجود ثروة نفطية هائلة فى الأراضى الليبية.

لم تحل المساعدات الأجنبية إذن مشكلات ليبيا الأقتصادية ولولا ظهور النفط لما حلت هذه المشكلات . بدأ التفكير فى استقلال النفط سنة ١٩٥٣ ، وكانت المشكلة هى التعرف على الأماكن التى يمكن التنقيب فيها وسط هذه المساحات الشاسعة ، وقد تم إصدار قانون النفط الأول فى سنة ١٩٥٥ وكان أحد الخبراء العرب يدعى أنيس قاسم هو الذى صاغه بالإتفاق مع الشركات الكبرى ، وقد أخذ القانون بمبدأ الباب المفتوح والتنافس الحر بين الشركات وأن تكون المفاضلة بينها قائمة على اعتبارات اقتصادية محضة دون التأثر بعوامل سياسية . وحسب الدستور تعتبر الثروة فى باطن الأرض من الأمور التى تدخل فى إختصاص كلتا الهيئتين الإقليمية والوطنية . لذا صار يخشى من تعرض شركات النفط لتنازع الإختصاص ولهذا السبب رؤى النص فى قانون سنة ١٩٥٥ على أن الثروة الباطنية تعد ملكا وطنيا مع السماح للأقاليم بأن

تمثل عند التفاوض مع شركات النفط وتكون لوزارة الاقتصاد الكلمة النهائيه فى الموافقة أو رفض الامتياز . ولا يجوز للأفراد أن يتصرفوا فى الثروة المعدنية التى قد تكتشف فى ملكياتهم الخاصة ، وفى حالة الاكتشاف تقوم الحكومة بتعويضهم وللمالك أن يحتفظ بملكية سطح الأرض ولكن لا يجوز له عرقلة أعمال الاستخراج ويميز القانون بين مرحلتين لاعمال الشركات فى المرحلة الاولى وهى التنقيب ويعطى الترخيص به سنويا ، والمرحلة الثانية وهى إمتياز الاستغلال ، ويشترط ألا تزيد مدة الامتياز عن خمسين سنة ويجوز تجديدها عشر سنوات أخرى . وتشكلت لجنة خاصة لفرض الامتيازات يرأسها موظف معين من مجلس الوزراء وتمثل فيها الولايات الثلاث وليس للوزراء حق عضوية هذا المجلس .

تسابقت ١٢ شركة أجنبيه على امتيازات التنقيب والاستغلال وهى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ، وكانت شركة إسو هى أسبق هذه الشركات إلى العثور على النفط بكميات تجارية فى حقل زليترن وذلك فى سنة ١٩٥٩ ولم يتم توصيل الحقل بميناء الشحن فى مرسى البريقه إلا فى أكتوبر سنة ١٩٦١ ، وبسرعة هائلة تضاعف إنتاج ليبيا من النفط فبعد أن كان ٧٠٠ ألف طن فى سنه ١٩٦١ وصل إلى ٨٢ مليون طن سنة ١٩٦٨ ، ١٢٢ مليون طن سنة ١٩٦٩ وبلغ دخل البلاد من النفط ٥٠٠ مليون جنيه وربما تعود هذه الزيادة السريعة إلى أن الشركات الغربية تفضل إستغلال النفط فى الاقطار التى يتجنب إنتاجها المرور فى قناة السويس ، وذلك لاعتبارات إقتصادية وسياسيه معاً ، وفضلا عن ذلك فإن ليبيا مثل الجزائر تعتبر من أقرب الإقطار المنتجة إلى مواطن الإستهلاك ، كما أن كثيراً من آبار ليبيا تقع قريبة من الساحل ولهذه الأسباب مجتمعة يغدو نفط ليبيا أقل تكلفة من الدول العربية الواقعة شرق السويس

وكان بوسع الحكمة الليبية أن تطلب مقابلا لذلك زيادة فى سعر النفط الخام ولكن كان لابد من إنتظار عهد الثورة حتى تتحقق هذه المطالبة .

وتستثمر الولايات المتحدة ٩٠ ٪ من عقود الإمتياز ، وكما حدث فى معظم الأقطار العربية المنتجة للنفط تمكنت هذه الأقطار بعد مضى سنوات من تكوين مدخرات تكفى لإنشاء شركات وطنية، إلا أن هذه الشركات بدأت نشاطها فى نطاق محدود فاقتصرت على أعمال التوزيع ثم تطلعت إلى المشاركة الكاملة فى صناعة النفط بجميع مراحلها ولذلك رحبت الشركةالوطنية الليبيةبشروط إيراد ، الشركة الحكومية الفرنسية ، التى بدأت بتطبيق نظام المشاركة فى البلاد العربية وحصلت على إمتياز من هذا النوع من ليبيا سنة ١٩٦٨ فى مساحة قدرها ٣٦ألف كيلو مترمربع ، وبمقتضى هذا النظام تشترك الشركة الوطنية بـ ٥٠ ٪ من أسهم الشركة الأجنبية صاحبة الأمتياز ، وبذا تستطيع أن تحصل على نصف الأرباح علاوة على حق الدولة فى العائدات المفروض على شركات الإمتياز التى تبلغ أحيانا بالنسبة للعقود الجديدة ٦٠ ٪ وبذا يصبح مجموع ما تحصله الدولة المنتجة من أرباح النفط نحو ٨٠ ٪ (١) ولا شك أن هذا النظام جعل الشركات الفرنسية مفضلة على الأمريكية مالم تعوزها الإمكانيات.

على أن الإعتبارات السياسية قد تلعب دورا فى المستقبل لصالح الشركات الفرنسية فإن صفقة طائرات الميراج تعطى للفرنسيين فرصا لهذه الشركات كى تفضل على غيرها ، وحتى قيام الثورة كانت شركة أوكسدنتال تحتل مكان الصدارة من حيث القوة الإنتاجية.

ومنذ بدأ تصدير النفط سنة ٦١ تقرر إنشاء مجلس أعلى للأعمار على

---

Lybia in r Middle East and North Africa 1968—69 Survey

هيئة المجلس العراقى ، فله ميزانية مستقلة وادارة ثابتة تتكون من بعض الأعضاء بحكم مناصبهم ، ومن خبراء فى الشئون الإقتصادية ، واتفق على أن يودع لدى المجلس ٧٠ ٪ من عائدات النفط حتى يستخدمها فى المشروعات العمرانية ، ويوزع الباقى بالتساوى ١٥ ٪ لميزانية الحكومة الاتحادية ، ١٥ ٪ لميزانية الاقاليم الذى تقع به الآبار ، ولكن إلى أى مدى إستفادت البلاد من ثروتها النفطية .

إذا تأملنا فى منجزات مجلس الاعمار نلاحظ أنها أتجهت إلى المشروعات غير الانتاجية ، وحينما إزداد السخط بسبب السياسة العربية فى سنة ١٩٦٧ وعدت الحكومة ببناء مائة ألف مسكن ، ثم أن مجلس الاعمار نفسه لم ينج من مظاهر الفساد التى استشرت فى جميع أنحاء الدولة وسنرى كيف أنه أيد أحد المشبوهين الذين اختلسوا فى مشروع بناء طريق فزان وقد فتح البترول أبوابا واسعة للاعمال الجانبية فكثر المغامرون الذين استغلوها لصالحهم الشخصى وفضلا عن ذلك أمتصت الادارة جزءاً كبيراً من ثروة النفط نظرا لارتفاع المرتبات ، كما أن ليبيا توسعت فى إستيراد المصنوعات وغيرها من السلع الاستهلاكية التى صارت تبتلع نسبة كبيرة من الدخل القومى ، وقد بلغت قيمة السلع المستوردة فى سنة ١٩٦٧ ١٧٠ مليون وسنة ١٩٦٨ ٢٣٠ مليون ، وإذا كان الملك نفسه لم يقتطع للقصر ولاسرته جزءاً كبيراً من عائدات النفط ، وهو يختلف بذلك عن بعض الاقطار العربية ، فأنه قد ترك المجال لاصحاب النفوذ كى يسيئوا إستخدام هذه الثروة .

## ٢ - مفاسد الإدارة

حينما اتسع نطاق الأعمال وتعقدت الأجهزة الإدارية لم تجد الحكومة الليبية عدداً كافياً من الأفراد الأكفاء الذين يستطيعون القيام بالأعباء الجديدة ومن هنا لجأت إلى الخبرات الأجنبية وتعرضت مثل كثير من دول البترول إلى مساوىء هذه الطبقة من المغامرين التي لا تسعى إلا للكسب السريع ، وكان من الخطأ القاء التبعة على جنسية معينة من الجنسيات العربية التي زودت ليبيا بكثير من الخبرات .

وقد انتقلت روح الفساد بسرعة إلى المواطنين الليبيين الذين انغمسوا فى سلك الإدارة أو فى أعمال المقاولات الكبيرة وأخذت هذه المفاسد تظهر فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات وتصادف ذلك مع وزارة عبد المجيد كعبار الذى لم يكن على الاطلاق بأسوأ من سلفه ، بل على العكس اراد الرئيس الجديد أن يبتعد عن مؤامرات القصر ولفوذ الشلحيين كما تجنب آثارة الخلافات بين الحكومة الإتحادية وإدارات الاقاليم ، إلا أنه ألقى على معظم الوزراء الذين عملوا فى عهد ابن حليم وأدخل فى المجلس صديق للمنتصر الذى تسبب فى اسقاط الرئيس السابق .

ولعل كعبار اراد أن يجارى التطور ببعض الاصلاحات السياسية الشكلية فأعاد توزيع الدوائر الانتخابية وأقر مبدأ التصويت السرى خارج المدن وقلل من تدخل الإدارة فى الانتخابات ،وبذا سمح لعناصر جديدة بدخول البرلمان، ولم تكن هذه العناصر بالضرورة اصلاحية لان البرلمان الذى تم انتخابه فى عهده لم يعرف كيف يعالج قضية كبرى من قضايا الاختلاس وهى المتعلقة بطريق فزان ، وستذهب الحكومة ضحية هذه القضية .

من المعروف أن فزان تقع فى الركن الجنوبى الغربى من البلاد ، وهى أشد الاقاليم فقراً وكان أهلها يأملون فى اغراء الشركات كى تأتى للتنقيب عن الثروة الطبيعية فى اقليمهم ولا يمكن أن يتأتى ذلك بدون إنشاء طريق يصل الإقليم بالساحل . وقد رس عطاء انشاء الطريق على أحد افراد الاسرة السنوسية الذين كرسوا حياتهم للاعمال وهو السيد عبد الله عابد السنوسى صاحب شركة ساسكو ، وقيل فى ذلك الحين إن السيد عابد قدم ادنى عطاء إذ تعهد ببناء الطريق مقابل مليون و ٩٠٠ ألف جنيه ، وبعد مضى عامين ادعى رجل الاعمال الملكى أن العطاء كان يخص قسما من الطريق وطالب بأربعة ملايين جنيه لاكمالة على أن تدفع الحكومة مقدماً مليون جنيه . وكثر الحديث حول هذا الموضوع فى المجالس الخاصة ثم انتقل إلى الصحف وطرح على أن نموذج للفساد المستشرى فى اجهزة الدولة وخشى السيد ادريس أن يزج بأسمة فى الموضوع فأخذ زمام المبادرة ووزع منشورا على الهيئات الإدارية سواء فى الاقاليم أم على مستوى الحكومة الاتحادية حذر فيه المسئولين من الانحرافات ، وبعد أيام أوردت الصحف نص المنشور فشجع ذلك النواب على طلب عقد جلسة استثنائية ووقع الطلب ثلثا اعضاء المجلس وبذا صار لزاما على الحكومة أن تقدم بيانا عن هذه القضية . وقد فكر كعبار فى أن يغرى أحد زعماء المعارضة فى المجلس وهو عبد المولى لانقى وذلك باختياره وزيراً ، فلما لم يستجب النائب إزداد موقف رئيس الوزراء حرجا وبدا بدون وجه حق وكأنه مسئول عن هذه الفضيحة ؛ ثم توالت أخطاؤه فى معالجة القضية حينما تغيب عن جلسة المجلس ووكل وزيرى الدفاع والمالية بالدفاع عن الحكومة ، وقد أثبت كلاهما أن الامتياز كان يخص بالفعل جزءاً من الطريق وأن إكماله يتطلب نفقات إضافية ولكن ليس بالضرورة بقيمة المبلغ الذى يطلبه من رسى عليه العطاء وأكد الوزيران أن الرئيس لم يتغيب متعمداً لما أدعى بعض

النواب وأن لو أجلت الجلسة فأن يستطيع أن يظهر أمام المجلس وسواء عن تعمد أو عن عدم خبرة بالحياة البرلمانية طلب واحد وثلاثون نائبا طرح الثقة بالحكومة فنشأت ، قضية أخرى حول دستورية الطلب وهل يبت فيه لولا أنه فى المسألة موضوع الاستجواب ، واعتقد رئيس الوزراء أن القضية أصبحت موجهة ضده شخصياً فأسر فى نفسه العزم على طلب حل البرلمان وخشى الملك أنه أن استجاب لهذا الطلب يصبح اسمه مقترنا بموضوع الاستجواب الذى يتعلق بنزاهة الحكم كما أنه لاحظ قوة التيار المضاد للحكومة ولذلك رفض فكرة الحل واضطر كعبار إلى تقديم إستقالة وربما كان دافع الملك هو مجرد عدم الرغبة فى أن يترك شخصاً واحدا يمارس السلطة مدة طويلة . هكذا ضاع الموضوع الاصلى فى وسط خضم أزمة وزارية وبعد أن مرت العاصفة رفع عبد الله عابد السنوسى دعوى أمام المحكمة العليا مطالب بسداد الملايين الاربعة فأيدت المحكمة شكواه متمسكة بحرفية القانون ودون مراعاة للاعتبارات السياسية كما أن مجلس الاعمار ساعده فى المضى فى أعماله المشبوهة . والنتيجة التى نستخلصها من هذا الحادث هو عجز البرلمان عن معالجة قضايا فساد الحكم.

رأس المجلس الجديد محمد عثمان الصيد ، وزير المالية فى حكومة كعبار ، وهو ينتمى إلى إقليم فزان وعرف بنشاطه الجم للتمهيد للملك إدريس حتى ظفر بتأييد هذا الاقليم للزعامة السنوسية وحرص الملك فى خطاب التنصيب على أن ينوه بالثقة التى يتمتع بها الرئيس الجديد لدى الرأى العام والواقع أنه أراد أن يتخطى على النزعات السياسية الجديدة وذلك باتباع أساليب الدولة الحديثة دون التمشى مع حقيقة التطور الإجتماعى ، فقد شهد عهده أكبر محاكمة لجيل المثقفين . وفى ديسمبر سنة ١٩٦١ قدم للمحاكمة ١٥٩ شخصاً معظمهم من الشبان الجامعيين واتهم بعضهم بالانتماء إلى حزب البعث وآخرون إلى المنظمات السياسية المحظورة وصدرت أحكام بالسجن على معظمهم عدد متفاوته . أما الإجراءات التى إتخذها

للتظاهر بمجاراة التطور فى النظام الأدارى فهى توسيع الوزارة بحيث صارت تتكون من ١٤ وزيرا وخصص إحدى الوزارات للنفط وأخرى للارشاد . وكلف هذه الأخيرة بالقيام بالدعاية المحلية وأصدار النشرات والكتب ولكنها كانت فى نفس الوقت أداة رقابة على الافكار السياسية الحديثة وعلى الكتب التى أخذت تنتشر بين الاجيال الجديدة ، وكان هذا التطور متوقعا فى تكوين الدولة فما لا شك فيه أن الزعامات القديمة لا تسعى للتدخل فى حياة المجتمع ، أما الدولة الحديثة فلا تستطيع أن تعيش بمعزل عن النشاط الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للسكان وهذه مشكلة عامة من مشكلات الدول الناشئة . وفى هذا الاتجاه الجديد إبتدع محمد عثمان نظام الجولات فى الاقاليم والإتصال بالجماهير . وفى أحدى خطبه قال أن خصومه هم ممثلو الارستقراطية ، كما أنه أراد أن يلتقى فى منتصف الطريق مع رغبات المعارضة فى تعديل قوانين النفط ، وكان الرأى العام يردد إحتجاجه على أحجاف عقود الامتياز والتى تخصص الجزء الاكبر من الثروة الوطنية للشركات الاجنبية .

كان أسلوب محمد عثمان الصيد مناسبا للملك إدريس، ولكنه مكث فى الحكم بدوره نحو ثلاث سنوات ( ١٩٦٠ — ١٩٦٣ ) وقد حان الوقت لاحداث تغيير يهدىء الخواطر والسؤال الذى يجدر طرحه ها هنا هو لماذا وقع إختيار الملك على محى الدين فكينى الذى سبق أن عبر عن رغبته فى مكافحة الفساد ودعى إلى إدخال أصلاحات هامة لعل الملك أراد أن يضع السياسة الاصلاحية موضع التجربة وستثبت الاحداث أنه لم يتمكن من متابعتها إلى نهاية الشوط ولم يتحمل وزارة فكينى أكثر من عام واحد ( مارس سنة ١٩٦٣ فبراير سنة ١٩٦٤ ) كان من رأى فكينى تقليل الاعتماد على الشركات الاجنبية وإخضاع إقتصاد البلاد لاشراف الحكومة بصورة أقوى ، ومن هذا القبيل تنفيذ خطة خمسية تبلغ نفقاتها ١٧٠ مليون جنيه .

وفى سبيل محاربة الفساد وضع قيودا على تصرفات الوزراء فلا يجوز لهم الاشتغال بأعمال الاستيراد والتصدير ولو أنهم تحايلوا على ذلك بالعمل تحت أسماء أقاربهم وذويهم ولم يذهب فكينى إلى حد وضع قانون الكسب غير المشروع موضع التنفيذ ، ومن حيث الاصلاحات المظهرية إتخذ فكينى إجراءين يتعلق إحدهما بإلغاء الالقاب ، والآخر بمنح المرأة حق الانتخاب ، كما أننا نذكر من خلال الصفحات السابقة أن عهد فكينى شهد إلغاء نظام الولايات ، وقد أدخل فى الدستور مادة جديدة تنص على أن ليبيا جزء من الوطن العربى ومن أفريقيا .

على أن رئيس الوزراء وقف عاجزا أمام قوات الامن الخاصة بالرغم من أنه هو المسئول عن تنظيمها فهى قد تأسست قبل دعوته إلى الوزارة بشهر واحد ، ثم كان هو الذى أقر تنظيمها وتبعيتها المباشرة للديوان ، وبعد تكوين وزارته بعدة أشهر تعرض فكينى لمساومات مدير أمن برقة ويدعى محمود بويقيطن فقد تقدم هذا الاخير بطلب فحواه أن الحكومات السابقة كانت تقدم له أعانة شهرية تبلغ خمسة آلاف جنيه ولما رفض طلبه عرض إنقاصها إلى ثلاثة آلاف فأصر وزير المالية على الرفض ، وأخيراً إلتجأ بويقيطن إلى حيلة جديدة فادعى أن بريطانيا باعت لشرطة برقة أسلحة تبلغ قيمتها مليون جنيه وطلب سداد ثمنها ، ثم تبين أن الاسلحة هى منحة من الحكومة البريطانيا وأخذ بويقيطن يثأر لنفسه بوضع الوزراء تحت رقابة شرطته الخاصة به كما أشرك معه فى مناهضة الحكومة محجوب منصور رئيس الجامعة الاسلامية التى تأسست حديثاً فى البيضاء ، وشعر فكينى بأن ثمة مؤامرة تدبر ضد حكومته فطلب إلى الملك إقالة كل من بويقيطن ومحجوب منصور . غير أن الملك تمسك برئيس الشرطة ورأى أن يضحى برئيس الجامعة الإسلامية ، ولم تلبث اللازمة أن تفجرت بمناسبة إجتماع القمة الأول .

## ٣ — صدى القضايا العربية

كان إنتشار الرشوة والإختلاس وفساد الادارة سبباً كافياً لأثارة السخط ضد النظام ، ومع ذلك لم تكن هذه العوامل الداخلية هى المحرك الأول فى بعث الحركات المضادة فى أوساط الطلبة والعمال ، بل أن القضايا القومية هى التى كان لها التأثير الفعال فى نفسية الشعب الليبى ، فكلما بدا من الحكومة تقصير أو موقف عدائى من القضايا الوطنية العربية تردد صداه فى هذه الأوساط ، وقد نظرت جماهير الشعب إلى تغيب الملك إدريس عن حضور مؤتمر القمة العربى الأول بعين الأستياء ولم تقتنع باعتذار الملك بسبب كبر سنه ، ولذلك قام طلبة جامعة بنى غازى بمظاهرة أدت إلى مقتل ثلاثة منهم على يد قوات الأمن التى يرأسها محمود بو يقيطن ، وقيل أنه دس بين المتظاهرين من هتف ضد الملك حتى يبرر لنفسه أعمال العنف والأنتقام . وسرعان ما إمتدت المظاهرات العدائية فشملت طرابلس ، وتحرج مركز حكومة الدكتور محي الدين فكينى الذى طلب إقالة رئيس شرطة برقة ، غير أن الملك تمسك بهودفع بذلك فكينى إلى تقديم إستقالته ولا شك أن السيد إدريس كان قد مل من هذه التجربة الأصلاحية القصيرة ، غير أنه ووجه للمرة الأولى فى تاريخ ليبيا باستقالة مسببة ، وتكونت حكومة برئاسة محمود المنتصر ، وبعد مضى أقل من شهر على هذه الأحداث ، إنتقد عبد الناصر فى خطابه بمناسبة ذكرى الوحدة فى ٢٢ فبراير استمرار وجود القواعد الأجنبية فى ليبيا وأعقب ذلك ضغط من الرأى العام واستجابة عدد من النواب لهذا الضغط مما جعلهم يطلبون إلى الحكومة الشروع فى مفاوضات من أجل تصفية القواعد وتقديم بيان عن هذا الموضوع فى خلال شهرين ، وفى أغسطس سنة ١٩٦٤ ظهر المنتصر أمام المجلس ليعلن أن كلا من بريطانيا

والولايات المتحدة قبلت مبدأ تصفية القواعد ، غير أن التنفيذ يحتاج إلى وقت وأن مفاوضات ستستأنف فى العام القادم .

هكذا مرت العاصفة وإستطاعت الحكومة أن تتخلص من المعارضة التى أثارت مسألة القواعد حينما حلت البرلمان وقررت إجراء إنتخابات جديدة . لم يخف الملك مشاعره الطيبة نحو حلفائه ولا شك أنه عبر عن احتجاجه حينما عرض التنازل عن العرش بعيد طلب البرلمان بحث موضوع القواعد العسكرية الأجنبيه ، وإنتقل إلى طبرق فقيل أنه فعل ذلك ليمارس الضغط على المعارضة تحت حماية الأسطول البريطانى ، وبينما كان الشعب ينتظر إستئناف المفاوضات أجرت الحكومة إنتخابات نيابية فى ديسمبر سنة ١٩٦٤ وتدخلت فى حرية الترشيح والأنتخاب بصورة لم يسبق لها مثيل ، فاعتقلت عددا من النواب الذين أثاروا موضوع القواعد أثناء الحملة الأنتخابية . وبهذه الطريقة سوفت المفاوضات لأجل غير مسمى ، وعلى العكس أظهرت الحكومة تخاذلات فى بعض المواقف التى تتعلق بقضية فلسطين ، فمثلا رفضت قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية سنة ١٩٦٥ ولم تكن ليبيا هى الدولة العربية الوحيدة التى خرجت على هذا القرار ، فقد إتخذت كل من تونس والمغرب نفس الموقف ، وربما فكرت الحكومة الليبية فى قيمة ألمانيا الغربية كأكبر مستورد للنفط الليبى ؛ وإذا تأملنا ، فى مسألة القواعد العسكرية نلاحظ أن موقف بريطانيا صار مختلفا عن الولايات المتحدة فى السنوات الاخيرة من العهد الملكى ، والظاهر أن بريطانيا لم تعد تأخذ فى الاعتبار القيمة العسكرية لهذه القواعد ، فقد سحبت قواتها من طرابلس سنة ١٩٦٦ ثم من بنى غازى سنة ١٩٦٨ وعند قيام الثورة لم يكن هناك سوى نحو ١٧٠٠ جندى بريطانى موزعين بين طبرق والعضم ؛ وعندنا أنه صار لوجود هذه القوات مغزى سياسى محض ؛ فهى مقصورة على برقة مهد الملكية كما أنها قريبة من الحدود المصرية وهى رمز على التحالف التقليدى بين بريطانيا وبين

السنوسيين ، ولعل بريطانيا صارت تعطى الاولوية للمطالب الاقتصادية التى قد تحققها من التعاون العسكرى مع الحكومة الليبية وذلك عن طريق تصدير الاسلحة الدفاعية وجعل الاسلحة البريطانية هى المألوفة لدى الجيش الليبى وقد أعتبرت صفقة الاسلحة سنة ١٩٦٨ التى بلغت قيمتها ١٠٠ مليون جنيه كسبا هاما لصناعة الاسلحة البريطانية .

أما الولايات المتحدة فرغم تطور انظمتها الاستراتيجية وإستغنائها عن كثير من القواعد فإن ميزة قاعدة هويلس ظلت قائمة بسبب الموقع المتوسط وإمكانيات التدريب على الطيران ، والتأثير على التغيرات الموالية للغرب فى المشرق والمغرب العربيين ولذلك لابد وأن تكون السياسة الامريكية قد أعتبرت تصفية القاعدة قبل الموعد المقرر بعامين والذى كان من الممكن تجديده ، ضربة لمخططاتها السياسية والعسكرية فى عرض البحر المتوسط .

إزداد السخط الشعبى بسبب موقف الحكومة الليبية من حوادث يونيو سنة ١٩٦٧ ، وقد أشيع فى ذلك الحين أن القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية إستخدمت فى العدوان ضدمصر وآثار ذلك موجة من السخط مما إضطر الحكومة إلى إجراء عدة تعديلات وزارية حتى تمتص الغضب الشعبى ، فتكونت وزارة البدرى فى يونيو سنة ١٩٦٧ وقد اصطدمت هذه الوزارة بإضراب عمال الشحن الذين أرادوا الأمتناع عن تصدير البترول إلى بعض الدول الغربية . قد يقال أن الأمتناع عن تصدير البترول لم يكن هو الوسيلة العملية لمجابهة المعركة ، غير أن هذه الحقيقة لم تنكشف فى حينها ، ولذا رأت الحكومة الليبية فى موقف العمال فرصة للتنكيل بهم فاعتقلت زعماءهم ، وعلى رأسهم محمود سليمان المغربى ؛ وكانت الحكومة الليبية تقف من قبل فى سبيل تكوين النقابات وتمنع إتصالها باتحاد نقابات العمال العرب ، ولذلك لم يكن إختيار الوقت مناسبا للثأر من الحركة العمالية إذ أظهر الحكومة الليبية أنذاك بمظهر المعادى للامانى

الوطنية العربية . ورغم الساعة الحرجة التى كانت تمر بها الأمة العربية إستمر الملك إدريس يمتنع عن المشاركة بنفسه فى مؤتمر رؤساء الدول الذى إنعقد فى الخرطوم فى أغسطس سنة ١٩٦٧ مما يوحى بأن قبوله المساهمة فى الدعم المالى للدول التى تأثرت بالعدوان كان من قبيل تجنب سخط الرأى العام فى داخل البلاد . ولم تكن حكومة البكوش بأول تقصيراً فى معالجة القضايا العربية ، ولا غرو فالرئيس الجديد هو مستشار لشركة بريطانية وهو الذى تفاوض على صفقة الأسلحة ، وإفتعل أزمات عديدة مع بعض الحكومات العربية .

لذلك يمكن القول أن أهم مظاهر التغيير التى ترتبت على قيام الثورة الليبية كانت تتعلق بتوجيه السياسة الخارجية .

# خاتمة

كانت ثورة ١ سبتمبر مفاجأة لهؤلاء الذين لم يتعرفوا خنايا السياسة الليبية ، ذلك لأن ثروة النفط سلاح ذو حدين ، فهي قد تدعم الأنظمة التقليدية لأنها تمكنها من إقامة أجهزة قوية للدولة واكتساب ودالكثيرين بالمال والهبات . إلا أن هذه الثروة يمكن أن تؤدى إلى قيام طبقة بورجوازية وتساعد على انتشار التعليم فتتطلع الطبقات الجديدة إلى المساهمة فى الحكم .

والظاهر أن التنظيم الثورى داخل الجيش لم يشرع فى تنفيذه إلا بعد حوادث يونيو سنة ١٩٦٧ التى أثرت فى جماهير الشعب تأثيراً عميقا وجعلته مهيـــأ لتقبل الثورة ، وحينما سأل مراسل الموند الفرنسية معمر القذافى عن تاريخ قيام التنظيم ورفض الإجابة عن السؤال استنتج المراسل من ذلك أن التنظيم حديث العهد بدليل صغر سن القائمين به .

ومن جهة أخرى لم يكن الملك أدريس يفكر كثيرا فى تدعيم أسرته ولذلك صارت مقاومة المنتفعين بالنظام مثل آل الشلحى للثورة أشد من مقاومة الملك نفسه .

ماهى التغييرات التى تلوح فى أفق ليبيا بعد الثورة ؟

أما فى الداخل فإن القائمين بالثورة قد حددوا أهدافهم بأنها الاشتراكية والحرية والوحدة، وفيما يخص الاشتراكية فإن وضع ليبيا يتطلب تفسيراً خاصاً ، فقد يكون العنصر البارز هو عدالة التوزيع ، أما وسائل الإنتاج وتحويلها إلى ملكية جماعية أو ملكية الدولة حسب مااصطلح عليه الاشتراكيون الثوريون فلم تدخل بعد فى مخططات حكومة

الجمهورية ، وذلك لسبب بسيط هو أن أهم وسائل الإنتاج مازال متمثلا فى صناعة النفط وهى تجعل اقتصاد ليبيا داخلا فى إطار الدول المنتجة للمواد الأولية وفضلا عن ذلك فإن شركات أجنبية هى التى تتولى استغلال النفط ، وليس تأميم هذه الشركات بالعملية الممكنة فى بداية الثورة .

أما وصف الحرية فعبارة عامة تحتمل تأويلات متباينة ، وإذا حاولنا البحث عن اتجاه فكرى للمعارضة فى ليبيا تلاحظ أن القومية المختلطة بالنزعة الدينية مازالت هى الغالبية لدى المفكرين وهى أعظم تأثيراً من اتجاه البعث العلمانى، ويمكن تقسيم أنصار الفكرة الاسلامية إلى فريقين: التقليديون الذين ينتمى إليهم السنوسيون وهم سلبيون من الناحية السياسية والجيل الجديد وهو متأثر بفكرة الاصلاح عن طريق التوفيق بين الإسلام والأفكار الحديثة ، ويكاد يكون هناك شبه إجماع على معاداة الغرب إلا أن ذلك موقف سلبى وهو لا يكفى لتكوين مبادىء سياسية أو أيدلوجية. أن الذين كانوا يدعون لوحدة الأراضى الليبية ويعارضون الاتحاد الفيدرالى قد تخطوا هذه المرحلة وصاروا يدعون إلى اتحاد ليبيا فى وحدة عربية أكبر ، ذلك لأن انتشار التعليم ببرامج موحدة وسهولة المواصلات وثروة النفط كل ذلك قضى على النزعة الاقليمية تدريجا ومن الواضح أن للوحدويين دور هام فى ثورة ١ سبتمبر ، وقد أدخلوا تغييرات أساسية على مفاهيم الوحدة العربية ، ذلك أن ليبيا بحكم النظام السنوسى السلبى وبحكم اكتشاف ثروة النفط سادت سياستها الرسمية نزعة إقليمية فى أوائل الستينات ويمكن وصف هذه النزعة بإقليمية البترول ، ثم اجتذبت ثورة الجزائر البلاد إلى مشروع المغرب الكبير ، وأقبلت عليه بتحفظ ، وحينما عدل الدستور فى سنة ١٩٦٣ فى عهد محى الدين فكينى أدخلت مادة تنص على أن ليبيا جزء من الوطن العربى ومن أفريقيا

بينما رتب الدستور الجزائري الصادر فى نفس السنة الانتماءات الوحدوية على النحو التالى : المغرب الكبير ، فالوطن العربى . فأفريقيا . وربما كان يرجع ابتعاد ليبيا عن مشروع المغرب الكبير إلى أصول تاريخية سابقة على عهد البترول فهى لم تخضع لنفس الدول الاستعمارية التى حكمت الاقطار الثلاثة الأخرى فى شمال أفريقيا ، ومن المؤسف أن الخضوع لاستعمار واحد يترك طابعه الذى يقرب بين هذه الاقطار العربية وكثير من الساسة الليبيين تحول إلى فكرة المغرب الكبير نتيجة الشعور بالتقارب مع النظام الملكى فى أقصى المغرب ، ولذلك تم عقد معاهدة دفاعية بين المملكة الليبية والمملكة المغربية فى سنة ١٩٦٢ أى عند بروز الجزائر كدولة تتطلع إلى زعامة المشروع وكحل لهذه الخلافات فى الأنظمة بين أقطار المغرب الاربعة رؤى الاكتفاء بروابط غير قوية فى مجالات التعاون الفنى والاقتصادى وتجنب الاجراءات الوحدوية ذات الطابع السياسى ، وفى هذا الاطار المرن لمشروع للمغرب الكبير استمرت ليبيا تلعب دورها الثانوى فيما بين سنة ١٩٦٣ حتى سنة ١٩٦٩

لذلك يمكن القول أن أهم تغير بارز فى السياسة العربية تحقق بعد الثورة هو الانسحاب من هذا المشروع واهى العرى والتطلع إلى إنشاء اتحاد أكثر فعالية بالإشتراك مع كل من مصر والسودان ومن مبررات هذا التحول الحاجة إلى إنشاء كتلة قوية قريبة من جبهة القتال مع اسرائيل والحق أن ليبيا منذ عهود بعيدة فى التاريخ كانت حلقة إتصال بين المشرق والمغرب. ولا يعد هذا التحول بالضرورة إنقلابا فى سياستها العربية وحينما سئل القذافى عن هذه القضية أجاب بأنه لا يرى بين مشروع المغرب الكبير وبين الانتماء مع مصر والسودان تعارضا طالما أن كليهما يستهدف فى نهاية الأمر الوحدة الشاملة : وهذا الحماس الوحدوى لازم معظم الانظمة الجديدة فى بداية عهدها بالحكم .

# المصادر

## أولا : الوثائق المنشورة التى يمكن الرجوع إليها


١ـ مضابط مجلس النواب الليبي

٢ـ محاضر جلسات مجلس الجامعة العربية .

٣ـ اتفاق بين مصر وإيطاليا بشأن جنسية الليبيين المقيمين بمصر

٤ـ الكتاب الأبيض فى وحدة طرابلس وبرقة . القاهرة ١٩٤٩

٥ـ دساتير البلاد العربية القاهرة ١٩٥٥

— **Benjamin, Higgins et Roger Le Tourneau Rapport de la Mission en Lybie.** —

— **Four Powers Commission in Vestigation Report on Lybia, vol. III.**

— **U.N. Doc. Jeneral Assembly 4th Session, Part II, P. 528.**

## ثانيا مراجع عربية


١ ـ أبو القاسم سعيد يحيى الباروني : حياة سليمان باشا الباروني زعيم المجاهدين الطرابلسيين ـ القاهرة سنة ١٩٤٨

٢ ـ أمين سعيد : الدولة العربية المتحدة جـ ٣

٣ ـ سامي حكيم : إستقلال ليبيا القاهرة ١٩٦٥

حقيقة ليبيا القاهرة ١٩٦٨

هذه ليبيا القاهرة ١٩٧٠

٤ ـ ستودرت لوثروب : حاضر العالم الأسلامي : ترجمة وتعليق شكيب أرسلان : ٤ أجزاء القاهرة ١٩٢٤

٥ ـ صلاح العقاد : المغرب العربي القاهرة ١٩٦٩

العرب والحرب العالمية الثانية القاهرة ١٩٦٦

٦ ـ طاهر الزاوي جهاد الأبطال في طرابلس الغرب القاهرة ١٩٥٠

٧ ـ محمد الأخضر العيساوي : رفع الستار عما جاء في كتاب عمر المختار القاهرة ١٩٣٦

٨ ـ محمد فؤاد شكري : ميلاد دولة ليبيا الحديثة جـ ١ القاهرة ١٩٥٧

: السنوسية دين ودولة القاهرة ١٩٤٨

٩ ـ محمود الشنيطي : قضية ليبيا القاهرة ١٩٥١

١٠ ـ نيقولا زيادة : ليبيا من الأستعمار الإيطالي حتى الاستقلال القاهرة ١٩٥٨

## ثانياً : المراجع الأجنبية

1·Agostini, G. : Italy and Her Empire Genoa 1637

. Barclay, sir T : The Turco-italian war London 1912

2. Cachia, Anthony J. : Libya under the second Ohman occupa tion 1835—1911 Tripoli 1946

3. Duveyrier, H. La Confrerie Musulmane de Sidi Mohamed ben Ali es-Senousi Paris 1886

5. Ivans, Pritchard E. E. : The Sanusi of cyrenaica Oxford 1949

6. Jean Despoids : La Colonisation Italiene en Lybie Paris 1928

7. Khadouri, Majid : Modern Libia Baltimore 1963

8. The Middle East and North Africa 1967/68 : a Survey .14 th Edition 1968

9. Pichon, Jean : La question de lybie Paris 1947

10. Rivelen, Bengamin : The united Nations and The Italian Colonies New York 1950

# فهرس

ص
تصدير . . . . . . . . . . ٢
تمهيد . . . . . . . . . . ٥

القسم الأول
الاستعمار الإيطالي

١ — الغزو وملابساته . . . . . . . ١١
٢ — إتفاقات ومعاهدات . . . . . . . ٢٢
٣ — الإحتلال الشامل . . . . . . . ٣١
٤ — الاستعمار الإستيطاني وأغتصاب الأراضي . . . ٣٩

القسم الثاني
نحو الإستقلال

١ — أثر الحرب العالمية الثانية . . . . . . ٤٧
٢ — الإدارة العسكرية البريطانية . . . . . ٥٤
٣ — ليبيا بين الوحدة والتجزئة . . . . . . ٥٩
٤ — قضية ليبيا فى المجال الدولى . . . . . ٦٤
٥ — مصر والجامعة العربية . . . . . . ٧٠
٦ — دور الأمم المتحدة . . . . . . . ٧٧

القسم الثالث
قيام الدولة الليبية

١ — مجلس الوصاية . . . . . . . . . ٨١

ص

٢ — الجدل حول الدستور . . . . . . ٨٥
٣ — تجربة الحكم النيابى . . . . . . ٩٢
٤ — مساوىء النظام الفيدرالى . . . . . . ٩٦
٥ — وزارة ابن حليم ومشكلات القصر . . . . ١٠٢

## القسم الرابع

## العلاقات الخارجية

١ — معاهدة التحالف مع بريطانيا . . . . . ١٠٩
٢ — الإتفاقات العسكرية مع أمريكا . . . . ١١٥
٣ — تسوية مسألة فزان . . . . . . ١٢٠
٤ — قضية الأملاك الأيطالية . . . . . . ١٢٢
٥ — العلاقات العربية . . . . . . . ١٢٧
خلاصة . . . . . . . . . . . ١٣٤

## القسم الخامس

## إنهيار النظام

١ — التغير الأجتماعى . . . . . . . ١٣٧
٢ — مفاســد الادارة . . . . . . . ١٤٦
٣ — صدى القضايا العربية . . . . . . . ١٥١
خاتمــة . . . . . . . . . . . ١٥٥

المصادر

١ — الوثائق المنشورة التي يمكن الرجوع إليها . . . ١٥٩
٢ — مراجع عربية . . . . . . . . ١٦٠
٣ — المراجع الاجنبية . . . . . . . . ١٦١